

جامعة مولود معمري تيزي - وزو

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

## سياسة الإتحاد الأوروبي اتجاه النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي من 2001 إلى 2014

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات شرق أوسطية و إقليمية

إشراف الأستاذ:

أ. عمرون محمد

إعداد الطالبين:

- دراني محند

- قاسم سعيد

لجنة المناقشة:

أ. نامر هبة..... رئيساً

أ. عمرون محمد..... مشرفاً ومقرراً

أ. مزياتي لطفى..... ممتحناً

السنة الجامعية 2015/2014

كلية الحقوق والعلوم السياسية  
جامعة مولود معمري تيزي - وزو  
قسم العلوم السياسية

## سياسة الإتحاد الأوروبي اتجاه النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي من 2001 إلى 2014

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية  
تخصص: دراسات شرق أوسطية و إقليمية.

إشراف الأستاذ:

أ. عمرو محمد

إعداد الطالبين:

- دراني محمد

- قاسم سعيد

السنة الجامعية 2015/2014

## شكر و عرفان

أشكر جامعة مولود معمري التي أتاحت لي الفرصة أن أكون أحد طلابها

و أشكر جميع أساتذتي اللذين درسوني طيلة مشواري الجامعي

وشكر خاص إلى مشرفي أ.عمرون محمد على توجيهاته القيمة.

# الإهداء

أهدي هذه المذكرة إلى والدتي العزيزة و إلى والدي الفاضل أطال الله

في عمرهما و إلى إخوتي الأعزاء

و إلى كل من ساندني وشجعني في فترة إعداد المذكرة.



قاسم سعيد

# الإهداء

أهدي هذه المذكرة إلى والدتي العزيزة أطال الله في عمرهما و إلى روح  
والدي

و إلى إخوتي الأعزاء

و إلى كل من ساندني وشجعني في فترة إعداد المذكرة.

  
كراني محمد

# مقدمة

## مقدمة

يعدّ الإتحاد الأوروبي فاعلاً رئيساً على الساحة الدولية، حيث يمارس دوراً محورياً وامتزانياً في العديد من القضايا الدولية والإقليمية، خاصة في منطقة الشرق الأوسط، وقد بدأ دوره في الكثير من الأحيان مختلفاً من حيث الرؤية والمضمون والأدوات عن مواقف الولايات المتحدة الأمريكية والأوروبي ترتبط بالمنطقة بعلاقات تاريخية ومصالح متنامية الأهمية بالتحديد في مجال أمن واستقرار محيطها الجيواستراتيجي، والذي يحمل في طياته مخاطر تهدد مستقبل الإتحاد ودوله.

يلاحظ أن أوروبا تمكنت من رسم معالم سياسة خارجية خاصة تجاه النزاع العربي الإسرائيلي، منذ إصدار الجماعة الأوروبية إعلان البندقية لعام 1980م، الذي كان أول بيان أوروبي رسمي يحدّد موقفاً واضحاً من النزاع، والذي أدان الاحتلال الإسرائيلي الذي تم سنة 1967م، وعتزفاً بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته إلى جانب دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية كمثل شرعي للشعب الفلسطيني.

أعلنت المجموعة الأوروبية في فيفري 1987 تأييدها عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط برعاية الأمم المتحدة، وباشتراك جميع الأطراف المعنية، وهو ما حدث في أكتوبر 1991م، تاريخ انعقاد مؤتمر مدريد للسلام، حيث كان أول ظهور لأوروبا كمشارك فعال في عملية السلام، بعد أن اكتسبت رسمياً صفة المراقب داخل المؤتمر عبر المساهمة الفعالة في اللجان المتعددة الأطراف.

كما اعتبرت الدول الأوروبية انعقاد المؤتمر في عاصمة أوروبية، بمثابة تحول مهم في الدور الذي تطمح بأن تلعبه في عملية السلام في الشرق الأوسط، وتراجفاً عن الموقف الإسرائيلي السابق الراض أي دور لأوروبا في المنطقة، وأكدت الجماعة الأوروبية في افتتاح المؤتمر التزامها بمبدأ (الأرض مقابل السلام)، وبنهج المفاوضات المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

خلال التسعينات ومفاوضات أوسلو، تجلّى دور الإتحاد الأوروبي في الدعم الاقتصادي لعملية السلام وارسال المال للسلطة الفلسطينية، ففي فترة ما بين 1994 - 2000 بلغ حجم المساعدات المالية الفلسطينية 25,1 مليار يورو.

صاغت معاهدة ماستريخت لعام 1992م، سياسة خارجية وأمنية موحّدة لأوروبا مع الإعلان رسمياً عن تأسيس الإتحاد الأوروبي، وأُعقبها في عام 1996 تعيين ممثل خاص للشرق الأوسط لنقل مقترحاته وضمّاناته لجميع الأطراف الضالعة في النزاع، وفي 2001م، تشكلت اللجنة الرباعية بعد اندلاع انتفاضة الأقصى. وحاول الإتحاد الأوروبي لعب دور سياسي في عملية السلام أمام الاستقرار الأمريكي، وخاصة أن الدور الأوروبي في عملية السلام ينظر إليه على أنه فرصة لإنجاح سياسة الإتحاد في منطقة الشرق الأوسط.

### مشكلة البحث:

حاول الإتحاد الأوروبي بموجب معاهدة ماستريخت أن يطور سياسة دفاعية وأمنية مشتركة تشمل المسائل المتعلقة بأمن الإتحاد الأوروبي، والتي من خلالها بدأ يظهر كفاعل دولي رئيسي، حيث ارتكزت السياسات الأوروبية تجاه المنطقة العربية في تسعينات القرن الماضي على سياسة التعاون الاقتصادي والأمني بهدف الحد من الآثار السلبية التي تتعكس على الإتحاد الأوروبي نتيجة عدم الاستقرار في المنطقة العربية والشرق الأوسط، وحاول الإتحاد الأوروبي زيادة التدخل في النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي مع بداية الألفية الجديدة وسعيه للعب دور سياسي في عملية السلام أمام النفوذ الأمريكي في المنطقة خاصة بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر، ومنه تركز مشكلة البحث على التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي اتجاه النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي في الفترة من

2001م إلى 2014؟

ويتفرع من هذا التساؤل البحثي أسئلة فرعية وهي:

1- ما هي محددات السياسة الأوروبية تجاه النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي؟

2- ما هي المواقف السياسية للإتحاد الأوروبي من النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي؟

3- هل يشكل الدور الأوروبي دوراً منافساً للدور الأمريكي أم دوراً مكملًا له؟

### فرضيات الدراسة:

أولاً: أن سياسة الإتحاد الأوروبي في منطقة الشرق الأوسط ككل تخضع لاعتبارات ومحددات، بعضها ذاتية تتعلق بالدول الأعضاء للإتحاد وأخرى خارجية ودولية تتعلق بالعلاقات الأوروبية مع المنطقة والقوى الدولية المؤثرة فيها.

ثانياً: أن الإتحاد الأوروبي يسعى ليكون له دور سياسي هام وفعال في النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي والدخول إلى الشرق الأوسط من بوابة المساعدات المالية للفلسطينيين، حيث يسعى لدور محوري في المنطقة في ظل الهيمنة الأمريكية، يهدف إلى المحافظة على المصالح الاقتصادية والإستراتيجية الهامة.

ثالثاً: قدرة الإتحاد الأوروبي على منافسة الولايات المتحدة الأمريكية في عملية السلام محدودة وتبقى في حدود الدور المكمل للدور الأمريكي.

### أهداف البحث:

1- يهدف البحث إلى التعرف على سياسات الإتحاد الأوروبي تجاه النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي

وخلفياته كقوة دولية لها مصالح في المنطقة العربية ومدى قدرته على حمايتها.

2- التعرف على المواقف الأوروبية تجاه النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي ودوره في عملية السلام.

3- التعرف على مدى قدرة الإتحاد الأوروبي على وضع سياسة مستقلة في المنطقة العربية والتّوابع

ومجابهة السياسة الأمريكية المستفردة في المنطقة.

4- التعرف على محددات ومعوقات السياسة الأوروبية في الشرق الأوسط والنزاع الفلسطيني-الإسرائيلي.

### أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على أهمية القضية الفلسطينية والتعرف على النقاط التالية:

– تناول مواقف الإتحاد الأوروبي بشكل خاص، حيث أن الدراسات السابقة تناولت موقف الإتحاد الأوروبي القضية الفلسطينية ضمن سياساتها تجاه الدول العربية بشكل عام. الفترة الزمنية التي تناولتها الدراسة حديثة نسبياً من عام 2001م إلى عام 2014م.

– فقر المراجع العربية بدراسات متخصصة عن موقف الإتحاد الأوروبي تجاه النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي.

– التطرق إلى مدى منافسة الإتحاد الأوروبي للولايات المتحدة الأمريكية حول عملية السلام بين إسرائيل وفلسطين.

### حدود الدراسة:

1- الحدود الزمانية: تهتم الدراسة بتناول سياسات ومواقف الإتحاد الأوروبي تجاه النزاع

الفلسطيني - الإسرائيلي من عام 2001م حتى عام 2014م.

2- الحدود المكانية: تتمثل في الإتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى إسرائيل والولايات المتحدة

الأمريكية، والأراضي الفلسطينية.

### منهج الدراسة:

تم الاعتماد في إنجاز هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على تحليل مواقف الإتحاد الأوروبي تجاه النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي، وأسباب غياب سياسة أوروبية موحدة تجاه النزاع، وتحليل المعلومات بما يخدم الدراسة وتحديد المتغيرات والمعوقات الإقليمية والاقتصادية التي تؤثر وتفسر موقف ودور الإتحاد الأوروبي في النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي.

كما تم الاعتماد على المنهج التاريخي من خلال العودة إلى التطور التاريخي للسياسات الأوروبية تجاه النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي، وكذلك مراحل تطور الإتحاد الأوروبي.

### المصطلحات:

#### - النزاع:

يحدث النزاع نتيجة تقارب أو تصادم بين اتجاهات مختلفة أو عدم التوافق في المصالح بين طرفين أو أكثر مما يدفع بالأطراف المعنية مباشرة إلى عدم القبول بالوضع ومحاولة تغييره، فالنزاع يكمن في عملية التفاعل بين طرفين متصارعين، فإن النزاع يشير إلى موقف صراعي يواجه أطرافه أحد موقفين أحدهما قابل للتفاوض، بينما الآخر غير قابل للتوفيق .

#### - التسوية:

هو مفهوم مرتبط أساساً بفكرة التفاوض التي هي فن المناورة السياسية على أعلى المستويات، حيث يرتبط عادة بمفهوم السلام، غير أن هناك فرق ضاسع بينهما، فالتسوية شكل من أشكال الصراع و هي إبدالعلاقات التصارع بالعلاقات السلمية، ولهذا فهي انعكاس لموازن القوى بين أطراف النزاع، فخلال البحث عن التسوية يحاول كل طرف أن يؤثر في موازين القوى السائدة بما يحقق له تسوية أفضل .

- السياسة الخارجية:

السياسة الخارجية هي الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول، والتخطيط للسياسة الخارجية هو أمر ضروري بالنسبة للدولة الحديثة، فهي أولاً عضو في مجتمع دولي يلتزم عليها المشاركة فيه، وتخطيط الدولة لشؤونها الخارجية يختلف عن تخطيطها لشؤونها الداخلية، هذا وأن الخطة توضع عادة من قبل مخططين، وأن هذه الخطة تتضمن جوانب عديدة يجدر الوقوف عليها، وكيفية صنع هذه الخطة ودور كل من له صلة بعملها وماهية الخطة أي حقيقة الأهداف والوسائل والالتزامات التي ينبغي على الدولة الوصول إليها.<sup>(1)</sup>

الشراكة الأورو - متوسطة:

عقد مؤتمر لوزراء خارجية الدول الأورو - متوسطة في برشلونة خلال الفترة 27 - 28 نوفمبر 1995م، وقد كان هذا المؤتمر نقطة البداية للشراكة الأورو - متوسطة، وهي إطار واسع من العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطة الشريكة.

- الأمم المتحدة (United Nations):

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تم الاتفاق بين القوى الكبرى (الإتحاد السوفييتي، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين وبريطانيا) عندما اجتمعوا في عام 1944 في دبارتون أوك في الولايات المتحدة الأمريكية لوضع مقترحات جديدة خاصة بالمنظمة الدولية الجديدة التي سترث عصبة الأمم في عام 1945 . التقت 51 دولة في مؤتمر الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو للنقاش حول بنود ميثاق الأمم المتحدة ويقع المقر الرئيسي للأمم المتحدة في نيويورك حيث يسعى إلى تحقي ثلاثة أهداف أساسية: الحفاظ على السلام العالمي، تطوير علاقات ودية بين الدول والتعاون الدولي في حل المشكلات الدولية

<sup>(1)</sup> محمود برهام المشاعلي، الموسوعة السياسية والاقتصادية، القاهرة: دار الأحمدي للنشر، ط1، يناير 2007 ص. 35.

وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتضم الأمم المتحدة هيئات أهمها: الجمعية العمومية ومجلس الأمن.<sup>(1)</sup>

### - اللجنة الرباعية الدولية للسلام في الشرق الأوسط (Quaret):

اللجنة الرباعية أو رباعية مدريد أو الرباعية الدبلوماسية هي لجنة تشكلت عام 2002، نتيجة لتصاعد الصراع في الشرق الأوسط، وتتألف من الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة و الإتحاد الأوروبي وروسيا، وتهدف لمساعدة الأطراف المعنية على تطبيق خارطة الطريق. عرفت وزارة الخارجية البريطانية في موقعها على الانترنت اللجنة الرباعية بأنها: عبارة عن تجمع غير رسمي مؤلف من الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وروسيا، وبرز للوجود أواخر عام 2001، كان الهدف المبدئي لهذه اللجنة المساعدة الإسرائيليين والفلسطينيين على تطبيق توصيات مينتل و خطة عمل تينيت.

### الدراسات السابقة:

#### - دراسة كمال محمود عبد القادر: مواقف السوق الأوروبية المشتركة تجاه الصراع العربي -

الإسرائيلي من عام 1967 - 1987، رسالة ماجستير، 2006، أظهرت نتائج الدراسة أن السوق الأوروبية المشتركة ظلت تركز على البعد الاقتصادي، غير أن حرب 1967 أبرزت أهمية البعد السياسي للقضية الفلسطينية، وتعتبر قمة لاهاي 1969م نقطة الانطلاقة لتنسيق سياسات دول السوق الأوروبية المشتركة تجاه القضية الفلسطينية غير أنها لم تدين إسرائيل،

<sup>(1)</sup>مارتن غرينيش وتيري أوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، (الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، ط2، 2008)، ص. 74.

وتطور موقف دول السوق الأوروبية المشتركة بعد حرب أكتوبر 1973م، خاصة بعد إعلان كوبنهاجن 1973م، الذي أضاف تعديلات على وثيقة شومان باعترافه بالشعب الفلسطيني وحقوقه كما طالب بمحادثات سلام بضمانات دولية، كما شهد موقف دول السوق تطوراً آخرًا بعد إعلان البندقية عام 1980م، والذي طالب باشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في أي مفاوضات غير أنه لم يعترف بها كمثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني كما اعترف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.

- دراسة على الحاج، سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية ما بعد الحرب الباردة "كتاب مركز دراسات الوحدة العربية 2005م"، سعت دول الإتحاد الأوروبي التي تعتبر من أبرز القوى الدولية الصاعدة بعد انتهاء الحرب الباردة إلى إعادة تفعيل سياساتها الدولية والإقليمية، خاصة في المنطقة العربية التي كانت تشكل امتدادًا سياسيًا واقتصاديًا لهان حيث قامت دول الإتحاد الأوروبي بإعادة إحياء الدور السياسي الأوروبي في المنطقة العربية، بوضع مشروع اقتصادي متكامل يربط بلدان المنطقة العربية المتوسطية بدول الإتحاد الأوروبي في إطار شراكة اقتصادية وسياسية واجتماعية.

كما أن الشراكة الأوروبية - المتوسطية، وعلى الرغم من أنها تقوم بين طرفين غير متكافئين بمستوياتهما الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فقد تمكنت من إعطاء الإتحاد الأوروبي فرصة لإعادة تفعيل دوره السياسي في المنطقة العربية، وساعدتها أيضا على مواجهة المشروع الأمريكي - الإسرائيلي الذي كان يرسم ضمن مشروع الشرق أوسطية الذي لا مكان أو دور للإتحاد الأوروبي فيه.

- دراسة بشارة خضر، أوروبا وفلسطين والحروب الصليبية حتى اليوم، كتاب مركز دراسات الوحدة العربية 2003م، الذي درس السياسة الأوروبية اتجاه النزاع العربي - الإسرائيلي، ولا

سيما منذ عام 1968م، أنها اقتصرت على إستراتيجية إعلانية، ولم تتوصل إلى تنسيق مواقف الدول الأعضاء ما بين القوة الاقتصادية والنفوذ السياسي، كما أنّ سياسة الإتحاد الأوروبي حول الأحداث السياسية في المنطقة عادة ما تكون ردة فعل ودائمًا تختبئ خلف الستار الأمريكي. إلا أنّ مواقف الإتحاد الأوروبي من القضايا الأساسية للقضية الفلسطينية لم تتغير منذ عام 1967م، وحتى اليوم وهي رفض ضم إسرائيل القدس الشرقية وهضبة الجولان، وعدم شرعية الاستيطان اليهودي في الأراضي المحتلة، حق اللاجئين في العودة، حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

- دراسة بشارة خضر: أوروبا والوطن العربي (القرابة والجوار) "كتاب" مركز دراسات الوحدة العربية 1993م.

لا تزال الدول الأوروبية لا تتمتع بسياسة خارجية واضحة المعالم إزاء الوطن العربي، وذلك نتيجة الاختلاف بين الدول الأعضاء والتبعية السياسية للولايات المتحدة الأمريكية، وعدم اتخاذ القرار بشكل مستقل نسبيًا عن السياسة الأمريكية وبقاء السياسة الأوروبية مجرد ردة فعل على الأحداث المتسارعة داخل منطقة الشرق الأوسط، وتعتبر الجماعة الأوروبية أنّ الأراضي العربية المحتلة عام 1968م، "كيانًا متميزًا ومتمتعًا بحكم ذاتي".

- دراسة محمد خالد الأزعر: الجماعة الأوروبية والقضية الفلسطينية "كتاب" دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث 1991م.

نظرت الجماعة الأوروبية للقضية الفلسطينية ما بين عامي 1948م وحتى 1967م على أنها مجرد قضية لاجئين، ويمكن إيجاد حل لها في إطار جهود إنسانية عن طريق مساهمة مادية تشرف عليها الأمم المتحدة، وبعد حرب عام 1973م شعرت الجماعة الأوروبية بالخطر على مصالحها

## مقدمة

---

الاقتصادية في المنطقة العربية، ولكن مواقف الجماعة الأوروبية ظلت حبيسة المواقف النظرية، مما جعل المبادرة الأوروبية تبرز أحياناً وتخبو أحياناً أخرى، وإن أظهر تعاطفها النسبي وفي مراحل متأخرة بعض الشيء تجاه القضية الفلسطينية وخاصة بعد عام 1982 م إلا أن تأثيرها يبقى محدوداً على خيارات السياسة المشتركة للجماعة الأوروبية.

الفصل الأول

الإتحاد الأوروبي

### المبحث الأول: نشأة الإتحاد الأوروبي

#### المطلب الأول: نشأة الإتحاد الأوروبي وتطوره

خرجت فكرة توحيد أوروبا لأول مرة في عصر النهضة الأوروبية في وثيقة حملت اسم "تركتاتوس Tractatus" كتبها في عام 1464، ملك بوهيميا بوديبيراد Podiebrad بعد 11 عاما عن سقوط القسطنطينية في أيدي الأتراك من أجل مواجهة الإمبراطورية العثمانية، و طالب الملك البوهيمي بوضع ميثاق عدم اعتداء بين الشعوب المسيحية ، وإقامة سلطة قضائية ذات صلاحيات ونوع من البرلمان يضم الدول الأعضاء واقترح بعد ذلك القس دو سان بيار Saint Pierre المفوض الفرنسي الذي كان له دور كبير في وضع معاهدة أوترخت التي وضعت حدا لحرب الانفصال الإسباني، واقترح مشروعاً لإقامة سلام دائم في أوروبا ومشروعاً لإقامة سلام دائم بين الملوك المسيحيين.<sup>(1)</sup>

جاء المفكر الفرنسي المعروف جان جاك روسو Jean- Jacques Rousseau ليكمل ما بدأه القس دون سان بيار، إذ دعا في كتابه "الحكم في السلام الدائم Jugement sur la paix"، الذي كتبه عام 1782، إلى إقامة فيدرالية أو كونفيدرالية بين الأمراء الأوروبيين، وتلاه امانويل كانط Emmanuel Kant عام 1795 في رسالته بعنوان "من أجل السلام الدائم Pour la paix perpétuelle"، وتحدث فيها عن فكرة مفادها وحدة الأنظمة الجمهورية في أوروبا ، لأنها وحدها القادرة أن تضمن السلام. وواصل المفكرون في أوروبا في القرن التاسع عشر دعواتهم لإقامة أوروبا الموحدة، فقد دعا كلود هنري دون سان سيمون Claude Henri de Saint-Simon في عام 1814، في رسالة وجهها إلى برلمانيو فرنسا وانجلترا تحت عنوان "حول إعادة تنظيم المجتمع الأوروبي" اقترح فيها إقامة محور بين باريس

(1) Fontaine Pascale, *l'Union Européenne*, (Editions du Seuil, Paris, Mai 1994), p22.

ولندن يكون على شكل كونفيدرالية تعمل على توسيع نطاقها إلى أنظمة برلمانية أخرى، مع برلمان أوروبي يكون له دور المحرك في إعادة توحيد القارة الأوروبية.<sup>(1)</sup>

و في عام 1849 وجه الأديب الفرنسي فيكتور هيجو Victor Higo خطاباً في مؤتمر السلام المنعقد في باريس دعوة لإقامة (الولايات المتحدة الأوروبية) وإقامة مجلس الشيوخ كبير مستقل يكون لأوروبا بمثابة ما هو البرلمان بالنسبة لإنجلترا. وتتبا أنه سيأتي يوم تمتزج فيه كل أمم القارة وتتصهر في علاقة وثيقة داخل إطار وحدة أرقى لكي تصنع الإخاء الأوروبي دون أن تفتقد أي أمة خصائصها المميزة وملامحها وسماتها الرائعة التي تنفرد بها، وسيأتي يوم لن تكون فيه ميادين للمعارك أو القتال سوى الأسواق المنفتحة على الأفكار. سيأتي يوم تختفي فيه القذائف والقنابل لكي تحل محلها أصوات الناخبين. وبدأ التعاون الاقتصادي بين الدول الأوروبية يتحقق في الفترة ما بين 1865 - 1871، عندما أنشئ لأول مرة بنك مركزي أوروبي، الذي أطلق عملة أوروبية موحدة باسم (أوروبا)، إلا أنه فشل بعد ذلك بسبب ضغوطات بريطانية وألمانية. ويلاحظ أن معظم الدعوات لوحدة أوروبا كانت تنطلق من فرنسا. وعادت الفكرة من جديد بعد الحرب العالمية الأولى، لإقامة تعاون مشترك بين الدول الأوروبية، عندما دعا الكونت النمساوي ريتشارد كودنهوف. كاليرجي Richard Coudenhove-Kalergi عام 1923 إلى إنشاء الولايات المتحدة الأوروبية على غرار الولايات المتحدة الأمريكية. ونشر كتاباً أسماه "بان أوروبا Paneuropa"، وجمال الأقطار الأوروبية ليسوق أفكاره التي جاءت في كتابه، الداعي إلى إقامة الوحدة الأوروبية.<sup>(2)</sup>

و عقد في فيينا عام 1926 المؤتمر الأول للإتحاد الأوروبي شارك فيه 2000 مندوب من 24 دولة أوروبية، ووافق المؤتمر على وضع الخطوط العريضة لتنظيم فيدرالي أوروبي. وبعد ثلاثة سنوات،

<sup>(1)</sup> الموسوعة السياسية والاقتصادية، محمود برهام المشاعلي، (القاهرة: دار الأحمدي للنشر، ط1، يناير 2007)، ص 221.

<sup>(2)</sup> نفس المرجع، ص. 223.

دعا وزير الخارجية الفرنسي أرسيتيد بريان Aristide Briand في 1925/9/5، في خطابه أمام الجمعية العمومية لعصبة الأمم في جنيف إلى إقامة إتحاد أوروبي في إطار عصبة الأمم لتشجيع التعاون بين الدول الأوروبية مع احتفاظها بسيادتها، وردت 26 حكومة أوروبية على الاقتراح الفرنسي بالإيجاب، إلا أن صعود الأحزاب القومية في بعض الدول الأوروبية (ألمانيا وإيطاليا)، وتفاقم الأزمة الاقتصادية في أوروبا قضى على المشروع الفرنسي.<sup>(1)</sup>

بعد الحرب العالمية الثانية، عاد المشروع إلى البحث من جديد، إذ عقد مؤتمر له في مونترهو Montereux في شهر أوت من عام 1947، وضم حركات محافظة وديمقراطية ومسيحية واشتراكية، دعا فيه المؤتمرون إلى إقامة "ولايات متحدة أوروبية"، ومهد هذا المؤتمر إلى عقد مؤتمر لاهاي La Haye في شهر مايو 1948، شارك فيه أزيد من ألف مشارك من 19 بلدا أوروبيا، وكان من ضمن المشاركين فرنسوا ميتران François Metterand، الذي أصبح رئيساً لفرنسا عام 1981، والمفكر الفرنسي المعروف ريمون آرون Raymond Aron. وتم من خلاله إنشاء المجلس الأوروبي، بعد عام على انعقاده، الذي فتح الطريق أمام إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب (European Coal and Steel Community) عام 1950، ودعا وزير خارجية فرنسا روبرت شومان Schuman لإنشائها بناء على اقتراح من قبل أحد مستشاريه وهو جان مونييه Jean Monnet رئيس قسم التخطيط الاقتصادي في الحكومة الفرنسية، الذي اعتبر الأب الروحي لفكرة الاندماج الأوروبي. رأى بأن فرنسا، التي انهكتها الحرب العالمية الثانية، لا يمكنها النهوض بمفردها من دون التعاون مع الدول الأوروبية الأخرى، فأكد على وجوب إقامة سوق مشتركة بين الدول الأوروبية بشكل تدريجي لحل مشاكل التنمية ورفع مستوى المعيشة لسكان الإتحاد، ووقعت معاهدة لإنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب بباريس في 1950/04/18، ضمت فرنسا، ألمانيا، هولندا، بلجيكا ولوكسمبورغ، وعُقد مؤتمر ميسين Messine في

(1) Fontaine Pascale, Op. Cit, p24.

يونيو من عام 1955، الذي مهد الطريق إلى عقد اتفاقية روما في 1957/2/25، التي أنشأت الإتحاد الاقتصادي الأوروبي والإتحاد الأوروبي للطاقة الذرية EURATOM بين ست دول أوروبية، بعد توقيع إيطاليا عليها بعد انضمامها إليها، وأصبح يطلق عليها المجموعة الاقتصادية الأوروبية European Economic Community.<sup>(1)</sup>

وتوسعت العضوية بعد ذلك، إذ دخلتها بريطانيا عام 1972، بعد أن كانت فرنسا في عهد الجنرال ديغول ترفض ذلك، إذ كانت قد قدمت طلباً في عام 1962 لدخول العضوية، إلا أن الرئيس الفرنسي رفض ذلك بسبب ارتباط بريطانيا مع الولايات المتحدة الأمريكية، وحتى لا يزيد من النفوذ الأمريكي داخل المجموعة الأوروبية، كما قدمت كل من الدنمرك وإيرلندا والنرويج في عام 1961 طلبات لدخول العضوية، ولكن فرنسا لم توافق حتى عام 1972 على دخول تلك الدول باستثناء النرويج.<sup>(2)</sup>

وانضمت اليونان في عام 1981 للإتحاد بعد زوال النظام العسكري وعودة الديمقراطية إليها، وكذلك إسبانيا والبرتغال عام 1986 بعد سقوط أنظمتها الدكتاتورية، وأصبحت المجموعة الأوروبية تضم في عضويتها 12 دولة حتى عام 1995، عندما انضمت إليها ثلاث دول وهي السويد، النمسا وفنلندا، أقرت دول الإتحاد الأوروبي في عام 1989 تأسيس بنك مركزي أوروبي والبدء بعملية إصدار وحدة نقدية أوروبية موحدة، وفي عام 1992 وقعت اتفاقية ماستريخت التي أطلق عليها اتفاقية الإتحاد الأوروبي European Union، وبدأ بتنفيذها في العام التالي. وتطورت بذلك فكرة الفرنسي جان مونييه للتعاون الأوروبي من مجموعة الفحم والصلب إلى سوق أوروبية مشتركة، وبعدها في سنة 2004 توسعت عضوية الإتحاد بانضمام كل من استونيا، بولندا، ليتوانيا، ليتوانيا، التشيك، سلوفاكيا، سلوفينيا،

<sup>(1)</sup> فهمي أماني محمود، الوحدة الأوروبية بين متطلبات الإنماج وعوائق السيادة، مجلة السياسة الدولية، ب م ، ع 116 ، أبريل/نيسان 1994 ، القاهرة ، ص. 123.

<sup>(2)</sup> Jean Claude Masclat, l'Union Politique de l' Europe, Que Sais Je ? No1527, Paris, Presse universitaire de France, 1995

قبرص، مالطا والمجر، وفي 2007 انضمت رومانيا وبلغاريا، وآخرها كرواتيا التي انضمت في 1 جويلية 2013.<sup>(1)</sup>

### معاهدة ماستريخت

من خلال استعراض تطور مسيرة الإتحاد الأوروبي، لابد من التركيز على معاهدة الإتحاد التي عرفت باسم اتفاقية ماستريخت Maastricht Treaty، والتي وقعت في 1992/2/7، ودخلت حيز التنفيذ في 1993/11/1، وأعطت للجماعة الأوروبية اسمها الجديد، واعتبرت من أهم الاتفاقيات الأوروبية، بسبب ما دعت إليه من وحدة سياسية واقتصادية أوروبية، وتوسعها في مفهوم الوحدة السياسية في السوق الأوروبية الذي كان موجوداً من قبل، وأبرمت الاتفاقية بعد توحيد ألمانيا، وبروزها كقوة اقتصادية بعد أن استكملت إعادة توحيد أراضيها، ووجدت ألمانيا وبتشجيع من فرنسا أنه لابد من استكمال البناء الأوروبي وفقاً لمستجدات الظروف الدولية الجديدة، بعد انهيار الإتحاد السوفييتي، وانتهاء الحرب الباردة، وعقدت الدول الأعضاء في السوق الأوروبية مؤتمر قمة في ماستريخت، لوضع التعديلات النهائية لمعاهدة روما، والتوقيع على الاتفاقية الجديدة للوحدة الأوروبية، ووضع إطار جديداً لتدعيم الاندماج في ثلاث مجالات رئيسية: الوحدة الاقتصادية والنقدية، تحقيق الوحدة السياسية الداخلية و في مجالات السياسة الخارجية والأمنية.

فعلى صعيد الوحدة الاقتصادية والنقدية تم الاتفاق على ما يلي:<sup>(2)</sup>

– إنشاء منطقة تجارية أوروبية حرة تضم جميع أوروبا من دون استثناء من خلال إزالة القيود التجارية على المنتجات .

<sup>(1)</sup> الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، على الموقع:

الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي <https://ar.wikipedia.org/wiki/>، الإطلاع: 2015/09/11.

<sup>(2)</sup> ماجدة مدوخ، النظام النقدي الأوروبي، مجلة الوحدات للبحوث والدراسات، م 7163، ع 03، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثلجي، جامعة الأغواط، الصادرة في 2008، ص ص. 8-20.

## الفصل الأول: الإتحاد الأوروبي

– المشاركة في تنمية وازدهار التجارة العالمية عن طريق إزالة القيود التجارية .

– انشاء بنك موحد للتمويل والإستثمار و التنمية .

– التوجه نحو توحيد العملة النقدية المستخدمة في الدول الأعضاء.

وعلى صعيد تحقيق الوحدة السياسية الأوروبية فقد اهتمت المعاهدة بالتعاون الأوروبي على

صعيد السياسة الإجتماعية والتطور التكنولوجي و البيئة و المواصلات، ومجالات الأمن و القضاء، و

ابراز الهوية الأوروبية والثقافة الأوروبية المشتركة، وحرية تنقل الأفراد .

وفي المجال الخارجي ركزت المعاهدة على صيانة القيم المشتركة و المصالح الأساسية للإتحاد، وصيانة

استقلال الإتحاد و الدفاع عنه وعن حدوده الخارجية، والدفاع عن أمن الإتحاد و الدول الأعضاء، و حفظ

الأمن والسلام الدوليين حسب ميثاق الأمم المتحدة .

### المطلب الثاني: مؤسسات الإتحاد الأوروبي

لعبت مؤسسات الإتحاد دوراً مهماً في تقوية بنية الإتحاد وتطوره، وأصبحت تشكل نواة لنظام

سياسي ديمقراطي، تتكامل فيه السلطات الثلاثة التشريعية، التنفيذية والقضائية، مع محاولات للفصل

بينهما لتحقيق الرقابة المتبادلة، إذ يوجد برلمان منتخب مشكل مباشرة من قبل الأوروبيين في الدول

الأعضاء، يمثل السلطة التشريعية، ويستطيع محاسبة المفوضية وسحب الثقة منها، ومحكمة تتشكل

من 28 قاضياً، وتتمتع بالاستقلال عن السلطتين التنفيذية والتشريعية، وأحكامها ملزمة وواجبة التنفيذ، كما

يوجد جهاز للمحاسبة يلعب دوراً مهماً في الرقابة على الموارد المالية والنققات.<sup>(1)</sup>

(1) l'Europe en mouvement a la construction d'une Communauté Européenne, **office de la Publication Officielle de CE** , Luxembourg,1995, p19.

ومن أهم تلك المؤسسات:

### أ- المجلس الأوروبي:

يعتبر أعلى مؤسسة في الإتحاد، وهو عبارة عن اجتماعات قمة الرؤساء في الإتحاد، الذي يجتمع ثلاث مرات سنوياً حسب ما تم الاتفاق عليه في قمة ديسمبر 1974 في العاصمة الفرنسية، إلا أنه عدل عام 1985، وأصبحت اجتماعات المجلس تنعقد مرتين في العام بدلا من ثلاثة، ومهمة المجلس وضع السياسة العامة للإتحاد والتنسيق بين دوله في المجالات المختلفة، ويترأس المجلس إحدى دول الإتحاد لمدة ستة أشهر<sup>(1)</sup>.

و يضم المجلس الأوروبي مؤسستين رئيسيتين على المستوى الوزاري:

### - مجلس الإتحاد الأوروبي:

هو الإطار الذي يجتمع فيه وزراء الدول الأعضاء في الإتحاد حسب التخصصات المختلفة (الخارجية والدفاعية والزراعية، ... إلخ) ، ومقره في العاصمة البلجيكية بروكسل. ووظيفته إقرار التشريعات المختلفة التي تصدر عن الإتحاد، وتتغير رئاسة الإتحاد بشكل دوري كل ستة أشهر، ويتكون من 87 عضواً، وتتخذ قراراته بأغلبية 62 صوتاً، وبالنسبة للدول الأعضاء فإنها لا تكون لها أصوات متساوية لأن لكل دولة عدد من الأصوات يتناسب مع حجمها.<sup>(2)</sup>

### - المجالس المتخصصة: تجتمع على مستوى الوزراء الفنيين ومن أهمها مجلس وزراء المالية

والزراعة، تتولى مجالات محددة مثل السياسات المالية أو الزراعية، يتم التصويت في المجلس إما بالإجماع أو بالأغلبية المؤهلة و ذلك بحسب المجال الذي ينتمي إليه الموضوع المصوت عليه و تملك كل دولة

(1) حسين طلال مقلد، محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، م

25، ع1، 2009 ص ص 619-676 .

(2) الأصفهاني نبيه، أوروبا المتحدة وتحديات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة، السياسة الدولية، عدد 148، 2002، ص ص 136-138.

عضوة في المجلس عددا من الأصوات بحسب عدد سكانها، ويكفل المجلس التنسيق بين السياسة الإقتصادية العامة للدول الأعضاء و يحدد أسس السياسة الأمنية و الخارجية المشتركة، ويقوم بعقد اتفاقيات دولية مع الدول والمنظمات الدولية.<sup>(1)</sup>

### ب- المفوضية الأوروبية

تعتبر التجسيد الفعلي لفكرة الاندماج الأوروبي على أساس أنها تمثل إطاراً عاماً يعبر عن مصالح الوحدة الأوروبية، وليس عن مصالح الدول الأوروبية، ويبلغ عدد أعضاء المفوضية 28 عضواً، بواقع عضو لكل دولة. ويتم تعيينهم لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، إلا أنه لا يتم الموافقة على تعيينهم إلا بعد موافقة البرلمان الأوروبي. وتضم المفوضية 24 دائرة مختلفة، ويعمل فيها 21 ألف موظف، منهم 17 ألف في دولة المقر بلجيكا، وتجتمع المفوضية مرة واحدة على الأقل أسبوعياً، ووظيفة المفوضية هي إعداد التشريعات ومراقبة تنفيذها والدفاع عن مصالح الإتحاد في مواجهة التهديدات التي تواجهه الإتحاد.<sup>(2)</sup>

### ج- البرلمان الأوروبي

يعتبر الواجهة الديمقراطية للإتحاد، ومع أن سلطاته أقل من سلطات البرلمانات الوطنية، إلا أنه يمثل السلطة التشريعية في الإتحاد، ويضم 785 عضواً، ويشرف البرلمان على مراقبة أداء المفوضية وأعضاؤها لتقييم البرلمان عند تعيينهم في مناصبهم. كما يستشير المجلس الوزاري الأوروبي البرلمان في بعض القضايا المهمة في إقرار الميزانية. وبعد اتفاقية ماستريخت توسعت وظيفة البرلمان الأوروبي، حيث أُعطيت له حق إنشاء لجان للتحقيق في حالات سوء الإدارة أو انتهاك قوانين الإتحاد. وقبل عام 1979،

(1) الأصفهاني نبيه، مرجع سابق، ص ص. 138.

(2) أنور محمد فرج، السياسة الخارجية المشتركة للإتحاد الأوربي تجاه الشرق الأوسط، إعلان برشلونة نموذجاً، مجلة الدراسات الدولية، العدد 39، 2009، ص ص. 65-95.

كان يتم اختيار أعضاء البرلمان من برلمانات دولهم، ولكن بعد هذا التاريخ بدأ انتخاب أعضاء البرلمان الأوروبي بشكل مباشر من المواطنين، على أساس الحصص لكل دولة حسب الكثافة السكانية فيها. (1)

يملك البرلمان الأوروبي بعض الصلاحيات التشريعية ويعد الجهاز الرقابي والإستشاري في الإتحاد الأوروبي، يراقب عمل المفوضية الأوروبية ويوافق على أعضائها، يشارك بوضع القوانين، يصادق على الإتفاقات الدولية وعلى إنضمام أعضاء جدد، كما يملك صلاحيات واسعة في ما يتعلق بالميزانية المشتركة للإتحاد الأوروبي، وفضلا عن ذلك: (2)

- يسن البرلمان معاً مع المجلس القوانين المقترحة من المفوضية.
- يكون البرلمان مع المجلس هيئة الميزانية، ويتم تقرير الميزانية في شهر ديسمبر من كل عام وتصبح سارية المفعول من تاريخ توقيع رئيس البرلمان عليها.
- يقوم البرلمان الأوروبي بممارسة الإشراف السياسي على جميع أنشطة الإتحاد، ويمكن للبرلمان أن يستعين لهذا الغرض ببعض اللجان غير الدائمة لتقصي الحقائق. ومن مؤسسات الإتحاد الأوروبي الأخرى **محكمة العدل الأوروبية** المكونة من 28 قاضياً، وتتمتع باستقلال كامل عن بقية مؤسسات الإتحاد، ومهمتها البحث في الخلافات بين الدول الأعضاء وبين دول الإتحاد والدول الأخرى، وكذلك بين مؤسسات الإتحاد والاتفاقيات الدولية للإتحاد.

### د- محكمة المراجعين (الجهاز الأوروبي للمحاسبة)

وهي الجهة المسؤولة عن فحص ومراجعة ميزانية وحسابات الاتحاد الأوروبي بكل تفاصيلها سواء ما تعلق منها بجانب الإيرادات أو بجانب النفقات وقد أنشئت بموجب معاهدة خاصة أبرمت في 22 يوليو 1975 ، ولكنها لم تبدأ العمل إلا في يونيو 1977. (3)

(1) أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص ص. 65-95.

(2) نفس المرجع.

(3) الأصفهاني نبيه، مرجع سابق، ص ص. 136-138.

### هـ- لجنة الأقاليم

أنشئت بمقتضى اتفاقية ماستريخت وهي مكونة من ممثلين للأقاليم والسلطات المحلية في الدول الأعضاء، يستشيرها المجلس الوزاري والمفوضية في عدد من المجالات وهي: التعليم، والثقافة، والمواصلات ومكافحة البطالة والتشريعات الاجتماعية. ويعتبر رأيها استشارياً وغير ملزم لمؤسسات الإتحاد. (1)

### و- البنك الأوروبي للاستثمار

حرصت اتفاقية روما لعام 1957، على وجود مؤسسة مالية في الجماعة لا تستهدف تحقيق الربح وتعمل على تحقيق تنمية متوازنة ودائمة في الدول الأعضاء وعلى هذا الأساس تأسس في العام 1958 بنك أوروبي للاستثمار الذي يقوم بالمهام الآتية: (2)

- الاهتمام بالأقاليم الأقل تقدماً في أوروبا وتمويل مشروعات الاستثمار فيها بهدف تضيق الفجوة بين معدلات النمو بين الدول الأوروبية وداخل كل منها.
- تمويل مشروعات مشتركة في الدول الأوروبية بهدف تسهيل ودعم أهداف الجماعة ككل، والتغلب على مشكلات التكامل والاندماج ومعالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المشتركة التي تواجهها مثل : مشاكل البطالة والتحديث وتجديد الصناعات والقطاعات الاقتصادية الأخرى.
- تمويل مشروعات أوروبية أخرى خارج دول الجماعة بهدف فتح الأسواق الخارجية أمام الجماعة
- أو دعم علاقة الجماعة الأوروبية بالعالم الخارجي بتوفير الأرضية المشتركة مع العالم الخارجي.

(1) أنور الهواري ، الإتحاد الأوروبي : تساؤلات عربية ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ع141 ، أكتوبر 2000 ، ص ص. 65-80.

(2) المرجع نفسه.

### ز - البنك المركزي الأوروبي

تأسس هذا البنك في مرحلة متأخرة من تطور الجماعة الأوروبية، وبعد أن دخلت عملية التكامل والاندماج الأوروبي مرحلة حاسمة بقرار توحيد العملات الأوروبية وإصدار عملة أوروبية موحدة. والهدف الأساسي لهذا البنك ، كما هو الحال في البنوك المركزية في الدول الأعضاء، هو الحفاظ على استقرار العملة الأوروبية ، والعمل على ضبط حجم النقود المتداولة ويشكل البنك المركزي مع البنوك الأوروبية التي تبنت اليورو منظومة موحدة تسمى منظومة البنوك المركزية الأوروبية وهو يعتبر هيئة مستقلة تتمتع بالشخصية القانونية ويشرف على البنك مجلس محافظين، أما الإدارة الفعلية فيتولاها مجلس تنفيذي، ويتكون مجلس المحافظين من محافظي البنوك المركزية في الدول الأعضاء، بالإضافة إلى أعضاء المجلس التنفيذي الذي يتكون من الرئيس ونائب الرئيس وأربعة أعضاء، ويتم تعيينهم لمدة ثماني سنوات من بين شخصيات تتوافر فيها الكفاءات المطلوبة وبناء على توصية من المجلس الوزاري بعد التشاور مع البرلمان، وذلك بقرار جماعي من بين حكومات الدول الأعضاء. (1)

### المطلب الثالث: مكونات القوة الأوروبية وعناصرها

يمتلك الإتحاد الأوروبي من القوة ما يؤهله للعب دور ريادي في النظام العالمي، خاصة أن معظم دول الإتحاد لها تاريخ حافل بالتأثير على سياسات الدول الأخرى خارج القارة الأوروبية. وانعكس هذا التأثير على الصعيد الدولي منذ القرون الوسطى حتى وقتنا الحالي، ويعترف أستاذ العلوم السياسية الأمريكي، وصاحب نظرية صدام الحضارات، صمويل هنتجتون Samuel p. Huntington ، بأنه: "إذا ما أصبحت الأسرة الأوروبية متماسكة، فإنها بسكانها ومواردها وثرواتها الاقتصادية وتكنولوجياتها وقدرتها العسكرية الفعلية والكامنة، ستكون القوة الكبرى في القرن الحادي والعشرين". (2)

(1) أنس المرزوقي، مرجع سابق.

(2) حسن نافعة، أوروبافي مطلع قرن جديد: القضايا و الآفاق، مؤسسة عبد الحميد شومان ، عمان ، 2002 ، ص 84 .

كما تناول بول كندي Paul Kennedy في كتابه (القوى العظمى: التغيرات الاقتصادية والصراع العسكري من 1500-2000) المنشورة في عام 1987، القوى الخمس العظمى (الولايات المتحدة الأمريكية، الإتحاد السوفييتي، اليابان، الإتحاد الأوروبي والصين) في القرن الواحد والعشرون، وقال بأن أوروبا ستكون في القرن الحادي والعشرون قوة عالمية عظمى للأسباب التالية:<sup>(1)</sup>

1- لأن المجموعة الأوروبية هي الوحيدة بين القوى العالمية الأخرى التي لا تمثل دولة ذات

سيادة كما هي بقية القوى في العالم المرتبطة بسيادة الدولة القومية الواحدة.

2- أن المجموعة الاقتصادية لديها من الحجم والثروة والقدرة الإنتاجية ما يؤهلها لذلك.

3- أن الترتيبات الدستورية والإدارية القائمة بفرض تطبيق القرارات في المجال الاقتصادي

في الإتحاد حقق إنجازاً كبيراً للإتحاد.

وبعد مضي سبعة وخمسون سنة على وجود المجموعة الأوروبية، أصبحت قوة إقتصادية وسياسية

مهمة في النظام العالمي الجديد، خاصة بعد انهيار الإتحاد السوفييتي، واقتربت إلى تحقيق وحدة حقيقية.

ومن مكونات القوة الأوروبية، أن الإتحاد يحتل الآن أكبر قوة اقتصادية في العالم، ويشكل الإتحاد أكبر

سوق في العالم ، حيث يبلغ عدد سكانه في 2014 أكثر من 500 مليون نسمة، وبلغ الناتج القومي

الإجمالي لدول الإتحاد 204،162،18 مليار دولار عام 2015، ونصيبه من التجارة العالمية يقدر بـ

38% .<sup>(2)</sup>

ويحقق الإتحاد الأوروبي سنوياً حجم تجارة في المتوسط 1150 مليار دولار، ويمتلك أكبر دخل

قومي في العالم، حيث يزيد عن 7000 مليار دولار، ومن أكبر عشرة دول متاجرة في العالم، هناك سبع

منها من دول الإتحاد. كما تنتج دول الإتحاد مجتمعة أكثر من أي دولة أخرى في العالم في صناعة

<sup>(1)</sup> حسن نافعة، مرجع سابق ، ص. 95.

<sup>(2)</sup> الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، على الموقع:

الإطلاع: <https://ar.wikipedia.org/wiki/2015/09/11>

السيارات والمواد الطبية والأدوات الصناعية والسلع الهندسية، وتعتبر أكبر سوق عالمي في مجال الإنفاق على البحث العلمي وتطويره، وفي مجالات التكنولوجيا وحقول الفضاء والسوبر كمبيوتر والقطارات. كما أن أربع دول منها (ألمانيا، فرنسا، إيطاليا وبريطانيا) تمثل نصف أعضاء الدول الصناعية الثمانية التي يطلق عليها G8، واثنان من دول الإتحاد (فرنسا وبريطانيا) أعضاء دائمون في مجلس الأمن الدولي، ويملكون السلاح النووي.<sup>(1)</sup>

### أدوات القوة الأوروبية:

لاشك أن الإتحاد الأوروبي يمتلك من الإمكانيات وأدوات القوة المتعددة، ما يجعله قادراً على لعب دوراً متميزاً على الصعيد الدولي والنظام العالمي، وسنعالج هذه الأدوات من خلال التركيز على القوة الاقتصادية وبالذات توحيد العملة الأوروبية (اليورو)، وعلى قدرتها على تشكيل قوة عسكرية موحدة.

### أ- العملة الأوروبية الموحدة:

كان وزير المالية الألماني بيير وارنر، قد اقترح عام 1969 إنشاء وحدة نقدية لأوروبية (European Monetary Union)، وقدم تقريراً سمي باسمه (تقرير وارنر) عام 1971 دعا فيه إلى إلغاء كافة عوائق التجارة وتدفق رأس المال ودعم التنسيق بين السياسات المالية والنقدية للأعضاء. وبعد ذلك بسنوات، تم تكليف لجنة من الخبراء، بزعامة جاك ديلاور رئيس المفوضية الأوروبية عام 1988، بإعداد خطة عمل من أجل إقامة إتحاد اقتصادي ونقدي بين دول الإتحاد، ووقع في العام التالي اتفاق إقامة الإتحاد النقدي خلال ثلاث مراحل امتدت من عام 1990 حتى نهاية عام 1993 أدت غلى حرية انتقال رؤوس الأموال بين بلدان المجموعة الأوروبية، ودعمت اتفاقية ماستريخت عام 1992 التوجه الأوروبي للإسراع في إنشاء وحدة النقد الأوروبية. واتخذ في عام 1994 إجراءات تأسيس مؤسسة النقد

<sup>(1)</sup> ماجدة مدوخ، مرجع سابق.

الأوروبية التي تحولت فيما بعد إلى البنك المركزي الأوروبي ومقره فرانكفورت، واتفق على هذه التسمية في عام 1995.<sup>(1)</sup>

وفي عام 1999، وافقت 11 دولة من دول الإتحاد (فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، هولندا، النمسا، بلجيكا، إسبانيا، البرتغال، أيرلندا، فنلندا ولوكسمبورغ) من أصل 15 دولة على اعتماد اليورو رسمياً، وأعلنت بريطانيا والدانمرك والسويد في 2003/9/15 على مشروع الوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية مقابل 8,41%، وهذه هي المرة الثانية التي يرفض فيها اعتماد اليورو كعملة بدلا من العملة الوطنية في دول الإتحاد، وكانت المرة الأولى قد جرت في الدانمرك في شهر سبتمبر من عام 2000.<sup>(2)</sup>

وفي اليوم الأول من عام 2002، بدأ التعامل بالأوراق النقدية الأوروبية إلى جانب العملات الوطنية في شهر يوليو من نفس العام، فقدت العملات الوطنية صلاحياتها لصالح اليورو، وعلى الرغم من ارتفاع الأسعار بنسبة 30% في السوق الأوروبية، بعد عام واحد على تطبيق العمل بالعملة الأوروبية الموحدة، إلا أنه لم يكن أحد يتوقع أن الأوروبيين قادرين على تطبيق سياسة البنك المركزي الأوروبي الموحد ويتخلصون بعد عقد من الزمن من عملاتهم الوطنية، ويتعاملون مع عملة أوروبية واحدة وهي اليورو بهذا الشكل.<sup>(3)</sup>

ولاشك أن اليورو قد نجح، كعملة أوروبية، في منافسة الدولار الأمريكي في العام الأول من البدء باستعماله. ومع أنه بدأ متعثراً عند البدء بتداوله في مطلع عام 2002، وخسر حوالي 75,30% من قيمته أمام الدولار، إلا أنه حافظ على سعر صرف عالمي يعادل سعر صرف الدولار الأمريكي، علما أن

---

(1) Chantal Lavallée, **la Relation Union Européenne-OTAN, Partenariat Stratégique ou mise sous tutelle de la défense Européenne**, [www.hei.Uleval.Ca/Fileadmin/...MRI\\_Essai\\_Chantal\\_Lavallée.pdf](http://www.hei.Uleval.Ca/Fileadmin/...MRI_Essai_Chantal_Lavallée.pdf).

(2) حسن نافعة ، مرجع سبق ذكره ، ص. 460.

(3) لقمان معزوز، شريف بودري، المنافسة بين الدولار والأورو في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي، مجلة الباحث، ع 09، 2011، ص. 76.

سعر الصرف العملة الأوروبية لدى إطلاقها كان 665،1 دولار أمريكي. ولاشك أن انهيار الأسواق المالية العالمية قد ساهم في تقوية العملة الأوروبية وزيادة الطلب عليها، وإن انهيار الاستثمارات العالمية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 دفع الاستثمارات إلى الاتجاه نحو منطقة اليورو، وأصبح عملة التعامل مع ثلث الأسهم المباعة عالمياً.<sup>(1)</sup>

ومن العوامل الأخرى التي ساهمت في تقوية اليورو أيضا تزايد الفارق في العائدات على الودائع لصالح اليورو، بعد خفض الاحتياطي الفدرالي الأمريكي نسبة الفائدة على الدولار الأمريكي في شهر نوفمبر 2002. ويلاحظ زيادة الفارق بين نسبة الفائدة على العملتين الأوروبية والأمريكية قد تسبب في إضعاف الدولار وتقوية اليورو، إلا أن بعض الاقتصاديين يرون أن قوة اليورو نابع من ضعف الدولار الأمريكي وليس من قوته.<sup>(2)</sup>

### ب- إنشاء قوة عسكرية:

شهدت الدوائر الأطلسية والأوروبية منذ بدء انهيار الإتحاد السوفييتي في عام 1989، وانتهاء الحرب الباردة، حواراً ساخناً حول مستقبل حلف الناتو وعلاقته مع المجموعة الأوروبية، وتباينت المواقف بين الولايات المتحدة المؤيدة لاستمرار قيادتها للحلف وتعظيم دوره الدولي، وبين الموقف الأوروبي، المطالب بتقليص صلاحياتهن خاصة في القارة الأوروبية، وبناء قوة عسكرية أوروبية مستقلة.<sup>(3)</sup>

أقر رؤساء الدول الأطلسية، في مؤتمرهم الذي عقده ببروكسل في 11/1/1994، مشروع المشاركة من أجل السلام الذي قدمه الرئيس الأمريكي السابق كلينتون، والذي كان عبارة عن إعلان مبادئ يحدد التزامات الدول المشاركة فيه على قدم المساواة، وحل النزاعات بالطرق السلمية، وسيطرة المجتمع المدني على المؤسسة العسكرية وشفافية موازنات الدفاع، وتطوير القوات المسلحة التي سيضعها

(1) لقمان معزز، شريف بودري، مرجع سابق، ص. 78.

(2) حسين طلال مقلد، مرجع سابق.

(3) محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، مرجع سابق، ص. 39.

## الفصل الأول: الإتحاد الأوروبي

الأعضاء تحت تصرف الهيئة المنبثقة عن الحلف. وكان الهدف من ذلك إعطاء الفرصة للدول الأوروبية الشرقية لإقامة مزيد من علاقات التعاون مع الحلف الأطلسي، إلا أن دول الإتحاد الأوروبي لم تكن مرتاحة للموقف الذي تصر الولايات المتحدة الأمريكية على لعبه في الشؤون الأوروبية، وكانت وجهة النظر الأوروبية ترى أنه لا داعي لاستمرار النатов بعد انهيار حلف وارسو وتفكك الإتحاد السوفييتي، ولهذا فقد أوصى المجلس الأوروبي في اجتماعه في هلسنكي عام 1999، بتشكيل وتجهيز قوة عسكرية مسلحة أوروبية للتدخل السريع تكون مهمتها التدخل في الأزمات الدولية والإقليمية. إلا أن بريطانيا أصرت أن لا تتدخل تلك القوات المزمع إنشائها في الأماكن التي تستطيع قوات حلف الأطلسي (الناتو) أن تتدخل فيها، وان تكمل مهمات قوات الحلف. بينما أرادت فرنسا وألمانيا أن تكون القوة الأوروبية مستقلة عن حلف الأطلسي، إلا أن الجميع اتفق على ان تتكون تلك القوات من 60 ألف عسكري، موزعين بالتساوي على بريطانيا وفرنسا وألمانيا، وهي ما أطلق عليه القوة الأوروبية.<sup>(1)</sup>

إن الدعوة لإنشاء تلك القوة التي جاءت رداً على الأداء الضعيف لدول الإتحاد الأوروبي خلال أزمة كوسوفو 1999، التي لم تستطيع فيها أوروبا إنهاء الصراع من دون الاستعانة بالقوات الأمريكية. فقد أظهرت أحداث البوسنة والهرسك عجز الإتحاد السياسي والعسكري عن حل الصراع الدائر بالقرب منها، بمعزل عن تدخل الولايات المتحدة الأمريكية، التي حسم تدخلها الصراع، وكان الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن، قد صرح بأنه يدعم إنشاء القوة الأوروبية طالما أنه لا يقلل من شأن حلف الناتو، وطالما أن هناك مصادر إضافية للتأكد من أن ذلك البرنامج يكون إضافة ذات قيمة للناتو.<sup>(2)</sup>

وأزال حلف الناتو، في 2002/12/13، عقبة أساسية كانت تعترض طريق سياسة الدفاع الأوروبية المشتركة، بعد أن قرر السماح للإتحاد الأوروبي الإطلاع على برامج الحلف التخطيطية

(1) محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، مرجع سابق، ص. 39.

(2) محمد أحمد مطاوع، تبلور للسياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية في:

لاستخدامها في مهمات عسكرية ويستطيع الإتحاد الأوروبي بذلك الوصول إلى إمكانيات الحلف اللوجستية والتخطيطية والاستخبارية للاستفادة منها في عملياتها العسكرية كما في مقدونيا، وحدد الممثل الأعلى للسياسة الخارجية في الإتحاد الأوروبي خافييرر سولانا ثلاثة أهداف للإتحاد في مجال الأمن، في مقالة له نشرها في صحيفة لومند الفرنسية بعنوان (الإتحاد الأوروبي: دعامة لعلم جديد)، أن الهدف الأول يقضي ببسط "المنطقة الأمنية حول أوروبا وإنشاء دائرة من الإدارة الصالحة على حدودها الشرقية الممتدة من البلقان إلى القوقاز وعلى طول حوض المتوسط، والهدف الثاني أن الأوروبيون جاهزين للتحرك كما يقتضي حين تنتهك مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وبشكل خاص عبر تعزيز التحرك المتعدد الأطراف، والهدف الثالث، يقضي مواجهة التهديدات بردود فاعلة، عبر تطوير سياسة منهجية من الالتزام الوقائي في مقدونيا او البوسنة أو جنوب القوقاز. (1)

واتفقت القمة الأوروبية، التي انعقدت في بروكسل في 2003/10/17، على حل وسط بخصوص العلاقة بين الإتحاد وحلف الناتو، فقد وافق الزعماء الأوروبيين على ضرورة تزويد الإتحاد بقدرات دفاعية جديدة، لكن من دون أن يسهم ذلك في منافسة دور حلف الناتو. واعترف رئيس الوزراء الإيطالي سيلفيو بيرلسكوني، الذي ترأست بلاده القمة أن الدول الأعضاء الـ 25 المشاركة فيها، أقرت على أن تكون السياسة الدفاعية الأوروبية مكتملة وليست بديلاً للحلف. (2)

وجاءت معاهدة لشبونة لتطوير مجال الدفاع الأوروبي أو السيادة الدفاعية الأوروبية حيث تضمنت المواد (27،28) على أن إذا تعرضت أي دولة في الإتحاد لهجوم و تهديد أمني أن تتقدم الدول الأخرى

(1) محمود أحمد مطاوع، تبلور للسياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية، مرجع سابق .

(2) محمد أحمد مطاوع، تطور سياسة دفاعية أمنية مشتركة في أوروبا، في:

بالمساعدة، أو في حال تعرضها لكارثة طبيعية أو تهديد إرهابي، كما نصت أيضا المعاهدة على إقرار "تعاون منظم دائم" مفتوح لجميع الدول التي تتعهد بالمشاركة في برامج التعاون العسكري والتجهيزات. و كذا استعداد الدول الأعضاء للمشاركة في العمليات العسكرية بقيادة الإتحاد الأوروبي في حال طلبت الأمم المتحدة، والتأكيد على دور "وكالة الدفاع الأوروبي" والاهتمام بتطوير جيش أوروبي حقيقي وتنسيق العمل لتجهيز مختلف الجيوش الوطنية.<sup>(1)</sup>

### المبحث الثاني: السياسة الخارجية الأوروبية

سنتناول هنا ظهور هذه السياسة ومراحل تطورها، ثم عوامل قيامها وأهدافها، بالإضافة إلى مجال اهتماماتها وعملية صنعها وتنفيذها.

### المطلب الأول: ظهور السياسة الخارجية الأوروبية

ظهر الاهتمام بهذه السياسة المشتركة منذ مدة، وبذلت مجهودات جبارة، ولكن النتيجة لم تكن في مستوى التطلعات والآمال، ثم زاد الاهتمام بذلك بعد التغييرات والمستجدات الهامة منذ التسعينات إلى اليوم. ولكن لم يتحقق كذلك شيء ذو قيمة، ويتتبع مسار هذه السياسة، نجد أنّ عملية إقامة وتكريس سياسة خارجية أوروبية موحدة ومؤثرة مرت بمراحل كثيرة:<sup>(2)</sup>

فقد بدأ الاهتمام بهذا الموضوع ومحاولة تجسيده عملياً، منذ بداية الخمسينات، بإنشاء "مجموعة الدفاع الأوروبي"، ولكن هذه المجموعة فشلت بسبب موقف فرنسا، التي رأت أنّ ذلك يمس بسيادتها الوطنية، ويشكل قيوداً عليها في مجال الدفاع، حيث رفض البرلمان الفرنسي المصادقة على معاهدة إنشائها.

(1) طلال حسين مقلد، مرجع سابق.

(2) محمد مجدان، تحديات قيام سياسة خارجية أوروبية موحدة ومؤثرة، سياسة أوروبا تجاه الصراع العربي الإسرائيلي نموذجاً، مجلة المفكر، ع 11، 2014، ص ص 274-294.

وفي بداية الستينات جرت مفاوضات أوروبية من أجل قيام تعاون سياسي أقوى، وإتحاد بين الدول الأوروبية، وإقرار سياسات أمنية وخارجية مشتركة، بهدف بناء قوة دولية ثالثة مستقلة عن أمريكا، وقادرة على انتهاج سياسة خارجية جديدة مؤثرة. إلا أن هذه المفاوضات توقفت عام 1962 دون التوصل إلى اتفاق بسبب الخلافات بين هذه الدول، وخاصة إصرار هولندا على إدخال بريطانيا في المنظومة الأوروبية قبل الحديث عن أية سياسة خارجية وأمنية مشتركة.<sup>(1)</sup>

كذلك كان الأمر مع مطلع السبعينات، حيث تم إنشاء آلية التعاون السياسي الأوروبي، تعقد في إطارها اجتماعات دورية لوزراء الخارجية للتشاور والتنسيق في مجال السياسة الخارجية، وبدأت الدول الأوروبية من خلال هذه الآلية تصدر البيانات والقرارات الرسمية حول الكثير من القضايا الدولية، غير أن ذلك لم يكن يحقق الإجماع الداخلي بسبب اختلاف المصالح والسياسات وتضاربها، ولأسباب أخرى سيتم تناولها.<sup>(2)</sup>

ثم جاءت معاهدة ماستريخت في 28 فبراير 1992 بتأسيس الإتحاد، وإنشاء السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة كسند لهذا الإتحاد.<sup>(3)</sup>

حتى نهاية التسعينات، تطور مسار بناء وتكريس سياسة خارجية أوروبية مشتركة، ففي اجتماع مجلس أوروبا في (كولونيا) سنة 1999، تم التوصل إلى إجماع حول إعطاء الإتحاد الأوروبي دور أقوى في إدارة الشؤون الدولية عن طريق تقوية سياسة دفاعية وآلية عسكرية ذاتية، وهياكل مؤسسة لصنع واتخاذ القرارات. وفي الأثناء تم إنشاء منصب الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، وعيّن

<sup>(1)</sup> نزمين السعدي، مرجع سابق، ص. 209.

<sup>(2)</sup> Jean Claude Masclet, op.cit.

<sup>(3)</sup> حسين طلال مقلد، مرجع سابق.

خافيير سولانا كأول ممثل لهذه السياسة. وتتمثل مهامه في مساعدة مجلس الوزراء على تحضير وصياغة كل ما يتعلق بصنع وتنفيذ السياسة الخارجية والدفاعية المشتركة.<sup>(1)</sup>

بعد ذلك جاءت قمة **هلنسي** سنة 1999، للبحث عن أسباب فشل وعجز الإتحاد الأوروبي في إدارة الأزمات، وخاصة أزمة كوسوفو، أين فشل الإتحاد فيها فشلاً ذريعاً، فتم في هذه القمة الاتفاق على إنشاء قوة عسكرية أوروبية قادرة على حفظ السلم، والقيام بعمليات إدارة الأزمات.

ثم كانت قمة **نيس** في ديسمبر 2000، والتي وضعت القواعد العملية لنواة القوة العسكرية الأوروبية، كما أقرت إنشاء لجنتين لتسيير هذه القوة، وهما اللجنة السياسية واللجنة الأمنية.<sup>(2)</sup>

وفي سنة 2007، استحدثت معاهدة لشبونة منصب رئيس الإتحاد الأوروبي. كما أقرت تنشيط السياسة الخارجية والأمنية المشتركة وتفعيلها، وذلك بالإعلان عن نهاية العمل الروتيني للرئاسة الأوروبية في العلاقات الخارجية، ووضع أهداف الإتحاد الخارجية بشكل مبسط وواضح، كما تم تأسيس مجلس الشؤون الخارجية الجديد، وفصله عن مجلس الشؤون العامة، ومازال بناء سياسة خارجية أوروبية موحدة ومؤثرة قائماً إلى الآن.<sup>(3)</sup>

**المطلب الثاني: عوامل وأهداف قيام السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة واهتماماتها.**

**أولاً: عوامل وأهداف قيام السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة**

هناك عاملان هاما أحدهما داخلي والآخر خارجي، ساهما أكثر في بلورة وتكريس هذه السياسة

الخارجية.

(1) نبيه الأصفهاني، مرجع سابق، ص. 136 - 138.

(2) محمد أحمد مطاوع، تطور سياسة دفاعية أمنية مشتركة في أوروبا، مرجع سابق.

(3) الرجوع نفسه .

### 1-العامل الداخلي:

ويتمثل في بلوغ عملية التكامل الاقتصادي مرحلة متقدمة ومتطورة جداً، والتي حققت نجاحات ومكاسب كبيرة، وذلك بالوصول إلى الوحدة الاقتصادية الأوروبية، فكان من الضروري الدخول في مرحلة الوحدة السياسية، التي تعبر الضمان الحقيقي والحامي الفعلي لهذه الوحدة الاقتصادية، التي يمكن أن تتراجع أو تنهار من الأساس إذا لم تتحقق الوحدة السياسية.<sup>(1)</sup>

### 2-العامل الخارجي:

ويتمثل في انهيار المعسكر الاشتراكي وانتهاء الحرب الباردة، حيث أبعد الخطر الكبير الذي يهدد أوروبا ويدفعها للاحتماء بالمظلة الأمريكية في إطار سياسة أطلسية محكمة فيظل نظام الاستقطاب الدولي الذي كانت له انعكاسات سلبية على حركة الوحدة الأوروبية عامة، وعلى السياسة الخارجية الاستقلالية لأوروبا خاصة، وبعد زوال هذا الخطر، وتراجع الاستقطاب، كان على أوروبا إعادة النظر في علاقاتها الخارجية، وهذه إعادة تتطلب قيام سياسة خارجية موحدة فعالة قوية ومؤثرة.

أما عن أهداف هذه السياسة الخارجية، فإن معاهدة ماستريخت قد حددتها في الأمور التالية:<sup>(2)</sup>

- حماية القيم الأوروبية المشتركة والمحافظة عليها، مثل قيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، وكذلك حماية المصالح الأساسية للإتحاد الأوروبي، والمحافظة عليها.
- حماية استقلال الإتحاد الأوروبي ككيان، واستقلال أعضائه وتقوية أمن الإتحاد وأمن دوله.

<sup>(1)</sup> مجدان محمد، مرجع سابق.

<sup>(2)</sup> Daniel Collard, *le Partenariat Stratégique entre l'Union Européenne et la Russie*, 11, défense nationale, N°2, 2001, p27.

■ المحافظة على الأمن والسلام في العالم، والمساهمة الجادة في ذلك بالإضافة إلى ترقية وتطوير التعاون بين الدول وتدعيمه في إطار التوافق مع ميثاق الأمم المتحدة وأهداف مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي.

■ تدعيم الديمقراطية ودولة القانون، والتأكد على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

**ثانياً: اهتمامات السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة ومجالاتها:**

هناك عدة اهتمامات لهذه السياسة، لعل أهمها الاهتمامات الثلاث التالية:

### 1- الاستراتيجيات المشتركة:

وهي تبين وجود قاعدة مشتركة بين دول الإتحاد الأوروبي، تصلح لتكون نظرة واضحة ومحددة المعالم لعلاقة إستراتيجية تربط بين الإتحاد وبين الأطراف الأخرى، وتحث هذه النظرة مكانة خاصة على قائمة أولويات الإتحاد، لأسباب تتعلق بمصالح مختلفة ومتنوعة: سياسية، أمنية، اقتصادية، ثقافية، و مثال ذلك الشراكة الإستراتيجية مع روسيا. إذا شاركت هذه الأخيرة في التمارين المشتركة مع الإتحاد الأوروبي لإدارة الأزمات، وفي بيان مشترك يوم 2004/8/18، أكد فيه الطرفان على ضرورة بناء شراكة إستراتيجية متوازنة ومتبادلة. ومثال آخر: مشروع برشلونة والشراكة الأورو متوسطة (1995)، التي أقرت ثلاث جوانب للشراكة: الشراكة السياسية الأمنية، الشراكة الاقتصادية والمالية، والشراكة في الأمور الاجتماعية والثقافية والإنسانية.<sup>(1)</sup>

### 2- العمليات المشتركة:

وهي العمليات الميدانية التي يقوم بها الإتحاد الأوروبي في أوقات الأزمات أو الكوارث الطبيعية، بمفرده أو بالتعاون والتنسيق مع دول ومنظمات دولية أو إقليمية أخرى، إما بتقديم الإغاثة والمعونة

<sup>(1)</sup> بال دانوي وزدر سلولانتشوفسكي، المنظمات والعلاقات الأورو-أطلسية، مركز دراسات الوحدة العربية، معهد ستوكهولم، 2004،

الإنسانية للمتضررين من الكوارث والأزمات، أو بالمشاركة في حفظ السلام والأمن في مناطق بها أزمات أو نزاعات، بالمساهمة في قوات حفظ السلام في هذه المناطق.<sup>(1)</sup>

**3-المواقف المشتركة:** وهي تبين موقف الإتحاد الأوروبي من بعض القضايا الدولية، إما من

خلال إصدار بيان مشترك، كالتعبير عن التعاطف والتفهم، ولظهار حسن النية ومشاعر الرضا، أو الاستتكار والرفض والغضب، تجاه طرف مهيمن أو تجاه سلوك محدد لبعض الأطراف، ولما من خلال إجراءات عملية كفرض عقوبات اقتصادية أو دبلوماسية أو غيرها.<sup>(2)</sup>

أما مجالات السياسة الخارجية الأوروبية العملية، فإنه بسبب المستجدات الدولية الكبيرة، والمتغيرات العالمية الهامة، فقد أصبحت هذه السياسة تتركز خاصة في الأمور التالية:

### 1. التحرك نحو الشرق ونحو الغرب:

بعد انهيار المنظومة الاشتراكية واجهت أوروبا تحدياً وتهديداً أمنياً آخر من الشرق، متعدد المصادر وأكثر انتشاراً، وغير محدد المعالم، وإن كان أقل خطورة مما كان سابقاً، فقد تسببت الدول المستقلة عن المنظومة في بروز قضايا أمنية وسياسية معقدة ذات مخاطر وتحديات كبيرة: مخاطر عدم الاستقرار، مخاطر نشوب الصراعات والنزاعات المسلحة بسبب مشاكل عديدة: كمشاكل الحدود، أو الأقليات، أو التحول الديمقراطي وإعادة بناء الدولة، ولهذا كان على أوروبا بلورة نظرة وسياسة خارجية مشتركة جديدة لحماية الاستقرار والأمن في كل القارة الأوروبية.<sup>(3)</sup>

والأمر كذلك في جنوب المتوسط، حيث هناك تهديدات ومخاطر مختلفة قد تتعرض لها أوروبا، وخاصة الأمنية منها. ولهذا كان لابد من تكريس نظرة وسياسة خارجية مشتركة مع هذه المنطقة لمواجهة

<sup>(1)</sup> عبد الفتاح الرشدان، العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط 1، 1998، ص. 66.

<sup>(2)</sup> حسن نافعة، مرجع سابق، ص. ص. 250.

<sup>(3)</sup> Sylvie Hell & Goël Maurice, *l'Elargissement de l'Union Européenne*, Paris, la documentation française, 2001.

هذه التهديدات والمخاطر، كمشروع الشراكة الأورو متوسطية 1995، والإتحاد من أجل المتوسط 2008.<sup>(1)</sup>

### 2. إعادة النظر في العلاقات الأطلسية:

فبعد التغيرات الهامة والمستجدات الكبيرة التي حدثت في العالم، كان لابد من صياغة جديدة للعلاقات الأوروبية - الأمريكية، علاقات تتلاءم وتتواءم مع هذه التغيرات والمستجدات. كما كان لابد من إيجاد صيغة جديدة لمهام ووظائف الحلف الأطلسي، أي عقيدته، بتحويله إلى أداة لترقية الأمن والاستقرار في أوروبا، بدلا من مهمته: مواجهة تهديد عسكري مباشر من المعسكر الاشتراكي. كما كان لابد من توسيع العضوية في هذا الحلف، ليشمل دول شرق أوروبا، حتى يتمكن من أجل القيام بدور سياسي فعال، إضافة إلى دوره العسكري والأمني.<sup>(2)</sup>

### 3. المشاركة في بناء نظام دولي تعددي جديد:

لأن مصلحة الإتحاد الأوروبي في قيام هذا النظام ذي الأقطاب المتعددة، وليس في بقاء نظام يهيمن عليه قطب واحد هو أمريكا. ولهذا فإن السياسة الخارجية لهذا الاتجاه بدأت تعكس سلوكاً يختلف إلى حد ما عن سلوك أمريكا، وتعبّر هذه السياسة عن نظرة جديدة لنظام دولي آخر، يقوم على إعطاء الأهمية والأولوية الدبلوماسية والسياسية بدلاً من العسكرية والإستراتيجية، وتفضيل العمل الجماعي المشترك من خلال المؤسسات الدولية، خاصة الأمم المتحدة ومجلس الأمن والمنظمات الإقليمية، بدلا من العمل المنفرد لأمريكا بمعنى عدم الانقياد التام لرغبة وإرادة أمريكا في إصرارها على الانفراد بالمبادرة، واحتكارها لعملية صنع القرار الدولي وتنفيذه.<sup>(3)</sup>

(1) Sylvie Hell & Goël Maurice, op. Cit.

(2) Chantal Lavallée, po. Cit, p.42.

(3) حسن نافعة ، مرجع سبق ذكره ، ص . 4.

### المطلب الثالث: صنع السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة وتنفيذها

يتولى المجلس الأوروبي تحديد المبادئ والتوجهات العامة والخطوط العريضة للسياسة الخارجية المشتركة، وتحديد الأدوات المناسبة لتنفيذها، وهناك مجلس الوزراء<sup>(\*)</sup>، وهو أعلى سلطة لاتخاذ القرار في الإتحاد الأوروبي، بل هو صانع القرار الفعلي داخله، ولكن في إطار التوجهات العامة والخطوط العريضة للسياسة الخارجية التي تصدر عن المجلس الأوروبي، ويساعد مجلس الوزراء هذا في مهامه هيكل تنظيمي متشابه يتمثل في: (1)

أ- الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية: ومهامه مساعدة مجلس الوزراء في تحضير، وإعداد وصياغة كل ما يتعلق بصناعة السياسة الخارجية والأمنية وتنفيذها، ويساعده هو الآخر جهاز إداري يتكون من دبلوماسيين وخبراء فنيين وإداريين.

ب- اللجنة الدائمة للسياسة والأمن: وتتكون من رؤساء إدارة الشؤون الخارجية للدول الأعضاء، ومهمتها متابعة الموقف الدولي، والقيام بالدراسات والتحليلات للوصول إلى النتائج حول الإجراءات الواجب اتخاذها، وإصدار التوصيات والاقتراحات التي يمكن رفعها إلى المجلس الأوروبي.

ج- مجموعة عسكرية للتخطيط والإشراف على العمليات الميدانية: وتضم اللجنة العسكرية لجنة الأركان، ومجموعة بحثية لدراسة وتحليل القضايا الأمنية الدولية، وجمع ورصد ومتابعة المعلومات العسكرية الخاصة بمناطق الأزمات في العالم.

د- الممثلون الدائمون: وهم الذين يبعثهم المجلس الأوروبي إلى المناطق في العالم تشهد أزمات حادة للقيام بمهام محددة تتطلب إقامة طويلة ودائمة هناك للإسهام أو المشاركة في إيجاد حلول سلمية لها.

(\*) أصبح يسمى مجلس الإتحاد بعد توقيع معاهدة ماستريخت في نوفمبر 1993.

(1) صدام مريري الجميلي ، الإتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد ، لبنان ، دار المنهل العربي، ط1، 2009، ص.66.

إضافة إلى هذه الهيئات المشاركة في عملية صنع القرار في الإتحاد الأوروبي، نجد أيضا:

**1- المفوضية الأوروبية:** التي تشارك المجلس الأوروبي في إعداد القرارات، وفي تحضير

الاجتماعات، وفي مناقشة القضايا المطروحة.

**2- البرلمان الأوروبي:** دوره استشاري، إذ يستشير المجلس الأوروبي حول الخيارات

والاستراتيجيات العامة المراد اعتمادها، كما أن المجلس الوزاري يأخذ رأي البرلمان بعين الاعتبار دون أن

يكون ذلك ملزماً له. ومن حق البرلمان أن يحصل على المعلومات حول القضايا المطروحة والنقاشات،

وكذا القرارات المتخذة، كما يحق له طرح أسئلة على المجلس، وان يناقش دورياً تطور السياسة الخارجية

والأمنية.<sup>(1)</sup>

### المبحث الثالث: محددات السياسة الخارجية الأوروبية.

#### المطلب الأول: المحددات الأوروبية.

**أولاً: الخلافات داخل الإتحاد الأوروبي:**

هناك صراع داخل الإتحاد الأوروبي ، وهذا راجع إلى توسع الإتحاد وانضمام دول أخرى تسبب

خروج تيارات مختلفة ومتباينة وأبرزها: <sup>(2)</sup>

**التيار الأول:** ويتشكل من أربع دول هي فرنسا، إسبانيا وإيطاليا وإيرلندا، ويدعوا هذا التيار إلى أن يكون

للإتحاد الأوروبي دول أكبر في العملية السلمية بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

**التيار الثاني:** تمثله بريطانيا و هو موقف تابع للولايات المتحدة الأمريكية، فبذلك نجد أن الموقف

البريطاني تابع للموقف الأمريكي.

<sup>(1)</sup> محمد كمال وفؤاد نهرا، مرجع سابق، ص. 133.

<sup>(2)</sup> علي الحاج، سياسات الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، 2005، ص. 318.

**التيار الثالث:** وهو مكوّن من ثلاث دول وهي كل من هولندا، ألمانيا وبلجيكا، فهي لا تتحمس لأي دور في الشرق الأوسط، وتفضل عدم مشاركة الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية في العملية السلمية.

ومن المشاكل الأخرى التي تفرضها عملية التوسع هو التناقض بين المنطقتين الغربية وأوروبا الشرقية ذات الإرث السوفييتي، ووصول ائتلافات حاكمة في هذه البلدان، حيث خطبها السياسي بنزعة قومية واضحة، مما دفع باريس وبرلين وروما للحديث عن السماح بتنوع مسارات وتوجيه الحركة المستقبلية للإتحاد في سياق مجموعة صغيرة من الدول الدافعة باستمرار إلى المزيد من التوحد.<sup>(1)</sup>

### ثانياً: المحدد الاقتصادي:

منذ سبعينات القرن الماضي، والإتحاد الأوروبي يعتمد على سياسة التمويل لبيّن وجوده تجاه النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي، ومازال عملاقاً اقتصادياً وقزماً سياسياً بأيدي مسؤوليه وآلياته، وعلى الرغم من التصريحات الأوروبية المقيمة اتجاه القضية الفلسطينية، إلا أنّ الإتحاد الأوروبي لم ينتقل بعد من سياسة الإعلانات والعود إلى سياسة التطبيق الفعلي لسياسته وإعلاناته على أرض الواقع، ولم تستطع أوروبا عملياً تنفيذ سياستها وبياناتها واقعياً أو تحقيق أية نفوذ سياسية على أطراف النزاع، ومع بدء عملية السلام في عام 1994 أكد الإتحاد الأوروبي دعمه للعملية السلمية لتمكين الفلسطينيين من إقامة دولة فلسطينية مستقلة مع مؤسسات قوية قادرة على القيام بواجباتها تجاه الشعب الفلسطيني وتتلخص أوجه الدعم المالي الأوروبي في ثلاثة ميادين:<sup>(2)</sup>

أ\_ الدعم المباشر للموازنة: والذي يهدف إلى تمكين السلطة الفلسطينية من مواصلة تقديم الخدمات الأساسية من خلال دعم الخدمات الأساسية، ودعم الفئات المهمشة ودفع مرتبات موظفي السلطة الفلسطينية، ومعاشات المتقاعدين، وتحسن أداء الأجهزة الأمنية، كذلك المساهمة في دفع الديون السلطوية للقطاع الخاص ولاحقاً المساهمة في إعادة إعمار قطاع غزة.

(1) عمرو حمزاوي، توسع الإتحاد الأوروبي: التحديات والفرص السياسية الدولية، م39، العدد 157، 2004.

(2) أمجد أبو العز، الإتحاد الأوروبي في فلسطين ممولاً عملاقاً وقزماً سياسياً، وكالة معا الإخبارية، 2013 في:

<http://www.mannnews.nrt/Content.aspx?id=820390> (2015/10/02)

ب\_ التنمية البشرية والمؤسساتية: ركز الدعم الأوروبي على بناء المؤسسات العامة وقطاع المجتمع المدني وتعزيز قيم الديمقراطية والشفافية والمسائل وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون، كذلك استهداف منطقة القدس التي تعرضت لعمليات تهديد متواصلة.

ج\_ اللاجئين: يقدم الاتحاد الأوروبي دعماً متواصلاً ومنتظماً لوكالة غوث، وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) لتمكينها من تقديم خدمات للاجئين الفلسطينيين في أماكن تواجدهم الخمس.

يساهم الاتحاد الأوروبي في التنمية والإغاثة سنوياً، وقد بلغت هذه المساهمة بحوالي 14 مليار دولار أمريكي سنوياً، وقد بلغت هذه المساهمة حوالي 66 مليار دولار في السنوات الخمس الماضية تم ضخها في مئة دولة من دول العالم الثالث، ويخصص ما نسبته 4 عن المائة من إجمالي الدعم الدولي للشعب الفلسطيني في الداخل واللاجئين الفلسطينيين في مناطق عمل "الأونروا" الخمس، وقد تراوح حجم الدعم الأوروبي للشعب الفلسطيني ما بين 800 مليون دولار في العام 2008، وحوالي 500 مليون دولار في عام 2011، ويتضمن الدعم الأوروبي بأنه الأكثر انتظاماً والأقل نسبيًا، فهو غير مرتبط بمواقف سياسة معينة تتخذها السلطة الفلسطينية على سبيل المثال، لم يتوقف الدعم الأوروبي للسلطة الفلسطينية عندما قرر الرئيس محمود عباس إلى الأمم المتحدة للحصول على مقعد دولة مراقبة في أيلول/سبتمبر 2011 وتشيرين الثاني/نوفمبر 2012، وكذلك لم يتوقف الدعم الأوروبي لقطاع غزة على إثر سيطرة حركة حماس عليه في حزيران/يونيو 2007.<sup>(1)</sup>

### ثالثاً: المحدد الأمني:

التخبط والانقسام الأوروبي بين الناتو واتحاد غرب أوروبا انعكس على اتفاقيات الاتحاد، فقدت قمت معاهدة ماستريخت لاتحاد أوروبا الغربية العديد من المكاسب، حيث نصت المادة 4 على إشراك اتحاد أوروبا الغربية في القرار، وعلى دوره في تطبيق قرارات المجلس، يطلب الاتحاد الأوروبي من اتحاد أوروبا الغربية الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من الإعداد للقرارات التي اتخذها الاتحاد الأوروبي، فيما يتعلق بالقضايا الدفاعية، ويعتمد المجلس الوزاري باتفاق مع مؤسسات اتحاد أوروبا الغربية الخطوات العملية الضرورية، وعلى الرغم من ذلك أكدت ماستريخت الدور المحوري لحلف الناتو، فقد جاء في المادة (4)

(1) عمر شعبان، "تحو إعادة النظر في علاقة الاتحاد الأوربي بالقضية الفلسطينية، نبض فلسطين"، 2013، في:

[www.al-monitor.com/Pulse/ar/originals/2013/11/eu-europe-Palesti-aid-israel-peace-](http://www.al-monitor.com/Pulse/ar/originals/2013/11/eu-europe-Palesti-aid-israel-peace-)

talks.gtml(2015/10/15)

من المعاهدة: أن سياسة الاتحاد المذكورة في المادة ينبغي أن لا تؤثر في الطابع الخاص للسياسة الأمنية والدفاعية لبعض دول الأعضاء، وتحترم الالتزامات الناجمة عن انتماء بعض الدول الأعضاء إلى حلف شمالي الأطلسي، وهي متفقة مع السياسة الخارجية والأمنية.<sup>(1)</sup>

وتبنت الدول الأعضاء هدفاً مميزاً كجزء من مهمة إرساء سياسة الأمن والدفاع الأوروبية، ويتمثل هذا الهدف في القدرة على نشر قوة تدخل سريع بدعم جوي وبحري واستمرار هذه المهمة لمدة عام كامل، لكن هذه القوات لن تكون جيشاً أوروبياً حقيقياً بل ستكون من فرق عسكرية من القوات المسلحة الوطنية القائمة، وأن إنشاء اللجنة السياسية والأمنية، واللجنة العسكرية الأوروبية وهيئة أركان قوات الاتحاد الأوروبي والتي تأسست بإمارة المجلس الأوروبي ومقرها "بروكسل" أصبح لدى الاتحاد آذان سياسية وعسكرية لتنفيذ المهام التي يحددها لنفسه كالمهام الإنسانية خارج أوروبا، وكذلك عمليات السلام وغيرها.<sup>(2)</sup>

### المطلب الثاني: المحددات الدولية

#### أولاً: المحدد الأمريكي:

إن العلاقات الأوروبية الأمريكية تلعب دوراً في تحديد سياسة الاتحاد الأوروبي اتجاه الشرق الأوسط، فلم يتمكن الاتحاد من رسم سياسة مستقلة عن نظيرتها الأمريكية تجاه النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، مع بعض التمييز المحدود الذي أبدته كل من فرنسا وبريطانيا ولجنة الأمن والسياسة الخارجية خصوصاً تحت قيادة "خافيير سولانا".<sup>(3)</sup>

إن الضغوط الأمريكية على الاتحاد الأوروبي كانت كبيرة، حيث أرسل وزير الخارجية "كولن باول" إلى وزراء الخارجية الأوروبيين في اجتماعه الذي انعقد في فبراير بإسبانيا قائلاً: «يجب على حلفاء

(1) حسين طلال مقلد، مرجع سابق ص. 654.

(2) الاتحاد الأوروبي على الساحة الدولية، 3 أبريل 2009، في: [Boho the.blogspot.com/2009/04/blog-post.html](http://Boho.the.blogspot.com/2009/04/blog-post.html) (2015/12/17)

(3) جواد الحمد، السياسة الخارجية الأوروبية و المحدد الأمريكي، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 31، ربيع 2005، ص 45.

الولايات المتحدة الأمريكية عدم اتخاذ مواقف معارضة لها»، ونتيجة لذلك فقد اعترف أن الضغوط الأمريكية أثمرت في الحال، إذ تخلت بريطانيا وألمانيا وهولندا عن الإجماع الأوروبي الذي تحقق في وقت واحد حول مساري الحل السياسي والتدابير الأمنية، وعادت لتؤكد ضرورة وقف العنف كشرط لا غنى عنه من أجل إطلاق المبادرات السياسية، مما أدى إلى وضع الإتحاد الأوروبي في حرج بالغ واندلاع الحرب الكلامية بين بعض الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، بمهاجمة "كريس باتن" وزير الشؤون الخارجية للإتحاد الأوروبي الولايات المتحدة الأمريكية بأنها تتبنى نظرة إطلاقية للعالم، وكان أهم ما قدمه الإتحاد الأوروبي لحل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي هو خريطة الطريق التي أعلنها الرئيس بوش عام 2002. (1)

ومن ثم موافقة وترحيب العرب والعالم ممثلاً باللجنة الرباعية، وفي ظل هذه الأجواء السياسية الأمريكية المعبئة ضد الفلسطينيين، إضافة إلى الضغوط التي تفرضها واشنطن على السلطة الفلسطينية، بعد تعيين الجنرال المتقاعد "أنتوني زيني" للقيام بالوساطة على المسار الفلسطيني الإسرائيلي، والاهتمام بالجوانب الأمنية وتحية الجوانب السياسية، فلم تكن مهمة هذا الوسيط تتعلق بكيفية تطبيق الرؤية الأمريكية للدولة الفلسطينية، بل حاورت حول إجراءات تنفيذ تقرير لجنة ميتشل، وتوصيات تينيت، وهي جوانب أقل حدة في التعجيل بالتسوية دون الاهتمام بالرؤية الأوروبية. (2)

تبين أن الإتحاد الأوروبي ضعيف فيما يتعلق الأمر بالقدرة على استصدار قرار دولي بإدانة الخروقات الإسرائيلية الفاضحة لحقوق الإنسان في فلسطين، أو عندما يتعلق الأمر بالتعامل مع فصائل المقاومة الفلسطينية، وعمليات المقاومة حتى دفع الإتحاد الأوروبي إلى وضع منظمات فلسطينية سياسية مقاومة على قائمة المنظمات الإرهابية بضغط من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وبالرغم من الدور الذي لعبه الإتحاد الأوروبي في بلورة مشروع خريطة الطريق لحل الدولتين، غير أن وضعية الإتحاد الأوروبي في اللجنة الرباعية الدولية لخريطة الطريق لا يمثل إلا إسهاماً فكرياً ومصدر نصائح للتوجيهات الأمريكية. (3)

(1) محمد قدري سعيد، أمريكا وأوروبا وجهها لوجه، (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، 2004)، ص 38.

(2) المرجع نفسه، ص 39.

(3) المرجع نفسه، ص 40.

### ثانياً: المحدد الإسرائيلي:

لأوروبا وإسرائيل تاريخ حافل من العلاقات وأن دور اليهود في أوروبا كان فاعلاً وكافياً لتغيير نظرة الأوروبيين إلى العالم العربي، وقد يكون ما نطق به رئيس الوزراء الإسباني الأسبق "خوسي ماريا أزنانر" محاولة للتعبير الجدي عن النظرة الأوروبية لإسرائيل، حيث ربط مصير الطرفين ببعضهما قائلاً: «إن سقطت إسرائيل سنسقط معها»، فهناك مواقف معطوفة على تاريخ العلاقة بين الطرفين، و دور الدول الأوروبية قبل الإتحاد ثم معه ليطم إدرارك مدى الدعم الأوروبي لإسرائيل والاهتمام بمصالحها، وتأتي صفقات الأسلحة في الأساس ترجمة لتكلفة العلاقة ونتيجة لها في البدء، ثم يعتني بها بذاتها لما في الأمر من انعكاس على الاقتصاد والشؤون الأخرى، فالدول الأوروبية مهتمة بإسرائيل لأن لها مصالح تؤمنها عبر إسرائيل، أما الإتحاد الأوروبي يلتزم ما يمكن أن نسميه حياً أو توازناً في سياستها الخارجية تجاه إسرائيل والعرب، وتسعى لإبراز خصوصية أوروبية، وتمثل ذلك بالاتجاه نحو إقامة الشراكة المتوسطية، والاهتمام بالعلاقات مع الدول العربية رغم علمها بأن تفعيل هذه العلاقات قد لا يريح إسرائيل، لكن أوروبا روجت له على أنه سيكون عن مصلحة إسرائيل في "المتوسطية"، وهي تغري إسرائيل بالقبول لتتمكن من التأثير على الدور الأمريكي عن الشرق الأوسط، وهو ما تراهن عليه أوروبا.<sup>(1)</sup>

### ثالثاً: المحدد العربي:

لم تتوفر للعلاقات العربية الأوروبية وحدة الهدف والتماسك والتواصل الذي من شأنه التأثير في اتجاه هذه العلاقات، وتعزيز المقدرة على التغيير باتجاه دور أوروبي فاعل، فكانت تجربة الحوار العربي - الأوروبي، والذي انطلقت مسيرته في كوبنهاغن 1973م، بمبادرة فرنسية، إثر حرب أكتوبر 1973، وأزمة النفط مثلاً هماً في هذا السياق، وهي تجربة فيها الكثير من الدلالات الإيجابية عربياً رغم فشلها في تطوير الدور الأوروبي وتفعيله، فقد تمكنت الدول العربية، ومن خلال وحدة موقفها وإرادتها لاستخدام مقومات القوة المتوفرة لديها، وتهديد مصالح الآخرين من إحداث تغيير في السياسات الأوروبية اتجاه المنطقة والقضية الفلسطينية، وتجلت بلورة الإرادة السياسية المشتركة بين الطرفين في مبادرة الحوار، وهي

<sup>(1)</sup> أمين حطيط، العلاقات والاتفاقيات العسكرية والأمنية الأوروبية الإسرائيلية ومدى تأثيرها على السياسات الخارجية الأوروبية، مؤتمر السياسة الخارجية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية، الجلسة الثالثة، الورقة الأولى، لبنان، بيروت، نوفمبر 2010.

إرادة تشكلت في سياق المصالح المشتركة، ولكن لأهداف سياسية، وبالتحديد في مجال النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي، وحل القضية الفلسطينية، والتي كانت حتى الحين عاملاً عربياً موحداً التزمت كافة الحكومات العربية العمل من أجله، بينما تمثلت أهداف الجماعة حينها بتحقيق أهداف اقتصادية.<sup>(2)</sup>

ورغم ما سبق فقد ساهمت أزمة النفط فعلياً بإعادة تشكيل السياسات الأوروبية تجاه المنطقة، لكن اضمحلت المقدرة العربية على التأثير في السياسات الأوروبية شيئاً فشيئاً، وبعد أقل من عقدين من عمر الحوار العربي الأوروبي لم تتمكن الدول العربية من تطوير إمكانياتها لصالح تفعيل دور أوروبي في عملية السلام العربية الإسرائيلية متعددة الأطراف أو الثنائية الفلسطينية الإسرائيلية.<sup>(1)</sup>

<sup>(1)</sup> دلال عبد الحافظ سلامة، الدور الأوربي في عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية ما بين الدور الاقتصادي والسياسي، (فلسطين: جامعة بيروت، 2005)، ص ص. 53 - 56.

<sup>(2)</sup> دلال عبد الحافظ سلامة، مرجع سابق. ص. 57.

# الفصل الثاني

المواقف السياسية الأوروبية من النزاع

الفلسطيني-الإسرائيلي

كان لأوروبا وبالأخص لبريطانيا دور فاعل على القضية الفلسطينية حينما كان لها وجود عسكري مباشر على الأرض، وحينما كانت تريد لنفسها أن تلعب دوراً محدداً خلال فترة امتدت على مدى 31 عاماً (1917 - 1948)، وفور أن أتمت هذا الدور الذي تمثل آنذاك في تثبيت أقدام المهاجرين اليهود، أعلنت انسحابها عام 1948 تاركة ورائها دولة جديدة أطلقت على نفسها "إسرائيل" ، ومخالفة كذلك دولة كان مفترضا بحكم التاريخ ومنطق الحق أن تقوم حاملة اسم "دولة فلسطين".<sup>(1)</sup>

---

<sup>(1)</sup> محمد عبد العطي، "الموقف الأوروبي من قيام الدولة الفلسطينية"، مقال منشور على الجزيرة نت، على الموقع التالي:  
<http://www.aljazeera.net/R/exeres/e7A41237-AFRE3-4B6D-9D40-98F4DA423C2.htm>,

## المبحث الأول: التطور التاريخي للسياسة الخارجية الأوروبية حيال النزاع العربي الإسرائيلي

### المطلب الأول: من 1917 إلى 1957

علاقة أوروبا بالوطن العربي قديمة قدم التاريخ مرت بمراحل كثيرة وكان لكل مرحلة من هذه المراحل تأثير بارز على مسار التاريخ العربي الأوروبي.

فهناك تساؤلات كثيرة حول بداية الاتصال الأوروبي بالعالم العربي، هل كانت بدايته عندما خضع العالم العربي للسيطرة الرومانية قبل الميلاد، أم هل بدأ ذلك عندما وصلت الجيوش الإسلامية إلى جنوب باريس 719م، وقام بهجوم شارل مارتل (688 – 741 Charles Martel) في معركة بلاد الشهداء (Poitiers)، أم عندما بدأت المراسلات والاتصالات وشرلمان (Charlemn) عام 797م، أما بداية الحروب الصليبية التي دعا إليها البابا أوروبا (Pope Vrbantt 1042 – 1099) واستمرت بين أعوام (1069 – 1091)، وحملة نابليون بونابرت على مصر عام 1798، مروراً بتوقيع اتفاقية ساكس بيكو 1916، التي قسمت بموجبها فرنسا وبريطانيا تركيا الدولة العثمانية.<sup>(1)</sup>

أما علاقة أوروبا بفلسطين في العصر الحديث، تعود بدايته إلى 1798 تاريخ عملية نابليون إلى مصر، التي احتلها بسهولة، حيث لفت الأنظار مدى ضعف الدولة العثمانية وفتحت شهية الاستعمار الأوروبي لأقسام تركيا هذه الدولة، وكانت أيضا حملة بونابرت عام 1798 على فلسطين، حيث فشل في السيطرة على مدينة عكا، بعدها أصدر دعوته المشهورة لليهود لإقامة كيان دولتهم على أرض فلسطين، بعد نابليون جاءت مرحلة الاحتلال البريطاني للمنطقة العربية وبلاد الشام ككل، فتحت بريطانيا قنصلية

(1) محسن محمد الصالح، القضية الفلسطينية خلفيات تاريخية وتطوراتها المعاصرة، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2012)، ص. 26.

لها في القدس سنة 1837، وفي أول رسالة نائب القنصل في القدس طلبت الخارجية البريطانية منه توفير الحماية لليهود حتى وإن كانوا غير بريطانيين.<sup>(1)</sup>

وقامت بريطانيا باحتلال قبرص سنة 1878 ومصر سنة 1882، أصبحت نظرة بريطانيا إلى فلسطين الجناح الشرقي لقناة السويس التي أصبحت الشريان الحيوي للمواصلات البريطانية خصوصاً إلى الهند، وعند تأسيس الحركة الصهيونية العالمية (WZO) World Zionist Organization إثر انعقاد مؤتمرها الأول في بال السويسرية في 29 1897/08/31 بزعامة تيدور هرتزل، كان ذلك بداية العمل الصهيوني السياسي المؤسسي والعمل المنظم لتأسيس الدولة اليهودية على أرض فلسطين. من خلال العمل على إقناع بريطانيا على تبني هذا المشروع في ضوء مصالحها في المنطقة، وكذا السعي إلى تهجير يهود أوروبا إلى فلسطين رغم التصدي العثماني خاصة من قبل السلطان العثماني عبد الحميد الثاني (1876 - 1909) الذي وقف سداً منيعاً على رغبات اليهود ومساومتهم المغرية، وهو الذي تم استقطابه بمشاركة يهودية فعالة عبر لجنة الاتحاد والترقي، وقاموا بانقلاب عسكري عليه وتم عزله عن العرش، فتحصل اليهود على نفوذ كبيرة تحت حكم الاتحاد التركي في الفترة الممتدة بين 1909-1914، ومع بداية الحرب العالمية الأولى سنة 1914 كان قد بلغ عدد اليهود في فلسطين 80 ألفاً.<sup>(2)</sup>

في هذه المرحلة كانت بريطانيا تبحث عن ضمان نفوذها في العراق والشام، فراحت في عدة اتجاهات منها التفاوض مع الشرف حسين بن علي، كما عرف بمراسلات حسين مكماهون (1915 - 1916)، وذلك لدفعه لإعلان الثورة العربية على العثمانيين مقابل وعود استقلال المنطقة العربية في جزيرة العرب وبلاد الشام، والعراق تحت زعامته، وهو ما حدث في 10/06/1916، وتحالف الشريف حسين

<sup>(1)</sup> محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، مرجع سابق، ص.26.

<sup>(2)</sup> نفس المرجع، ص.29.

علي مع بريطانيا، أما الاتجاه البريطاني الثاني سار في ما عرف باتفاقية ساكس بيكو ماي 1916، وتم الاتفاق على انتداب بريطانيا لمعظم العراق وشرق الأردن، ومنطقة حيفا في فلسطين، أما لبنان وسوريا فوضعتا تحت الاستعمار الفرنسي، أما فلسطين فوضعت تحت إشراف دولي.<sup>(1)</sup>



المصدر: المركز الوطني الفلسطيني - وفا: <http://www.wafainfo.ps/pics/Sykes-Picot-1.gif>

أتمت بريطانيا احتلالها للأراضي الفلسطينية في عام 1918، وعينت اليهودي "هربرت صمويل"<sup>\*</sup> في 1920 مندوباً سامي لبريطانيا على فلسطين، وشرعت في توطين اليهود ومنحهم الملكية

<sup>(1)</sup> محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، مرجع سابق، ص. 33.

للأراضي واسعة عن طريق تسهيل عملية شراء اليهود للأراضي بالتعاون مع المنظمات اليهودية المتمثلة في: (صندوق الائتمان اليهودي للاستعمار، الذي أنشئ سنة 1902، الصندوق القومي الإسرائيلي، الكبرن كيميث، الذي تأسس بموجب قرارات المؤتمر الصهيوني الخامس عام 1901م، البنك البريطاني – الفلسطيني، وقد أسس سنة 1902، شركة إنماء أراضي فلسطين، تأسس سنة 1907، مكتب فلسطين، صندوق التأسيس كيرن هيسود، منظمة بيكا)، وجاء في دستور الوكالة اليهودية في المادة الثالثة منه: «سنتلك الأراضي كملك لليهود وتسجل باسم صندوق رأس المال القومي اليهودي، وتبقى مسجلة باسمه إلى الأبد، كما تظل هذه الأملاك ملكاً للأمة اليهودية، غير قابل للانتقال»<sup>(1)</sup>.

وجاء في وثيقة الانتداب البريطاني الإنجليزي على فلسطين، الفقرة التالية: «وذلك لتحويل فلسطين إلى وطن قومي لليهود»، وتم تعديله لإخفاء المطامع الحقيقية للصهيونيين وجاء كالتالي: «وذلك لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين»، وقد صادق مجلس عصبة الأمم المتحدة على نظام الانتداب على فلسطين في 24 جويلية 1922، وأجمع وعد بلفور بصك الانتداب.<sup>(2)</sup>

وفي جوان 1922م، أصدر ونستون تشرشل وزير المستعمرات البريطانية الكتاب الأبيض اكد فيه أن الشعب اليهودي موجود في فلسطين كحق لا كمنة، ووعد بمنح البلاد حكماً ذاتياً وضرورة زيادة عدد اليهود بالمهاجرة، وبموجب البند رقم 60 من معاهدة الصلح.

أما الاتجاه البريطاني الثالث فكان يتفاوض مع المنظمة الصهيونية العالمية حول مستقبل فلسطين ودفعمهم إلى ذلك حاجاتهم إلى النفوذ اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية لدفعها للمشاركة في الحرب إلى جانب بريطانيا وحلفائها (وهذا ما حدث في مارس 1917)، فضلا عن وجود النفوذ اليهودي

(\*) "هربرت صامويل" هو أبرز صهاينة بريطانيا، واحد صناعي وعد بلفور، وقد كان وزير الداخلية البريطانية عند إصدار وعد بلفور.

(1) عيسى صوفان القروي، فلسطين وأكذوبة بيع الأرض، (فلسطين: مركز بيت المقدس للدراسات التوثيقية، ط1، 2004)، ص.

47، نقلا عن كتاب: الاستيطان التطبيق العلمي للصهيونية.

(2) نفس المرجع، ص ص 46 – 48.

الصهيوني في الحكومة البريطانية متمثلة في شخص وزير الداخلية اليهودي الصهيوني هيرت صامويل Herbert Samuel، والنصاري المتصهينين مثل رئيس الوزراء لويد جورج Lioyd George، ووزير الخارجية آرثر جيمس بلفور Arthur James Balfour. فكانت النتيجة صدور تصريح بلفور الذي اشتهر بـ "وعد بلفور" \* في 1917/11/02، بتعهد بريطانيا بإنشاء قومي لليهود في فلسطين، فكان من أغرب الوعود في التاريخ الإنساني والسياسي، وصل وعد بلفور إلى الصحافة العربية بعد أسبوع، وكان صدمة كبيرة للثورة العربية، التي رفضت الاستمرار مع هذا الخداع البريطاني، فأرسلت بريطانيا مبعوثها ديفيد هوجارت لطمأنة الشريف حسين على أن الهجرة اليهودية إلى فلسطين لن تتعارض مع مصالح السكان السياسية والاقتصادية، وجاء بعد ذلك في 1918 التصريح الانجلو- فرنسي لتأكيد التعهدات للعرب الذين كانوا تحت الحكم العثماني في الحرية والاستقلال: «بالنسبة لفلسطين نحن لا نقترح حتى مجرد استشارة رغبات السكان الحاليين للبلاد...» (1).

كل القوى الكبرى الأربع ملتزمة بدعم الصهيونية، وسواء كانت على حق أو باطلة، حسنة أو سيئة، فإنها عميقة الجذور في التقاليد واحتياجات الحاضر، وآفاق المستقبل، وأعظم بكثير من طلبات ورغبات 800 ألف عربي يسكنون الآن في هذا البلد القديم (2).

الصلح البريطاني التركي في لوزان 1926 ألت جميع الأراضي التي كانت بحيازة الدولة العثمانية إلى سلطات الانتداب على فلسطين بدون أي مقابل، ووضعت تحت السلطة تصرف المندوب البريطاني السامي، الذي سارع لتوزيعها على اليهود للاستثمار فيها، وإقامة مشاريعهم حتى بلغ ما منح للصهيونيين

(\*) وعد بلفور تصريح لوزير الخارجية البريطاني في 1914/11/02 يتعهد فيه بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين.

(1) محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص ص. 34 - 35.

(2) نقلا عن مذكرة وزير الخارجية البريطاني بلفور إلى اللورد كيزون Lord Curzon، بتاريخ 1919/08/11، والمحفوظة في الأرشيف الوطني البريطاني F.371/4183.

من أراضي الدولة نحو مليون وربع المليون من (الدونمات)\* أي 58% من مجموع الأراضي التي كان يملكها الصهاينة سنة 1948. (1)

ولم يكن اليهود يمتلكون أكثر من 1% فقط من أراضي فلسطين عند بداية الاحتلال البريطاني، فضاعفت عدد اليهود من 55 ألف سنة 1918 أي 646 ألف سنة 1948 أي من 8% إلى 31% من السكان، كما دعمت تملك الأراضي، فتزايدت ملكية اليهود للأرض من نحو نصف مليون دونم، 2% من الأراضي – إلى نحو مليون و800 ألف دونم 7،6% من أراضي فلسطين، وهذا كان لفتح بريطانيا الأبواب الهجرة اليهودية لفلسطين وتمليكهم الأراضي. (2)

ما سبق يؤكد المؤامرة التي حيكت وراء الشعب الفلسطيني من طرف الاحتلال البريطاني ونزع الأراضي منه لصالح الشتات اليهودي، إلا أن الشعب الفلسطيني رفض الاحتلال البريطاني والمشروع الصهيوني واستطاع أن يحافظ على أرضه إلى سنة 1948م، حيث احتفظ على 93% من الأراضي نسبة 68% من السكان.

بعد ضغط الثورة الكبرى عام 1936م-1939م، اضطرت بريطانيا في كتابها الأبيض (ماي 1939) أن تعهد بقيام الدولة الفلسطينية خلال عشر سنوات وأن توقف بيع الأراضي والهجرة اليهودية، لكنها تكررت لأكثر منها عام 1945...، وحد الشيخ محمد أمين الحسيني عام 1934، اتصل البريطانيون به وعرضوا عليه نقل العرب فلسطين إلى شرق الأردن وان يتخلوا عن نصف مساحة الأرض

(\*) الدونمات (الدونم): وحدة قياس مساحة الأرض، استعملت في الإمبراطورية العثمانية لأول مرة، وبقيت على هذا الحال حتى يومنا هذا، ولكن مساحة هذه الوحدة تختلف من مكان لآخر، فمثلا في قبرص الدونم يعادل 1337.8 متر مربع، وفي العراق الونم يعادل 2500 م<sup>2</sup>، أما في فلسطين وبلاد الشام فالدونم يعادل 1000 م<sup>2</sup>.

(1) عيسى صوفان القروي، نقلا عن: هند البديري، أرض فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ، مرجع سابق، ص. 237.

(2) نفس المرجع، ص ص. 49 – 50.

مقابل الأموال اليهودية، وهو ما رفضه العرب، وما جاء في مذكرات "حايم وايزمن" (\*)، أنه اتفق مع الحكومة البريطانية على تسليم فلسطين لليهود خالية من سكانها العرب.<sup>(1)</sup>

في 1937 قامت بريطانيا ببعث لجنة تحقيق إلى فلسطين (لجنة اللورد بيل)، وحدث ذلك في ظل اشتداد الثورة، والتي قدمت تقريراً أكدت فيه الانتداب على فلسطين غير ممكن التنفيذ ويجب إنهائه، وتقسيم فلسطين إلى ثلاثة أقسام، أولاً قسم يمتد على الساحل من جنوب لبنان إلى جنوب يافا و عكا و حيفا وتل أبيب تقوم فيه دولة يهودية ترتبط مع انكلترا، ثانياً قسم يشمل الأماكن المقدسية وتشمل منطقة القدس وبيت لحم والناصرة، وتوضع تحت الانتداب البريطاني، ثالثاً قسم يشمل بقية فلسطين تقام فيها دولة عربية ترتبط مع بريطانيا بمعاهدة صداقة وتحالف. فكان هذا القرار أو المشروع المقترح يعطي كل الأراضي الفلسطينية الخصبة لليهود ولا يبقى للعرب سوى الأماكن الجبلية ومدينة يافا. فعارضته الوكالة اليهودية والهيئة العربية العليا ورفضته الحكومات العربية، وفي الوقت الذي عقد العرب مؤتمراً في بلودان سنة 1937، عرضت انكلترا فكرة التقسيم على لجنة الانتداب الدائمة في عصبة الأمم، فأقرته وطلبت من إنكلترا عرض التفاصيل.<sup>(2)</sup>

### السياسة البريطانية في الحرب العالمية الثانية وفي أعقابها (1939 - 1948):

اندلعت الحرب العالمية الثانية في سبتمبر 1939، وكانت بريطانيا أبرز أطرافها بجانب الحلفاء (الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا وروسيا)، وكان العرب والفلسطينيون يتطلعون إلى الحصول على حقوقهم الوطنية، لكن بريطانيا وجهت الثورة الفلسطينية بسياسة تعسفية وقمعية في وجه النشاط السياسي الفلسطيني، بنفي القيادات الفلسطينيين إلى الخارج، على ضوء ذلك، وأثناء الحرب العالمية الثانية عقدت

(\*) حايم وايزمن: أول رئيس للكيان الصهيوني بعد إعلان قيامه في عام 1948م.

(1) عيسى صوفان القروي، مرجع سابق، ص. 53 - 54.

(2) صالح صائب الجبوري، محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،

2014)، ص. 102 - 103.

الحركة الصهيونية مؤتمر بلمتور عام 1942 بنيويورك، وكان ذلك إعلان عن بوادر نهاية النفوذ والسلطة البريطانية على المسألة الفلسطينية، حيث اتخذت الحركة الصهيونية تحويل ارتباطها إلى الولايات المتحدة الأمريكية، والتخلي عن التحالف مع بريطانيا، وإعلان قيام جيش يهودي له رايته الخاصة، ويرجع ذلك إلى شعور الصهيونية العالمية أن بريطانيا أخذت تتراجع مكانتها الدولية، وأن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الكبرى التي ستكون القطب الأول عالمياً مستقبلاً، فبدأ الاهتمام الأمريكي بتزايد إزاء الحركة الصهيونية، وحصلوا على التأييد الأمريكي، حيث أعلن "روزفلت" من مجلس النواب والشيخ الأمريكيين أنه يُدعم إنشاء دولة يهودية بفلسطين، وكان ذلك وعداً للزماء الأمريكيين اليهود في مجلس النواب و الشيخ، إذ تم إعادة انتخابه بعد تولي "هاري ترومان" الحكم، طالب بريطانيا السماح لمائة ألف يهودي بالهجرة إلى فلسطين، وعلى إثر ذلك اتفقت الحكومتان البريطانية والأمريكية على تشكيل لجنة تحقيق مشتركة لدراسة الأوضاع الفلسطينية وحالة اليهود في أوروبا ، وأصدرت اللجنة قرار السماح لهجرة مئة ألف يهودي إلى فلسطين، فقبول القرار باستتار عربي، وتشكلت الهيئة العربية الفلسطينية. ثم جاء انعقاد مؤتمر لندن في نوفمبر 1946 بطلب من الجامعة العربية لبريطانيا، لأنه يدعو إلى استقلال فلسطين التام، وانتهى مؤتمر لندن الذي انعقد مرة ثانية في فبراير 1947 بفشل ذريع، ونتيجة لذلك رفعت بريطانيا قضية فلسطين برمتها إلى هيئة الأمم المتحدة، وإنهاء انتدابها على فلسطين.<sup>(1)</sup>

وجهت الحكومة البريطانية دعوة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لعقد دورة خاصة من أجل مناقشة الوضع في فلسطين، وقد عقدت الدورة في 28 افريل 1947م، وحضرتها الوكالة اليهودية ممثلة اليهود والهيئة العربية ممثلة للشعب الفلسطيني، وكان موضوع النقاش مستقبل الحكم في فلسطين، وعينت

(1) رفيق شاكر الننتشة، إسماعيل أحمد ياغي، عبد الفتاح أوغلية، تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1991م)، ص ص. 119 - 121.

الجمعية العمومية للأمم المتحدة بتعيين لجنة خاصة بفلسطين لدراسة المشكلة الفلسطينية وكونت من ممثلين لعدة دول، وبعد انتهائها من تحقيقها رفعت تقريرها إلى الأمم المتحدة يتضمن توصيات أهمها:

- إنهاء الانتداب وإعلان استقلال فلسطين.

- الحفاظ على الأماكن المقدسة.

- حل مشكلة اليهود في أوروبا .

وقدمت اللجنة مشروعين لحل القضية الفلسطينية، هما:

1- مشروع تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، وعرف بمشروع الأثرية.

2- مشروع الدولة الاتحادية (الفيدرالية)، وعرف بمشروع الأقلية.

وبموجب قرار الأمم المتحدة الذي صدر في 1947/12/29، ويقضي بتقسيم فلسطين، وذلك تحت الضغط الأمريكي بعد معارضة التقسيم من طرف بعض الدول كالصين واليونان، فكان التقسيم ظلماً كبيراً للشعب الفلسطيني، الذي يشكل ثلث سكان فلسطين، ويستحوذ على 90% من الأرض، فتم منح اليهود بموجب المشروع 14500 كلم<sup>2</sup> أي 57% من مساحة أرض فلسطين، مقابل 11 ألف كم<sup>2</sup>، أي 43% من الأراضي للفلسطينيين، ومعظمها كانت جبلية وصحراوية.<sup>(1)</sup>

بعد صدور القرار أخذت بريطانيا بالانسحاب من فلسطين، وفتح المجال لليهود الذين شكلوا جيشاً قوامه 80 ألف جندي، وأعلنت الحرب العربية على إسرائيل، والتي انتهت بهزيمة الجيوش العربية، وخسارة

(1) رفيق شاعر النشئة، مرجع سابق، ص ص. 121 - 123.

أراضٍ أخرى، استولت عليها، وأعلن قيام دولة إسرائيل ومعتزف بها وعضويتها لدى الأمم المتحدة بعد إصدار القرار الأممي 2736 بتاريخ 11 مايو 1949.<sup>(1)</sup>

وبعد ذلك، وإلى غاية تأسيس الجماعة الأوروبية أو الاتحاد الأوروبي بمسماه الحالي، وذلك سنة 1957، لم تشهد السياسة الأوروبية قرارات، ومواقف بارزة والحدث الذي ميز تلك المرحلة هو العدوان الثلاثي على مصر في 1956 (بريطانيا، فرنسا وإسرائيل)، وكذا تميّزت بالصمت الأوروبي عن ممارسات لإسرائيل في حق الشعب الفلسطيني، نظرًا للتراجع الكبير للمكانة السياسية لأوروبا على الساحة الدولية، وصعود الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي كقطبين بارزين في العلاقات الدولية، كمفرزات الحرب العالمية الثانية.

### المطلب الثاني: من 1957 إلى 2000

بدأت بوادر تأسيس الاتحاد الأوروبي بعد التوقيع على معاهدة إنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، والجماعة الأوروبية الاقتصادية مارس 1957، ضمت فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، هولندا، بلجيكا ولوكسمبورغ، وتطور بعد ذلك خلال مراحل مختلفة بانضمام دول أخرى أبرزها معاهدة ماستريخت عام 1992م، والتي ألغت الحدود بين الدول الأوروبية، ووحدة العملة، وتشكيل مؤسسات ممثلة له وضعت الدول الأوروبية من خلاله إلى تشكيل سياسة خارجية قادرة على التأثير على القضايا الدولية.

لقد تمحور الدور الأوروبي بداية من حرب سنة أيام 1967 على دعم أو انتقاد القرارات الأممية والإسرائيلية، مثلا لم تعترض الدول الأوروبية على قرار الأمم المتحدة رقم (2253) الصادر بتاريخ (4 جويلية 1967م)، الذي دعى إسرائيل إلى إلغاء جميع التدابير التي اتخذتها لتغيير وضع القدس وأيدت

القرار رقم (252) الصادر في 1968، والقرار (271) لعام 1971 الراضين لتغيير وضع القدس، ومعالما الديمغرافية والجغرافية.<sup>(1)</sup>

بقي الموقف الأوروبي على هذا الحال إلى أن تبنت الجماعة الأوروبية وثيقة شومان (Schuman) في (14 ماي 1971) أيدت فيها قرار مجلس الأمن رقم 242 ومطالبة بـ:

- انسحاب إسرائيلي إلى الخطوط التي احتلتها في 4 حزيران/يونيو 1967 مع تغييرات طفيفة.
- إقامة خطوط منزوعة السلاح على جانبي الحدود بإسرائيل، مع وجود قوات دولية غير تابعة للدول الكبرى الأربعة

- وضع دولي للقدس وتعليق مستمر لأي قرار بشأن السيادة على المدينة القديمة.

- الاعتراف بحق اللاجئين الفلسطينيين على العودة إلى ديارهم أو خيار التعويض عليهم.<sup>(2)</sup>

ولكن لم يتم إعلان الوثيقة بسبب الضغط الأمريكي والإسرائيلي، كما قدم الاتحاد الأوروبي

المساعدات المالية إلى وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين.<sup>(3)</sup>

بعد الأزمة النفطية عام 1973 الناتجة عن حرب أكتوبر 1973 التي طالت الدول

الأوروبية إدراكاً بأن مصالحها مهددة في المنطقة العربية، وأن السبيل إلى ذلك هو إقامة علاقات عديدة

مع العالم العربي والاعتراف بمركزية القضية الفلسطينية في الصراع العربي الإسرائيلي.

<sup>(1)</sup> عصام حمدان محمد بني فضل، دور الاتحاد الأوروبي في التنمية السياسية اتجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة (1991-2007)، ص. 35، نقلا عن: غريش آلان، "الاتحاد الأوروبي ومسألة اللاجئين"، 26/01/2008، في:

<http://www.group194.net/?pge=showDetoils&table=studies&pd=111>

<sup>(2)</sup> المكان نفسه.

<sup>(3)</sup> المرجع نفسه، ص. 36.

بادرت دول المجموعة الأوروبية بإصدار بيان بروكسل في 6 نوفمبر 1973 الذي نص على عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة، وضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة، واحترام سيادة واستقلال كل دول المنطقة، وحقها في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها.

الاعتراف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين، ويعتبر كخطوة للتقارب الأوروبي العربي، وبدأ بعد الحوار الأوروبي العربي الذي حمل اسم "الحوار العربي الأوروبي"، والذي ضم منظمة التحرير الفلسطينية، انطلاقاً من فيفري 1975م، كعضو في الجانب العربي. وتم التطرق للقضية الفلسطينية في اجتماع لوكسمبورغ في (18 - 20 أيار/ مايو 1976) للجنة العامة للحوار العربي الأوروبي، خرج باعتراف الطرفين بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بشكل عام غير محدد أو واضح، وفي اجتماع تونس (10 - 12 شباط/فبراير 1977) أكد الأوروبيون معارضتهم لسياسة بناء المستوطنات، وكل محاولة لتغيير وضع القدس منة جانب واحد.<sup>(1)</sup>

وفي (29 يونيو/جوان 1977) صدر إعلان لندن الذي أكد أن السلام ينبغي مراعاة حقوق الشعب الفلسطيني في إقامة وطن يعبر عن هويته وفي (18 يونيو 1979) صدر إعلان باريس عن المجموعة الاقتصادية الأوروبية وأهم ما نص عليه:

«ضرورة أن تضع إسرائيل نهاية احتلال الأراضي التي مازالت تسيطر عليها منذ عام

1967

على إسرائيل الاعتراف بإحلال سلام عادل ودائم، ويجب الأخذ في الحسبان الحقوق

المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في وطن.

(1) عصام حمدان محمد بن فضيل، نقلا عن محمود محمد مصطفى نادية، أوروبا والوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الثاني/يناير 1986م)، ص ص. 90 - 91.

(2) المكان نفسه.

\_ أن سياسة إسرائيل في إقامة المستوطنات على الأراضي المحتلة غير قانونية في نظر القانون الدولي».

ويعتبر هذا القرار أكثر وضوحاً لأنه أدان عملية الاستيطان، وضرورة العودة إلى حدود 1967، بينما رأت إسرائيل في هذا القرار تحيزاً لصالح الطرف العربي، لأن إسرائيل ترى في كل جهة تعترف بحقوق الفلسطينيين المشروعة بأنها منحازة لذلك رفضت إسرائيل الدور الأوروبي وتمسكت بالدور الأمريكي.<sup>(1)</sup>

في عام 1980 تحديداً في 12 - 13 جوان صدر بيان البندقية للمجموعة الأوروبية في مدينة البندقية بإيطاليا، تميّز بلغته الصريحة وعباراته الواضحة على مساندة الحق العربي، والاعتراف صراحة بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة، وقد طالبت إسرائيل بالتوقف عن بناء مستوطنات، واعتبرها غير شرعية، ووصفها بأنها عقبة أمام تحقيق السلام في الشرق الأوسط.<sup>(2)</sup>

وفي تاريخ (15/11/1988) أعلن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات من الجزائر قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، وأصدرت بعده الدول الأوروبية إعلان بروكسل أكدت فيه دعمها لإعلان المجلس الوطني الفلسطيني، كما دعم البرلمان الأوروبي في 2 - 3 ديسمبر 1988م... الاعتراف بالحكومة الفلسطينية المستقلة ممثلة ... في منظمة التحرير الفلسطينية.<sup>(3)</sup>

### مؤتمر مدريد للسلام 1991:

أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب أمام الكونغرس الأمريكي في (06 مارس 1991) مبادرة أمريكية لتحقيق السلام في الشرق الأوسط تستند إلى تطبيق القرارين 338، 242 لمجلس الأمن أي

(1) محمد عبد العاطي، مرجع سابق.

(2) المرجع نفسه.

(3) عصام حمدان محمد بن فضل، مرجع سابق، ص. 45.

الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة، وتطبيع علاقات إسرائيل مع جيرانها العرب وإقامة علاقات دبلوماسية بين الطرفين. وقبل الطرف الإسرائيلي انعقاد المؤتمر في مدريد أي مدينة أوروبية بعد رفضها في البداية، واعتبرت أوروبا انعقاد المؤتمر على أراضيها تغييراً هاماً في الدور السياسي الذي يمكن أن تلعبه في عملية السلام، وحضر الاتحاد الأوروبي المؤتمر كعضو مراقب فقط، ما يعكس التهميش الأمريكي المفروض على الجانب الأوروبي الذي لم يتمكن من لعب دور أساسي أو فعال في المفاوضات بين أطراف النزاع، وانحصر على الدور الاقتصادي.<sup>(1)</sup>

وبعد التوقيع على اتفاقية أوسلو في 1993، أصبح الاتحاد الأوروبي يشارك عبر تمويل عملية السلام من خلال تقديم الدعم المالي للسلطة الفلسطينية، وتوقيع اتفاق الشراكة مع إسرائيل، حيث أشار المجلس الأوروبي في تقريره لسنة 1995 أن الاتحاد أصبح أول كتلة ممولة لحملة السلام، وجاء اتفاق الشراكة الأوروبية المتوسطية ليدعم التوجيه الاقتصادي الأوروبي لإحلال السلام في المنطقة، وتم توقيع اتفاقية شراكة مع منظمة التحرير الفلسطينية في 20/11/1995، زاد على إثرها الدعم الاقتصادي الأوروبي والمالي للسلطة الفلسطينية، بعده دعى الاتحاد الأوروبي في أعقاب اجتماع فلورنسا 1996م أطراف النزاع للعودة إلى استئناف مسار السلام، واستعداده للعب لاستئناف السلام، ورحب الاتحاد الأوروبي باتفاق الخليل 1997، وفي 1999 جرى اجتماع للمجلس الأوروبي أكد فيه الاتحاد الأوروبي دعمه لقيام دولة فلسطينية ذات سيادة، وأكدت على الحق الدائم ومن دون تقييد الفلسطينيين في تقرير مصيرهم.<sup>(2)</sup>

(1) الموقف الأوروبي من مبادرات التسوية السلمية للقضية الفلسطينية 1947-2012، تقرير صادر من مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، لبنان، (2012/07/09)، صص 14\_16.

(2) نفس المرجع، ص.16.

أما عند اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000م، أصدر الاتحاد الأوروبي بيان أول عبر فيه عن قلقه من نتيجة تواصل الأعمال الدامية، ومطالبًا بالعودة إلى طاولة المفاوضات، والبيان الثاني أدانت أوروبا فيه سلوك شارون، ولكن لم تدين الاعتداءات الإسرائيلية في حق الشعب الفلسطيني أو لم تصنفها على أنها انتهاك القانون الدولي.<sup>(1)</sup>

وبالعودة إلى الدور الأوروبي في النزاع الفلسطيني، فإنه على الرغم من الجهد المبذول من قبل الاتحاد الأوروبي ليكون له دور فعال وذي شيط في عملية السلام في الشرق الأوسط، خاصة الدعم الاقتصادي والمالي المقدم لطرفي النزاع، إلا أن دوره السياسي في عملية التسوية لم يرقى إلى طموح الفلسطينيين خاصة، واكتفى الأوروبيين بسياسة الإعلانات والبيانات، واتخاذ المواقف المختلفة، ولكن دون القيام بالضغط على إسرائيل أو أي إجراءات عقابية وردعية بحق إسرائيل، وكذلك التهميش الأمريكي لأوروبا، ففي مؤتمر مدريد للسلام، الذي انعقد بعد حرب الخليج الأولى، وكان دعم أوروبي للقيادة الأمريكية في حربها ضدها العراق، وظهر اختلال بين الدول الأوروبية الكبرى حول كيفية التعامل مع العراق خاصة بين بريطانيا، فرنسا وألمانيا، على الرغم من توقيع معاهدة ماستريخت في 1992 كخطوة هامة لتوحيد السياسة الخارجية الأمنية المشتركة لأعضاء الاتحاد الأوروبي، إلا أن دوره انحصر على الجانب الاقتصادي، ووقع اتفاق أوسلو، بصفته كعضو مراقب، وكانت الشراكة الأوروبية متوسطة تبحث له عن مكان ودور سياسي لمسار السلام، حيث وقع اتفاقيات شراكة مع طرفي النزاع بعد مؤتمر برشلونة 1995، وعين المجلس الأوروبي مبعوثًا خاصًا للسلام في الشرق الأوسط في عام 1996 لكن الدور الأوروبي بقي محدودًا والسبب الأول راجع إلى أهمية المنطقة والحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية أي إسرائيل، واتخاذها سياسة منفردة على المنطقة ككل.

(1) الموقف الأوروبي من مبادرات التسوية السلمية للقضية الفلسطينية 1947-2012، مرجع سابق، ص.17.

## المبحث الثاني: مواقف الإتحاد الأوروبي من حركات المقاومة الفلسطينية والسياسات الإسرائيلية

### المطلب الأول: موقف الإتحاد الأوروبي من حركات المقاومة الفلسطينية

يعتبر الإتحاد الأوروبي كل العمليات التي تنفذها حركة المقاومة داخل الأراضي الفلسطينية أعمالاً إرهابية ليس لها مبرر، وأنه يحق لإسرائيل بأن تدافع على أمنها وامن مواطنيها، كما يعد الإتحاد الأوروبي أن التحريض، والعنف والإرهاب يجب أن لا يقف عثرة أمام تحقيق السلام في الشرق الأوسط، فهذا ما أكد عليه البيان الصادر عن وزراء خارجية دول الإتحاد الأوروبي في بروكسل سبتمبر 2001، والذي اعتبرت فيه حركة حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني منظمين إرهابيين، بالإضافة إلى مطالبة وزراء خارجية دول الإتحاد السلطة الفلسطينية بتفكيك هاتين المنظمتين وملاحقة الأعضاء فيهما، وينتج تلقائياً عن هذا التصنيف الذي وضعت به المنظمتان قطع العلاقات الدبلوماسية الأوروبية معهما.<sup>(1)</sup>

ولم يقف الإتحاد الأوروبي عند هذا الحد بل تمادى ليصبح قريباً جداً من الموقفين الإسرائيليين والأمريكي تجاه المقاومة الفلسطينية، فقد أعلن وزير خارجية فرنسا الأسبق دومينيك دوفلبان بعد اجتماع في 06 سبتمبر 2003، أن دول الإتحاد قررت بالإجماع اعتبار حركة حماس ضمن المنظمات الإرهابية، وتجميد أرصدها في الدول الأوروبية.<sup>(2)</sup>

شاركت حماس في الانتخابات البلدية التي جرت سنة 2005، وأكد رئيس البرلمان الأوروبي جوزيف بوريل خلال زيارة له للأراضي الفلسطينية أنه لا توجد لقاءات مع حركة حماس، وأن البرلمان ملتزم

(1) أحمد سعيد نوفل، توجهات الإتحاد الأوروبي نحو القضية الفلسطينية، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 25، خريف 2003،

ص. 45.

(2) محمد عبد العاطي، مرجع سابق.

بالموقف المعلن اتجاه الحركة، الذي لم يطرأ عليه أي تغيير، إلا أنه استدرك قائلاً: «إنّ الإتحاد الأوروبي سيتعامل باحترام مع من ينتخبه الشعب الفلسطيني».<sup>(1)</sup>

وهو ما أكدّه مبعوث الإتحاد الأوروبي إلى الشرق الأوسط مارك أوت بقوله: «ما دامت حماس قد شاركت في الانتخابات في الأراضي الفلسطينية فيجب مواجهة الحقيقة وهي أنهم موجودون وربما يتم انتخاب عدد كبير منهم»، مؤكداً أنه يتعين على السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية أن تواجه ذلك.<sup>(2)</sup>

وخشيت إسرائيل من وجود حوار بين الإتحاد الأوروبي وحماس بعد أن حققت حماس فوزاً كاسحاً في الانتخابات البلدية التي جرت سنة 2005، حيث قال وزير الخارجية الإسرائيلي سيلفان شالوم بأنه يجب أن تعلم كل حكومة أوروبية أو منظمة تقييم اتصالات على مستوى متدن مع حماس أنها تجري حواراً وتضفي شرعية على منظمة تسعى إلى تدمير إسرائيل، وتأتي هذه التصريحات بعد أن كشف مسؤول أوروبي في جويلية 2005 أنّ الاتصالات الدبلوماسية قد جرت مع حماس، لكن ذلك لا يعني تغييراً في موقف الإتحاد الأوروبي تجاه هذه الحركة، وهو ما نفاه القيادي في حماس إسماعيل هنية واصفاً ما يُثار حول علاقة حماس بأوروبا بالمضخمة إعلامياً، موضحاً لأنّ ما حدث مجرد لقاءات مع بعض الأكاديميين ومن يعملون في القنصليات فقط.<sup>(3)</sup>

(1) مخيمر أسامة فاروق، الموقف الأوربي من التطورات في عملية السلام، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد 47، يناير 2010، ص. 21.

(2) نفس المرجع، ص. 22.

(3) أسامة حمدان، "الموقف الأوربي من التعامل مع حركات المقاومة الفلسطينية: حركة حماس نموذجاً"، ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر السياسة الخارجية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 4 نوفمبر 2010، ص. 10.

وضع الإتحاد الأوروبي عدّة شروط لإخراج حركة حماس من قائمة الحركات الإرهابية، ويوضح هذه الشروط سفير الإتحاد الأوروبي في إسرائيل راميرو سيبريان أوزال، في تعليقه لإيقاف الإتحاد الأوروبي تحويل الأموال للسلطة الفلسطينية إثر فوز حماس بالانتخابات التشريعية سنة 2006، وهذه الشروط هي: (1)

- جمع وزراء أي حكومة فلسطينية مستقبلية يجب أن يكونوا ملتزمين بنبذ العنف.
- الاعتراف بإسرائيل.
- الموافقة على الاتفاقيات والالتزامات السابقة بما فيها خريطة الطريق.

بقي موقف الإتحاد الأوروبي من حركات المقاومة عامة، ومن حماس خاصة على حاله إلى أن لاحت في 10 ماي 2010 بوادر انفراج في الموقف الأوروبي من حماس، حيث أعلن أمين سر المجلس التشريعي الفلسطيني محمود الرّمحي أنّ هناك حراكًا أوروبيًا واسعًا لفتح قنوات اتصال مع حماس. ونقل مسؤولين أوروبيين قولهم إنّ الإتحاد الأوروبي نادم على مقاطعة الحركة بعد فوزها بأغلبية برلمانية في انتخابات 2006. وكشف الرّمحي عن سلسلة لقاءات رسمية وغير رسمية جمعت نوابًا من حماس في الضفة الغربية مع مسؤولين أوروبيين طلبوا خلالها مساعدة الحركة لإيجاد مخرج لأوروبا حتى تتخلص من اشتراطات اللجنة الرباعية. (2)

(1) هاشم حمدان، مستقبل العلاقات بين حماس والإتحاد الأوروبي، على الرابط: [www.arab48.com](http://www.arab48.com), (10/12/2015).

(2) أسامة حمدان، "الموقف الأوروبي من التعامل مع حركات المقاومة الفلسطينية: حركة حماس نموذجًا"، مرجع سابق، ص 1-14.

و في 11 جوان 2010 دعا مفوض بريطانيا السابق للشؤون الخارجية في الإتحاد الأوروبي كريس باتن دول الإتحاد إلى فتح حوار مع حماس، والمطالبة برفع الحصار الإسرائيلي فوراً عن قطاع غزة، وعدم السماح للولايات المتحدة الأمريكية باحتكار السياسة الدولية، وأنه من دون حماس لن تكون هناك تسوية سلمية، وما ينبغي علينا أن نطلبه من الحركة بسيط، وهو وقف إطلاق النار، وقبول نتائج عملية التسوية في إطار استفتاء فلسطيني، والمساعدة في ضمان إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي "جلعاد شاليط"، ووصف الإصرار على قبول حماس بكافة الاتفاقيات السابقة في حين أن إسرائيل لا تلتزم بأي شرط من هذا القبيل بأنه أمر غريب. وهو ما اعتبره حماس على لسان عضو مكتبها السياسي صلاح بردويل، تأكيداً على أن الصمود الذي أبداه الشعب الفلسطيني بقيادة حماس كان له تأثير كبير في احترام العالم هذا الموقف، والبحث عن أساليب لتخفيف النزاع عنه، وقال إن مثل هذه التصريحات تؤكد أن عدم التزام نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية كان خطأً كبيراً، وعاراً لحق بالمجتمع الدولي.<sup>(1)</sup>

### المطلب الثاني: موقف الإتحاد الأوروبي من نتائج الانتخابات الفلسطينية 2006م

شكل قرار حماس المشاركة في الانتخابات التشريعية في 25 جانفي 2006، تحولاً سياسياً على الساحة الفلسطينية والإقليمية الدولية، ففي حين أن البعض كان يحاول إبعاد حماس عن الحياة السياسية، ربما خوفاً من عرقلة عملية التسوية السلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، الأمر الذي ينطبق على إدارة والكر بوش وإسرائيل، واعتبر البعض الآخر أن الحركة دخلت معتركاً يمكن من خلاله إدماجها في العملية السياسية الفلسطينية التي كان عنوانها الرئيسي هو التسوية السلمية مع إسرائيل، وذلك بغرض أن حماس تراجعت عن مبررات مقاطعتها للانتخابات التشريعية سنة 1996، وهي اتفاقات أوسلو على وجه

(1) أسامة حمدان، الموقف الأوروبي من التعامل مع حركات المقاومة الفلسطينية: حركة حماس نموذجاً، مرجع سابق.ص

الخصوص، ومن هؤلاء على سبيل المثال كان رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس الذي دافع وأيد مشاركة الحركة، ورفض أي فيتو، أو تدخل إسرائيلي لمنع حماس من المشاركة.<sup>(1)</sup>

كما أن الإتحاد الأوروبي كان واضحاً برغبته في مشاركة حماس في الانتخابات التشريعية علماً بتخرب في الحياة السياسية وتتخلى عن السلاح، ومن هنا كان موقف المفوضية الأوروبية التي أعلنته عادة فوز حماس في الانتخابات محدداً واضحاً ومفاده أنها ستعمل مع أي حكومة فلسطينية تلجأ إلى السبل السلمية.<sup>(2)</sup>

ومن منطلق دفع حركة حماس إلى الانخراط في العملية السياسية، استغل الإتحاد الأوروبي قضية المساعدات الاقتصادية للضغط على حماس بعد فوزها في الانتخابات التشريعية، إذ إن مجلس العلاقات الخارجية والشؤون العامة في الإتحاد الأوروبي أصدر قراراً في 10 أبريل 2006 بوقف المساعدات للحكومة الفلسطينية، وأوقف اتصالاته السياسية بها، إلى حين التزام الحركة بمبادئ السلام كما اقترتها اللجنة الرباعية الدولية، أما الممثل الأعلى للشؤون الخارجية والأمنية للإتحاد الأوروبي، خافيير سولانا فقد أعرب في خطاب له أمام البرلمان الأوروبي المنعقد في ستراسبورغ في 5 أبريل 2006 عن خيبة أمله من عدم اعتراف الحكومة الفلسطينية التي شكلتها حماس، بمفاهيم التسوية القائمة على نبذ العنف، والاعتراف بإسرائيل وصولاً إلى حل الدولتين، واعتبر أن الشروط الأوروبية هذه هي الوسيلة الوحيدة للحوار مع حماس، مبيّناً أن الإتحاد الأوروبي غير راغب بأفعال حكومة حماس، ولكن في المقابل فإن على حماس الاعتراف بشروط الرباعية حول عملية السلام، والعمل على احترام القانون والتداول السلمي

<sup>(1)</sup> مصطفى عبد الحميد، الانتخابات الفلسطينية 2006، الجزيرة نت، على الرابط:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/FA10c688-E27k-A62F846B252%FuxcndOmcF2hm>, (13/12/2015).

<sup>(2)</sup> مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية. "الانتخابات الفلسطينية: معضلة مشاركة حماس"،

<http://www.ecssr.ac.ae/cda/ar/Featuredtopics/displaytopic/0.2251.446-97-3300HTML>

(13/12/2015).

للسلطة مما يؤهلها للمشاركة السياسية مع المجتمع الدولي والأمر ذاته ركزت عليه بريطانيا التي اعتبرت أن على حماس أن تتبذ العنف وتعترف بحق إسرائيل في الوجود، إذ كانت تريد العمل مع المجتمع الدولي بحسب ما جاء على لسان وزير خارجيتها جاك سترو.<sup>(1)</sup>

### المطلب الثالث: موقف الإتحاد الأوروبي من الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة

بعد أيام قليلة من إعلان فوز حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في 25 جانفي 2006، دعت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، بعد لقاء لها برئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت والرئيس محمود عباس، حماس للموافقة على الاتفاقات لضمان استمرار المساعدات.<sup>(2)</sup>

وعزز الإتحاد الأوروبي هذا الموقف بإعلان عن صرف 120 مليون أورو لتسديد فواتير المحروقات الفلسطينية المستوردة من إسرائيل، ودعم نشاطات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونرو UNRWA) شريطة عدم وصول الأموال إلى الحكومة الفلسطينية التي شكلتها حماس، ولكن على الرغم من ذلك يعتبر هذا الموقف مخففاً من وطأة الحصار، لأن الحصار يستهدف أن يكون شاملاً ليضغط على حماس أو ليؤدي إلى انهيار الحكومة، واتضح موقف الإتحاد الأوروبي بشكل جلي في القرار الذي أصدره وزراء خارجية الإتحاد الأوروبي الذين اجتمعوا في لكسمبورغ في 10 أبريل 2006، حيث أكدوا على تجميد المساعدات المباشرة للسلطة الفلسطينية في تصعيد للعقاب الجماعي على الخيار الديمقراطي الفلسطيني.<sup>(3)</sup>

(1) حداد عبد المالك، الحصار لإسقاط حماس، الشهاب نت:

<http://www.chihab.net/modules.php?name=news&file=article&side=1355>, (15/12/2015).

(2) عصام حمدان محمد بني فضل، دور الإتحاد الأوروبي في التنمية السياسية تجاه الأراضي المحتلة (1991-2007)، فلسطين، 2009، ص 110.

(3) أسامة حمدان، مرجع سابق.

وقال خافيير سولانا إن الموقف الأوروبي لا يأتي كمفاجأة لحماس، حيث كُرر الإتحاد الأوروبي مراراً ضرورة نبذ العنف، والاعتراف بإسرائيل والالتزام بالتعهدات السابقة كشرط لمواصلة تقديم المساعدات الأوروبية، وقال إن تسيير الأمور كالمعتاد ليس ممكناً لأننا اتفقنا على ذلك منذ فترة من الوقت مضيئاً: «سواصل عن كثب مراقبة كيفية تطوّر الأمر على الأرض واتخاذ ما يلزم». وأشار إلى عدم إمكان إجراء اتصال مباشر مع الحكومة التي تقودها حركة حماس.<sup>(1)</sup>

كما تأكد هذا التوجه الأوروبي من خلال الاقتراح الذي تقدم به الرئيس الفرنسي جاك شيراك Jacques Chirac في اجتماع له مع محمود عباس، ويقضي الاقتراح إنشاء «صندوق انتمائي يدير البنك الدولي لدفع رواتب الموظفين للفلسطينيين»، وهو محاولة لحل المشكلات المعيشية للفلسطينيين دون تسليم الأموال للحكومة التي تقودها حماس، بهدف الضغط عليها لتحقيق الشرط السياسي، وهو الموافقة على الاتفاقات الدولية وفي صلبها الاعتراف بإسرائيل.<sup>(2)</sup>

تطور اقتراح شيراك ليتحول لموقف أوروبي يقوم على أساس إنشاء ما أطلق عليه اسم «الآلية الدولية المؤقتة» في جويلية 2006 بهدف إيصال الأموال للفلسطينيين عبر البنوك، ولكن دون المرور بالحكومة الفلسطينية.<sup>(3)</sup>

وبقيت العقوبات الاقتصادية مفروضة على السلطة الفلسطينية إلى أن أعلن سلام فياض، وزير المالية في حكومة الوحدة الوطنية التي أقالها الرئيس عباس، تشكيل حكومة الطوارئ في 17 جوان

(1) أبو نعمة حسن، بين الموقف السويسري والأوروبي، على الرابط:

<http://www.alghad.jo/index.php?article=4206> (17/12/2015).

(2) محمد إدريس، تخفيف مؤقت للحصار الإسرائيلي على غزة، على الرابط:

<http://www.swissinfo.org/ara/front/detail.html?sitesect=105&sid=8648131&key=1201012123000&tyst> .

(3) svensson-mccarty.Anna- lena, ISRAEL and occupied Palestinian territories, sur :

<http://www.stoltorure.org.il/files/UATReport> , (18/12/2015).

2007، بتكليف من الرئيس محمود عباس، إذ رحب الإتحاد الأوروبي بهذه الحكومة وأعلن انتهاء العقوبات الاقتصادية على السلطة.<sup>(1)</sup>

اقتصر الموقف الأوروبي من حصار غزة على المطالبة بإنهائه وفتح المعابر والمساعدات الإنسانية، وفي رد على رسالة للنائب جمال الخضري، رئيس اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار دعت مفوضة الإتحاد الأوروبي للعلاقات الخارجية بينيتا فيريرو فالدر Benita Ferrero-Waldner في 20 فيفري 2008 إسرائيل إلى رفع الحصار عن قطاع غزة وفتح المعابر للتخفيف عن كاهل الفلسطينيين هناك. وأعربت عن قلقها بشأن الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة، وأكدت فالحجبر أن الإتحاد الأوروبي مستمر في العمل لتخفيف معاناة سكان قطاع غزة عبر عدة إجراءات تشمل المساعدات الإنسانية.

وطالبت نائبة رئيس البرلمان الأوروبي لويزا مورغانتينيني Luiso Margantini في 18 أبريل 2008 بفتح معابر قطاع غزة، وقالت أنه لا توجد المزيد من الأعذار أمام الإتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي، إذ يتعين عليهم التدخل على الفور، وبنحو أقوى وأكثر فعالية لفتح كل حدود غزة فوراً.<sup>(2)</sup>

وإثر الاعتداء الإسرائيلي على أسطول الحرية، في 13 ماي 2010، الذي سيرته جهات رافضة للحصار الإسرائيلي على غزة في مقدمتهم تركيا، وأدى إلى سقوط تسعة ضحايا من الأتراك الذين كانوا على متنه، طالبت وزيرة خارجية الإتحاد الأوروبي كاثرين آشتون السلطات الإسرائيلية بإجراء تحقيق

<sup>(1)</sup> حمادة معتصم، موقف الإتحاد الأوروبي، على الرابط:

[http://Palestine-info/arabic/books/beet\(maqdes/maqdes129htm\)](http://Palestine-info/arabic/books/beet(maqdes/maqdes129htm)) (18/12/2015).

<sup>(2)</sup> خضور رسلان، السياسات الاقتصادية للإتحاد الأوروبي اتجاه الدول المتوسطية، على الرابط:

<http://www.elmokhtar.net/modulesphp?namenews&file=print&sid=123>. (19/12/2015).

كامل حول الهجوم. وأكدت أنّ الحصار على غزة يجب أن ينتهي، وأعربت عن استعدادها لتكثيف جهود أوروبا برفع الحصار المفروض على قطاع غزة.<sup>(1)</sup>

وطالب رئيس الحكومة الإسبانية خوسيه لوسي رودريغز تاباتيرو Jose Luis Rodriguez Zapatero، الذي يتولى الرئاسة الدورية للإتحاد الأوروبي، خلال لقائه الرئيس محمود عباس في 12 جوان 2010، بصدور موقف مشترك قوي من الإتحاد الأوروبي بشأن الوضع في قطاع غزة والحصار الذي تقرضه إسرائيل، وذكر بضرورة رفع الحصار عن غزة لأسباب إنسانية.<sup>(2)</sup>

وفي اجتماع وزراء خارجية دول الإتحاد الأوروبي في لوكسمبورغ في 14 جوان 2010، أعرب الوزراء عن أسفهم العميق عن الخسائر البشرية التي نتجت عن العملية الإسرائيلية في المياه الدولية ضد السفن التي كانت مبحرة إلى غزة، وقالوا إنّ الوضع في غزة لا يمكن أن يستمر، مشددين على أن الاستمرار في سياسة الإغلاق أمر غير مقبول ومن شأنه أن يأتي بنتائج عكسية على المستوى السياسي. ودعا الوزراء إلى تغيير سريع وجوهري في السياسات يؤدي إلى حل دائم للوضع في غزة، مشددين على ضرورة تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1860، الذي دعى إلى وقف العدوان على قطاع غزة من خلال فتح المساعدات الإنسانية والبضائع التجارية والأشخاص إلى قطاع غزة.<sup>(3)</sup>

كما أكد الوزراء على ضرورة التوصل إلى حل يأخذ بالاعتبار المخاوف الإسرائيلية المشروعة في ما يتعلق بالأمن، وهذا يشمل الوقف التام لأعمال العنف، وعمليات تهريب الأسلحة إلى غزة. وأكد الوزراء أنّ الإتحاد الأوروبي مستعد للمساهمة في تطبيق الآليات التي نص عليها اتفاق سنة 2005 (بشأن

(1) عواد سمير، الحصار المالي على الشعب الفلسطيني، على الرابط:

<http://elyousfi.jeeran.com/index.php.article=4206reakting.gtml>. (20/12/2015).

(2) اليازمي، الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، على الرابط:

<http://www.omano.net/forum/sgowthread.phpN?=59490> (20/12/2015).

(3) عواد سمير، الحصار المالي على الشعب الفلسطيني، مرجع سابق.

المعابر)، بما يسمح بإعادة إعمار غزة وإحياء اقتصادها، مقترحين السماح بدخول منظم للسلع عبر المعابر البرية والبحرية، استناداً إلى لائحة السلع الممنوعة، مع ممارسة رقابة صارمة على السلع المستوردة.<sup>(1)</sup>

وتوضح مندوبة السلطة الفلسطينية لدى الإتحاد الأوروبي ليلي شهيد أن التصريحات الأوروبية لا تعني موقفاً موحداً من رفع الحصار على قطاع غزة، وأن هناك دولاً لم تسميها تعارض فتح المعابر إلى غزة بمشاركة أوروبية، لكونها تأخذ أوامره في القضايا المتصلة بفلسطين، من السفارة الإسرائيلية، وتعتبر نفسها ممثلة لإسرائيل.<sup>(2)</sup>

وشكلت أزمة المواجهة التي قامت بها القوات الإسرائيلية في 31 ماي 2010 لإيقاف أسطول الحرية فرصة سانحة للإتحاد الأوروبي للقيام من جديد بطرح دور له من خلال خطة لرفع الحصار عن القطاع دون المساس بأمن إسرائيل، فقد أعلن وزير الخارجية الإسباني ميغيل أنخيل موراتينوس في 7 جوان 2010 في مقابلة مع قناة تي في أي TVI الإسبانية، أن وزراء خارجية الإتحاد الأوروبي سيحاولون إعداد مقترح مشترك بهدف رفع الحصار عن قطاع غزة، يكون فتح معبر رفح ركناً من أركان هذا المقترح، وهو ما أكدته فرنسا التي اقترحت أن يتولى الإتحاد الأوروبي مراقبة سفن البضائع التي ترغب في التوجه إلى قطاع غزة، وقال وزير الخارجية الفرنسي آنذاك برنار كوشنير: «لقد تولينا في السابق معبر رفح، ويمكننا أن نقترح من جديد أن يراقب الإتحاد الأوروبي هذا العبر بطريقة حازمة جداً».<sup>(3)</sup>

<sup>(1)</sup> ميغيل أنجيل موراتينوس، فرانكو فيراني، برناد كوشنير، غزة بعد المأساة، وزارة الشؤون الخارجية الأوروبية، على الرابط:

<http://www.diplomatie.gov.fr/ar/article1115.html?long=ar>.(2015/12/15)

<sup>(2)</sup> نفس المرجع .

<sup>(3)</sup> ميغيل أنجيل موراتينوس، فرانكو فيراني، برناد كوشنير، مرجع سابق.

ودعى كل من موراتينوس وكوشنير ونظيرهما الإيطالي فرانكو فراتيني Franco Frattini، عبر مقال مشترك إلى الاستفادة من وجود بعثة مدنية بتصريف الإتحاد الأوروبي قادرة على الانتشار على معبر رفح، وإنهاء معاناة قطاع غزة التي خلفها الحصار بسبب إغلاق المعابر وخصوصاً معبر رفح علماً أن الرغبة الأوروبية بفتح معابر قطاع غزة، ومن ضمنها معبر رفح. اصطدمت قبل هذه الأحداث برفض إسرائيل، وأشار كوشنير إلى ذلك خلال تصريحات على هامش اجتماعات وزراء خارجية الحلف الأطلسي والإتحاد الأوروبي التي عُقدت في 2 ديسمبر 2008.<sup>(1)</sup>

وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أنّ هذه المقترحات لاقت ترحيباً من حركة حماس، التي أعلنت على لسان الناطق باسمها فوزي برهوم قبولها بعودة بعثة المراقبة الأوروبية للعمل في معبر رفح، وفي المقابل أثارت المقترحات الأوروبية مخاوف السلطة في رام الله، إذ اعتبرت أنّ أي ترتيب لفك الحصار عن قطاع غزة من خلال ربطه بالعالم الخارجي بمعزل عن الربط مع الضفة الغربية، وإعادة العمل بمعبر رفح دون اتفاق وترتيب وإشراف السلطة الفلسطينية، هو بمثابة تكريس للانقسام الفلسطيني، وبالتالي هدم فكرة قيام دولة فلسطينية، وهو الأمر الذي أكدّ عليه الرئيس محمود عباس خلال زيارته لواشنطن في 09 جوان 2010.<sup>(2)</sup>

وأكدّ رئيس الوزراء الفلسطيني سلام فياض، الذي حذّر بشدة من اقتصار رفع الحصار على فتح ممر بحري وفتح معبر رفح مع مصر، مشيراً إلى أنّ ذلك يؤدي إلى تكريس انفصال الضفة عن القطاع، ويحول دون تحقيق إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على كامل الأراضي المحتلة عام 1967 وعاصمتها

(1) ميغيل أنخيل موراتينوس، فرانكو فيراني، برنارد كوشنير، غزة بعد المأسات، مرجع سابق.

(2) عبد الحكيم حلاسة، حول الحماية الدولية للفلسطينيين، مركز التخطيط الفلسطيني، على الرابط:

<http://www.oppc.pna.net/mag%20mag2/p7-2htm>. (2015/12/15)

القدس، أما صائب عريقات فقد أشار إلى أن تحقيق المصالحة الفلسطينية وتوقيع وثيقة المصالحة المصرية في القاهرة سيقود حتماً إلى إعادة تشغيل معبر رفح.<sup>(1)</sup>

### المطلب الرابع: موقف الإتحاد الأوروبي من العدوان الإسرائيلي على غزة

حاولت الرئاسة الفرنسية للإتحاد الأوروبي في أعقاب العدوان الإسرائيلي على غزة في الفترة ما بين 27 ديسمبر 2008 و 18 جانفي 2009 بوقف إطلاق الصواريخ على إسرائيل والقصف الإسرائيلي على غزة فوراً، و أدانت الاستخدام الغير متكافئ للقوى.<sup>(2)</sup>

ورأت رئاسة الإتحاد الأوروبي الفرنسية أن العودة إلى التهدئة هو الحل الوحيد لإنهاء الصراع في غزة، واستضافت لهذا الغرض وزراء خارجية دول الإتحاد الأوروبي خافيير سولانا، ومفوضة الإتحاد الأوروبي للعلاقات الخارجية بينيتا فيريرا فالدنر Benita Ferrera Waldner، وقالت مصادر فرنسية أن الغرض كان التشاور فيما ينبغي عمله لوضع حد للعنف بين إسرائيل وحماس، وخصوصاً بحث الدور الذي يمكن أن يضطلع به مجلس الأمن. ووصفت المصادر الفرنسية النداء الأوروبي بأنه طلب لهدنة إنسانية باعتبار أن وقف النار هو أولوية الأولويات ما سيسمح بإيصال المساعدة الإنسانية والأدوية إلى سكان قطاع غزة.<sup>(3)</sup>

<sup>(1)</sup> جوزيف ديغوير، تتبع الدعم الخارجي للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة 1999-2008، مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية، على الرابط:

<http://www.ndc.ps/uploads/file/researches/traking%20donar%20fund%20Ar.PD4html>.

<sup>(2)</sup> الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة (27 ديسمبر 2008\_17 يناير 2009)، منتدى الجيش العربي، (2015/12/29)، من الموقع

[www.arabic-military.com](http://www.arabic-military.com):

<sup>(3)</sup> المرجع نفسه .

وأعرب الإتحاد الأوروبي في 31 ديسمبر 2008 عن خيبة أمله واستيائه لرفض إسرائيل المبادرة الفرنسية التي نادى بهدنة لمدة 48 ساعة لإعطاء الفرصة لحماس لوقف إطلاق الصواريخ تجاه إسرائيل، واعتبر المتحدث باسم المفوضية أن المقترح كان مخرجاً ملائماً للأزمة المتصاعدة.<sup>(1)</sup>

ودعا الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في أثناء تواجده في رام الله إلى وقف لإطلاق النار بين إسرائيل وحماس في قطاع غزة في أقرب وقت ممكناً موجهاً اللوم أيضاً إلى حماس معتبراً أنها تتحمل المسؤولية عن معاناة الفلسطينيين في قطاع غزة.<sup>(2)</sup>

غير أن موقف جمهورية التشيك التي تسلمت رئاسة الإتحاد الأوروبي بداية سنة 2009 من فرنسا، ذهب أبعد من المواقف الأوروبية الأخرى في دعمه لإسرائيل، إذ حطى وزير الخارجية التشيكي كاريل شوانزنبيرغ حماس مسؤولية التصعيد، ودعا إلى تجاهل هذه المنظمة في أي مفاوضات محتملة وتجريدها من السلاح. ووصف المتحدث باسم الرئاسة التشيكية جيرى بوتسنيك Jiri Potuznik العملية الإسرائيلية على قطاع غزة بالدفاعية أكثر منها بالهجوم، غير أن وزير الخارجية شوارزنبيرغ تدارك الموقف، مقراً بأن تصريحات المتحدث باسم الرئاسة خطأ فادح.<sup>(3)</sup>

ودعا خافيير سولانا إلى وقف فوري لإطلاق النار في قطاع غزة، ورأى سولانا أن المخرج للأزمة في غزة هو تثبيت وقف النار ليصبح دائماً، وأكد استعداد الإتحاد الأوروبي للعمل على إبقاء المعابر مفتوحة بشكل دائم، كما أكد استعداد الإتحاد الأوروبي لتفعيل اتفاق سنة 2005 بشأن معبر رفح، مشيراً

(1) جريدة الشرق الأوسط 2009/1/1.

(2) جريدة الشرق الأوسط 2009/1/6.

(3) الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة (27 ديسمبر 2008\_17 يناير 2009)، مرجع سابق .

إلى أن الاتفاق قد يحتاج إلى مراجعة، ودعا إلى التعاون في مجال تهريب الأسلحة، وبتلخيص موقف الإتحاد الأوروبي بشأن العدوان على غزة من خلال بيان له حول العدوان نصّ على: (1)

أ- الوقف الفوري لإطلاق الصواريخ والعمليات العسكرية الإسرائيلية، والملاحظ في صياغة البيانات الأوروبية في مثل هذا الموقف أن النص على وقف العمل العسكري الفلسطيني يسبق دائماً النص على وقف العمل العسكري الإسرائيلي هو رد فعل على الفعل الفلسطيني.

ب- فتح المعابر الحدودية طبقاً لاتفاقية 2005، الموقعة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية والإتحاد الأوروبي، وهو ما يعني حرمان حركة حماس من أي دور لها في تنظيم الحركة على المعابر. ويعني بصيغة أخرى استمرار ما دامت حركة حماس تدير قطاع غزة.

ج- استعداد الإتحاد الأوروبي لإرسال مراقبيه إلى معبر رفح، بالتعاون مع مصر والسلطة الفلسطينية وإسرائيل في تجاهل معتمد لحقيقة أن السلطة الفلسطينية التي يعيها غير متواجد في القطاع. د- تقديم المساعدات الإنسانية الفورية.

هـ- تعزيز جهود السلام على أساس "قرارات مؤتمر أنابوليس"، وفي 18 جانفي 2009 شارك زعماء كل من فرنسا، ألمانيا، بريطانيا وجمهورية التشيك وغيرهم في القمة التشاورية الدولية بشأن العدوان على قطاع غزة في مدينة شرم الشيخ. وأجمع القادة المشاركون في القمة على ضرورة الحفاظ على وقف إطلاق النار في غزة، وأعلن الإتحاد الأوروبي في مؤتمر شرم الشيخ حول إعادة إعمار غزة، عن تقديم مساعدات بمبلغ 436 مليون يورو لسنة 2009، وأعلنت الحكومة البريطانية عن تخصيص حوالي 43 مليون دولار للمساعدة في إعادة الإعمار.

(1) موقع بعثة الإتحاد الأوروبي للمساعدات الحدودية في رفح: <http://www.eubam-rafah.eu/ar/node/235>

وأعلن خافيير سولانا في مؤتمر صحفي عقده مع الرئيس محمود عباس عقب اجتماعهما في مدينة رام الله، في 28 فيفري 2009، أن أموال إعادة إعمار قطاع غزة سيتم تحويلها إلى السلطة الفلسطينية وقال: «لا داعي للبحث عن آلية أخرى تتولى إعادة إعمار قطاع غزة بدلاً عن السلطة الفلسطينية».(1)

ودعا الرئيس الفرنسي إلى تحقيق الوفاق الوطني الفلسطيني لتسهيل عملية إعمار القطاع، وقال إن بلاده ستدعم الرئيس محمود عباس مالياً لتقديم المساعدة للمتضررين، وستوفر للسلطة الفلسطينية المساعدات الأساسية لدفع المرتبات للموظفين تحت سلطتها.(2)

(1) الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة (27 ديسمبر 2008\_17 يناير 2009)، مرجع سابق .

(2) جريدة الشرق الأوسط 2009/3/5.

## المبحث الثالث: موقف الاتحاد الأوروبي من قضايا الحل النهائي

## المطلب الأول: موقف الاتحاد الأوروبي من قيام الدولة الفلسطينية

تعتبر قضية الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية من أبرز القضايا بالنسبة للشعب الفلسطيني ممثلة على المستوى الخارجي سواء السلطة الفلسطينية أو منظمة التحرير الفلسطينية، وهو حق للشعب الفلسطيني أمام المجتمع الدولي، وهو ما تتضمنه قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة (3236) و(2649) و (65/455)، والتي أكدت أن حق الفلسطينيين في تقرير المصير هو حق غير قابل للتصرف، وأن من حق الشعب الفلسطيني إقامة دولة مستقلة ذات سيادة، كما أكد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (2672) على أن احترام حقوق الشعب الفلسطيني غير قابلة للتصرف يشكّل جزءاً حيوياً من التوصل إلى سلام عادل في الشرق الأوسط، وتعترف 128 دولة بدولة فلسطين على حدود 1967 بما فيها ومن أصل العشر دول ذات الكثافة السكانية الأعلى في العالم.<sup>(1)</sup>

وقد تم الإعلان قيام دولة فلسطين في إعلان المجلس الوطني الفلسطيني (الدورة 19) بالجزائر في 15 نوفمبر 1988، حيث جاء في وثيقة الإعلان، «واستناداً إلى الحق الطبيعي والتاريخي والقانوني للشعب العربي الفلسطيني في وطنه فلسطين وتضحيات أجياله المتعاقبة دفاعاً عن حرية وطنهم واستقلاله... فإنّ المجلس الوطني يعلن باسم الله وباسم الشعب العربي الفلسطيني قيام دولة فلسطين فوق أرض فلسطينية وعاصمتها القدس الشريف».<sup>(2)</sup> وهذا الإعلان رحب به الإتحاد الأوروبي واعتبره خطوة لإحلال السلام في الشرق الأوسط. وفي مؤتمر مدريد للسلام أكدت المجموعة الأوروبية التزامها بمبدأ الأرض مقابل السلام، والتزمت بنهج المفاوضات المباشرة على أساس القرارين 242، 338 في مسار مزدوج بين

(1) محمد عبد العاطي، مرجع سابق.

(2) وثيقة إعلان الاستقلال الفلسطيني 1988/11/15، نقلًا عن: وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية.

الفلسطينيين والإسرائيليين، وهما القراران اللذان ينتابه الإتحاد الأوروبي تجاه النزاع الفلسطيني الإسرائيلي أو الحل المناسب لهذا النزاع أي، حيث جاء في نص قرار مجلس الأمن رقم 242 الصادر (1967/11/22) وجوب إنهاء جميع الإدعاءات أو حالات الحرب والاعتراف بسيادة وحدة أراضي كل دولة في المنطقة، واستقلالها السياسي ... والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة.<sup>(1)</sup>

لقد اصدر المجلس الأوروبي في 26 مارس 1999 في قمة برلين إعلاناً ما أكثر الإعلانات وضوحاً حول الحق الفلسطيني في تقرير المصير، جاء في فقرته الخامسة أن الإتحاد الأوروبي يؤكد مجدداً الحق الدائم للفلسطينيين في تقرير المصير بما في ذلك خيار الدولة، ويأمل الإنجاز السريع لهذا الحق. ويناشد الفريقين بذل مجهود بحسن النية للتوصل إلى حل نتيجة التفاوض على أساس الاتفاق الموجودة دون الإضرار بهذا الحق الذي لا يخضع لأي نقص ، وقد وصف المبعوث الأوروبي لعملية السلام ببيان القمة بشأن قيام دولة فلسطين بأنه تاريخي، وأن أوروبا ظهرت موحدة خلال هذه القمة، وأن الإتحاد الأوروبي له تأثير سياسي في الشرق الأوسط، ولا يقتصر فقط على الدور الاقتصادي.<sup>(2)</sup>

وبعد فشل قمة كامب دافيد الثانية لعام 2000م، جاءت مبادرة أخرى لحل النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي، وهو ما عُرف "باللجنة الرباعية"، ضم الإتحاد الأوروبي إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والأمم المتحدة في 2001، وعبرت أوروبا عن موقفها في هذه اللجنة في النقاط التالية:

1- إقامة الدولة الفلسطينية عبر المفاوضات بين الجانبين.

2- اعتماد مبدأ الأرض مقابل السلام.

3- اعتماد قرارات الأمم المتحدة، ولا سيما القرارات رقم (1309،338،342) إطار قانوني تستند إليه

المفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي بغرض التوصل إلى صيغة للدولة المنشودة.

<sup>(1)</sup> وثيقة قرار مجلس الأمن الدولي رقم (242)، صدرت في 1967/11/22، نقلت عن وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية.

<sup>(2)</sup> هشام زهير طافش، مرجع سابق، ص ص. 89-91.

4- اعتماد مبادرة العربية السعودية المتبناة في قمة بيروت عام 2002، والداعية إلى التطبيع الكامل

بين العرب وإسرائيل ضمن إطار التسوية النهائية للقضية الفلسطينية.

5- اعتماد خارطة الطريق واللجنة الرباعية كآليات معتمدة لتنفيذ رؤية الدولة الفلسطينية.<sup>(1)</sup>

وبالتالي فإنّ الإتحاد الأوروبي يلتزم بتحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط اعتماداً

على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة 242 و331 ووقفاً لبنود المؤتمر مدريد للسلام واتفاق أوسلو ومذكرة تفاهم

واي ريفر، وصولاً لتأسيس دولة فلسطين.<sup>(2)</sup>

ولقد جاء الإعلان عن النص الرسمي لخارطة الطريق في 2003/04/30، ونشرة وزارة الخارجية

الأمريكية وتحدّد خارطة الطريق خطوات يجب على الطرفين إتباعها للتوصل إلى التسوية على أن يتم

الوصول إلى إقامة دولة فلسطينية سنة 2005.

وبعد أن بدأت إسرائيل ببناء جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية، عارضة الإتحاد

الأوروبي وأيد قرار محكمة العدل الدولية 2004، القاضي بعدم شرعية الجدار وحثت المفوضية

الأوروبية الإسرائيليين على إزالته.

وقبل انعقاد مؤتمر أنابوليس، اصدر الإتحاد الأوروبي في بيان له في 2007/11/25، رسم فيه

ملاح إستراتيجيته اتجاه التسوية تحت اسم (بناء دولة للسلام في الشرق الأوسط: إستراتيجية عمل

الإتحاد الأوروبي، وحدّد الأسس التي يقوم عليها السلام، وهي: الأرض مقابل السلام، وقرارات مجلس

(1) وثيقة خطة الطريق، 2003/04/30م، نقلا عن: وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية.

(2) الموقف الأوروبي من مبادرة التسوية السلمية للقضية الفلسطينية 1947-2012، تقرير معلومات صادر من مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، (2012/07/09)، ص. 15.

الأمن الدولي ذات الصلة، والمبادرة العربية وخريطة الطريق والاتفاقيات السابقة بين الفلسطينيين وإسرائيل، وتدعو إستراتيجية الإتحاد إلى قيام اللجنة الرباعية، وبمساندة من المجتمع الدولي برعاية عملية السلام.<sup>(1)</sup>

قد جاء في إعلان أنابوليس أن "يلتزم الطرفان أيضا بالشروع فورا في تنفيذ الالتزامات المترتبة على كل منهما بموجب خارطة الطريق القائمة على عمل من أجل للتوصل إلى حل دائم يتمثل بوجود دولتين، ويضع حداً للصراع الفلسطيني الإسرائيلي..."<sup>(2)</sup> وقد اعتبر الإتحاد الأوروبي إعلان أنابوليس نجاح كبير في مسار العملية السلمية في الشرق الأوسط.

وفي عام 2009، دعى خافيير سولانا مجلس الأمن إلى الاعتراف بالدولة الفلسطينية، إلا أن الناطق الرسمي باسم الخارجية الفرنسية برنار فاليرو أعلن بعده قائلاً: "إدراج خطوة أحادية الجانب قد تكون مضرة لقيام تلك الدولة التي نتطلع إليها كثيراً".

وفي خطاب للرئيس أوباما في 2011/05/19، طرح فيه خطة السلام في الشرق الأوسط، تقوم على دعامين أساسيين:

أ- إقرار فلسطين بدولة يهودية للشعب اليهودي، حيث يقوم السلام الدائم على دولتين لشعبيين، إسرائيل كدولة يهودية، ودولة فلسطين للشعب الفلسطيني.

ب- ترك كافة الأمور الخلفية الأخرى بكيفية أو بأخرى للتفاوض بين الأطراف في فترة زمنية محددة.

ورحبت وزيرة خارجية الإتحاد الأوروبي كثرين آشتون، بحيث المتحدثة باسمها مايا كوتشيغاتشيك، بشدة بتأكيد على أن الحدود بين إسرائيل وفلسطين يجب أن تستند إلى حدود

(1) الموقف الأوروبي من مبادرة التسوية السلمية للقضية الفلسطينية 1947-2012، مرجع سابق، ص 32.

(2) وثيقة إعلان أنابوليس، 27 نوفمبر/ تشرين الثاني 2007، نقلا عن: مركز المعلومات الوطني الفلسطيني.

1967، مع تبادل أراض يتفق عليه الجانبان، بحيث تكون الحدود ثابتة ومعترف بها من قبلهما،

كما دعمت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركر تأكيدها لخطاب أوباما، كذلك وزير الخارجية

البريطاني وليام هيغ عبر عن دعمه لأوباما، والعودة لحدود 1967 م.<sup>(1)</sup>

تعتبر الشراكة الأوروبية المتوسطة الدافع والأساس لكل مبادرة أوروبية لبحث مشروع السلام في

الشرق الأوسط الذي ينطلق أولاً من تحقيق السلام في حوض المتوسط، ويدعم قرار تأسيس دولة فلسطين

في إطار التعايش السلمي مع إسرائيل والاعتراف المتبادل، ووقع الإتحاد الأوروبي اتفاقية شراكة اقتصادية

مع إسرائيل في 1995/11/20، ومع منظمة التحرير الفلسطينية نيابة عن السلطة الفلسطينية في

1997/02/24م، ونتج عن اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطة زيادة الدعم الأوروبي للقضية الفلسطينية

على الصعيد الاقتصادي والسياسي.<sup>(2)</sup>

لذلك وبعد فشل مفاوضات كامب دافيد 2000 قدم مبعوث السلام الأوروبي في الشرق الأوسط

(ميخايل انخلموراينوس) وثيقة غير رسمية لحل النزاع بين الفلسطينيين و الإسرائيليين بعد التشاور مع

الطرفين . و دعت الوثيقة إلى إقامة دولة فلسطينية على 83 % من أراضي الضفة الغربية و في 29

01/ 2009 اعلن خافيير سولانا في 2009/01/29 الدعم الأوروبي للمبادرة العربية للسلام (2002)

التي اشرنا إليها انفا. قائلاً: الحل الأوروبي للصراع في المنطقة إقامة دولتين ضمن سياق المبادرة العربية

للسلام و هو ما يدعمه الإتحاد الأوروبي .<sup>(3)</sup>

(1) الموقف الأوروبي من مبادرات التسوية السلمية للقضية الفلسطينية 1947 – 2012، مرجع سابق، ص. 22.

(2) المرجع نفسه، ص ص. 15-16.

(3) المكان نفسه.

و في 01/03/2005 عقد مؤتمر في لندن لتفعيل عملية السلام حضره الامين العام لأمم المتحدة كوفي عنان ووزيرة الخارجية كوندوليزا رايس ووزراء خارجية اكثر من 20 دولة . وقال توني بليز و رئيس الوزراء البريطاني في الكلمة الافتتاحية : نحن هنا جميعا من اجل هدف واحد هو السعي والعمل على تحقيق رؤية الحل القائم على حل الدولتين في الشرق الاوسط ...دولة إسرائيلية امنة ...مع التمسك بمواصلة الدعم للدولة الفلسطينية، وفي نوفمبر 2006 أعلنت فرنسا وإيطاليا وإسبانيا مبادرة للسلام تدعو إلى وقف لإطلاق النار فوراً بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي . ومع بداية سنة 2007 دعا وزير الخارجية الإسباني (مغيل انخل موراتينوس إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في النصف الاول من سنة 2007 يضم اللجنة الرباعية مع إضافة الدول العربية و في بيان له في 22 / 01 / 2007 إطار التسوية على إنه إنهاء الإحتلال الإسرائيلي الذي بدا في عام 1967 واقامة دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية قابلة للحياة تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل و باقي الدول المجاورة لها في امن وسلام.<sup>(1)</sup>

وبعد تقديم السلطة الفلسطينية بطلب رسمي لدى الأمم المتحدة في 2011 لعضوية فلسطين، أعلن البرلمان الأوروبي أن الطلب الفلسطيني شرعي وانه يدعو الدول الأعضاء في الإتحاد على موقفها إزاء طلب السلطة الفلسطينية وتفادي الانقسامات، وقد أكدت (كاترين آشتون) أن الدول 27 في الإتحاد الأوروبي ستصوت من اجل الاعتراف بدولة فلسطين في مجلس الأمن، وهو ما حصل بالفعل، حيث حصلت فلسطين على عضوية مراقب في الأمم المتحدة، و هو ما كان في 29 نوفمبر 2011، وكانت خطوة نوعية جدية باتجاه الاعتراف الدولي الكامل بهذه الدولة.<sup>(2)</sup>

وصوتت 138 دولة لصالح قرار انضمام فلسطين للأمم المتحدة، وصوتت ضد القرار 09 دول (كندا، التشيك، إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية، أيسلندا، ميكرونيزيا، النورو، بالو، بنما)، في حين

(1) الموقف الأوروبي من مبادرات التسوية السلمية للقضية الفلسطينية 1974-2012، ص 25.

(2) التسلسل الزمني للاعتراف بالدولة الفلسطينية، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفاء.

امتنعت عن التصويت 41 دولة، ومن الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي التي امتنعت عن التصويت كانت بريطانيا وألمانيا، بينما فرنسا وإسبانيا وإيطاليا ودول أخرى من الإتحاد فصوتت لصالح القرار رقم GA /1317.<sup>(1)</sup>

وفي نهاية 2014، شهدت الساحة السياسية الأوروبية موجة من الاعترافات البرلمانية لعدة دول أوروبية بالدولة الفلسطينية على حدود 1967، داعية حكوماتها للاعتراف الرسمي بدولة فلسطين، نذكر منها البرلمان الفرنسي والإسباني والبريطاني، وكذا البرلمان الأوروبي، وكان ذلك في 2014/12/17م.

وبالتالي فإن الإتحاد الأوروبي رغم عدم تأثيره الكبير في النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي، وللتهميش الذي يلحقه من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل خاصة في مسار السلام، إلا أنه دائماً ما أعلن دعمه لحل الدولتين على حدود عام 1967، وأكد الإتحاد الأوروبي في بيان له في مجلس الأمن 2012م أن "الإتحاد الأوروبي يكرر أن المستوطنات والجدار الفاصل شيّدوا على أرض محتلة وأن استمرار هدم البيوت وطرد السكان هي أعمال غير قانونية بموجب القانون الدولي وتشكل عائقاً أمام عملية السلام وتهديداً بجعل حل الدولتين أمراً مستحيلاً".<sup>(2)</sup>

### المطلب الثاني: موقف الاتحاد الأوروبي من قضية القدس

إن موقف الإتحاد الأوروبي من القضية الفلسطينية متشابكة ومتراطة مع بعضها، فقضية القدس قضية أساسية وهي جزء لا يتجزأ من القضية الفلسطينية التي نتجت عن احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة في عام 1967، فبالنسبة للإتحاد الأوروبي أن الحل لقضية القدس هو التدويل، ويؤيد قرار الأمم المتحدة رقم 1947/181 الذي ينص على أن تكون القدس كيانها الخاص تحت إشراف دولي

(1) الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة السابعة والستون، 26 نوفمبر 2012، نقلا عن مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا.

(2) فلسطين في الأمم المتحدة: تصويت للسلام والعدالة، منظمة التحرير الفلسطينية (وحدة شؤون المفاوضات)، من الموقع:

بتأثير من الكنيسة الأرثوذكسية ودول الفاتيكان، فالدول الأوروبية خاصة تدعم القرار رقم 181، وهو الذي ينص على تدويل القدس وقد استغلته إسرائيل لاحتلال القدس، ونقل عاصمتها من تل أبيب إلى القدس الغربية في 1950/01/23، وفي عام 1969 توقف الفاتيكان عن تبني فكرة تدويل القدس الذي أدى إلى اختلال في السياسة الأوروبية وأعطى إسرائيل فرصة جديدة لممارسة سياستها الاحتلالية في القدس.<sup>(1)</sup>

ويتوقف الموقف الأوروبي حول القدس على نقاط أخرى منها:

- رفض الإتحاد الأوروبي أي بادرة تتخذ من جانب واحد تستهدف تغيير وضع القدس وأن أي اتفاق بخصوص وضع القدس ينبغي أن يضمن للجميع حرية الدخول إلى الأماكن المقدسة.
- إيقاف التوسع الاستيطاني في الأراضي المحتلة بما فيها القدس الشرقية .
- الوضع النهائي لمدينة القدس يجب أن يقرر في المفاوضات والمبادئ التي تم إقرارها من قبل مجلس الأمن بموجب القرار رقم 242 على القدس الشرقية.<sup>(2)</sup>

ويقف الإتحاد الأوروبي موقفاً إيجابياً بلا شك اتجاه قضية القدس وحقوق الشعب الفلسطيني، ويتمثل في وجوب قيام دولة فلسطينية وعاصمتها القدس على الأراضي المحتلة عام 1967م، إلا أن المواقف الأوروبية تباينت ما بين الوضوح والغموض، فعلى سبيل المثال يتمثل موقف بريطانيا تارة في أن إسرائيل ملزمة بتنفيذ القرارات الدولية بشأن القدس والأراضي المحتلة عام 1967م، بشفافية واضحة في القرار وفي نفس الوقت تأتي تصريحات أخرى تقول أن القدس قضية عالقة يجب التفاوض عليها، وذلك الموقف صارت تتبناه غالبية دول الإتحاد الأوروبي، وقد جاء بيان صادر عن الإتحاد الأوروبي أنهم

(1) محمد راسم جرّاد، الآليات الأوروبية لدعم السلطة الوطنية الفلسطينية وارتباطاتها السياسية (2006 – 2010)، جامعة بيرزيت، 2011 .

(2) هشام زهير طافش، مرجع سابق، ص. 81.

يرفضون بشكل قاطع الاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل، وإقرار أن أراضي القدس التي استولى عليها الإسرائيليون عام 1967، هي أرض محتلة، ويجب حل النزاع حولها بالجلوس إلى طاولة المفاوضات، أما ألمانيا فتحاول أن تظهر سياسة متوازنة تجاه القضية الفلسطينية والقدس على الأقل مواقفها الرسمية، أما الموقف الفرنسي فمتأرجح بين رفضه الاحتلال الإسرائيلي وبين البحث لفرنسا عن مصالحها في منطقة الشرق الأوسط.<sup>(1)</sup>

### المطلب الثالث: موقف الاتحاد الأوروبي من قضية اللاجئين والاستيطان

تعتبر قضيتي اللاجئين الفلسطينيين، وكذا الاستيطان من أبرز قضايا النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، وسبباً في تعثر الحلول السياسية والمفاوضات، ويشكل موضوع خلاف جذري بين طرفي النزاع.

#### أولاً: قضية اللاجئين الفلسطينيين:

فقد بنى الميثاق القومي الفلسطيني على أن اللاجئين الفلسطينيين<sup>(\*)</sup> هم "المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون لإقامة عادية في فلسطين عام 1947م، سواء من اخرج منها أو من بقي فيها، وكل من ولد لأب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين أو خارجها، هو فلسطيني".<sup>(2)</sup> ويستعمل أيضا مصطلح نازحون وأطلق على الذين أُخرجوا من أرض فلسطين المحتلة سنة 1967 لكن لا ينفي كونهم لاجئين.<sup>(3)</sup>

(1) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفاء، مرجع سابق.

(\*) اللاجئ: هو كل فلسطيني طرد من محل إقامته الطبيعية في فلسطين عام 1948 أو بعدها أو خرج منها لأي سبب كان ولم تسمح له إسرائيل بالعودة إلى موطنه إلى أن يعود إلى موطنه ويتطابق هذا التعريف مع القانون الدولي.

(2) محسن محمد صالح، مدخل إلى قضية اللاجئين الفلسطينيين، (البحرين: مركز الأرض والإنسان للدراسات والاستشارات، الطبعة الأولى، 2014م)، ص. 44.

(3) نفس المكان.

أما وضع اللاجئين بالنسبة للقرارات الدولية فقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 194 في 11/12/1948 الذي يخص اللاجئين الفلسطينيين، وجاء في المادة 11 من القرار: "تقرر وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقرون العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر عندما يكون من الواجب وفقا لمبادئ القانون الدولي..."<sup>(11)</sup>، وبالتالي يسمح هذا القرار وفقا للقانون الدولي الإنساني بحق العودة والاختيار الحر للاجئ وأنه حق طبيعي للفلسطينيين.

وقد تم تأكيد هذا القرار أكثر من 120 مرة، مع رفض الكيان الصهيوني تطبيقه ودون ان تقوم الأمم المتحدة بإلزام الصهاينة بتنفيذ القرار.

وحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في إحصاء له صدر في جوان 2015، فإن 66% من الفلسطينيين الذين كانوا يقيمون في فلسطين التاريخية عام 1948، تم تهجيرهم، وأحصت وكالة الغوث (الأنزوا) في عام 2014 نحو مليون لاجئ فلسطيني.

أما موقف الإتحاد الأوروبي من قضية اللاجئين، فلم يظهر إلا بعد حرب 1967 م والتغيير الأساسي في الموقف الأوروبي الذي اعتبر القضية الفلسطينية قضية شعب له الحق في تقرير المصير وليست مشكلة لاجئين فحسب، وأيد الإتحاد الأوروبي القرارات الدولية والأممية التي دعت إلى حق اللاجئين في العودة، منها قرار مجلس الأمن رقم 242 الصادر في نوفمبر 1967، "وأبدت دول الإتحاد الأوروبي قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 الصادر في ديسمبر/ كانون أول 1948، والذي نص على حق اللاجئين الفلسطينيين على العودة إلى وطنهم..."، كما أبد الإتحاد الأوروبي القرارات

(1) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (194)، نقلا عن مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، مرجع سابق.

اللاحقة التي صبت في إطار (القرار 194)، كالقرار رقم 2025 لعام 1965، وكذلك القرار رقم 3089 لعام 1973 الخاص بحق النازحين على العودة.<sup>(1)</sup>

### ثانياً: قضية الاستيطان:

كذلك أصبحت قضية الاستيطان من المحاور الهامة والأساسية على كل محاولة لدفع المفاوضات شرط أساسي لاستئناف المفاوضات السياسية.

وبالنسبة للإتحاد الأوروبي فهو يعتبر الاحتلال الإسرائيلي للمناطق الفلسطينية في عام 1967 أمر غير شرعي بالنظر إلى القوانين الدولية، بما في ذلك القدس الشرقية المحتلة.<sup>(2)</sup>

وتستهدف إسرائيل من إقامة المستوطنات في المناطق الفلسطينية إلى جعلها ورقة ضغط على المفاوضات النهائية والتي تهدف لضم الكتل الاستيطانية الكبرى إلى إسرائيل مقابل تبادل أراضي المستوطنات مع أراضي تسلم للسلطة الفلسطينية في النقب، وهي أراضي صحراء قاحلة ولا تصلح للزراعة أو الصناعة، بينما الأراضي المقامة عليها المستوطنات من أخصب الأراضي الزراعية.<sup>(3)</sup>

وكذلك يعتبر الإتحاد الأوروبي أن المستوطنات الإسرائيلية على الأراضي المحتلة في عام 1967 هي انتهاك لإسرائيل للالتزامات بموجب مؤتمر أنابوليس وخارطة الطريق، وكذا عقبة أمام عملية السلام، واعتبر الإتحاد الأوروبي اجتماع لجنة الشراكة الأوروبية الإسرائيلية في 2011، أن سياسة

(1) محسن محمد صالح، مدخل إلى القضية الفلسطينية، مرجع سابق.

(2) هشام زهير طافش، مرجع سابق، ص. 94.

(3) المرجع نفسه، ص. 93.

الاستيطان التي تنتهجها إسرائيل على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 عقبة أمام تحقيق السلام ومخالفة للقانون الدولي وسيؤثر على مفاوضات الحل النهائي.<sup>(1)</sup>

ويسعى الإتحاد الأوروبي لتجسيد رؤيته حيال المستوطنات وعملية الاستيطان التي يعارضها، ورغم العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الإتحاد الأوروبي ودوله المختلفة مع إسرائيل ووقعها عدة اتفاقيات اقتصادية التي منحت إسرائيل "مكانة الدولة المفضلة".

إلا أن في المقابل اتّسمت علاقات الإتحاد الأوروبي السياسية مع إسرائيل بالخلاف والتوتر الناجمين عن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للمناطق الفلسطينية المحتلة عام 1967، وقدم الإتحاد الأوروبي في عام 2013 تعليمات جديدة بشأن المستوطنات تقضي بحظر تمويل المستوطنات الإسرائيلية المقامة على المناطق الفلسطينية والسورية المحتلة في عام 1967، أو الاستثمار فيها، أو تقديم منح لها وجوائز، وقد نشرت المفوضية الأوروبية هذه التعليمات في صفحتها الرسمية، وأوضح الإتحاد الأوروبي عبرها أن الهدف من هذه التعليمات هو تأكيد عدم اعتراف الإتحاد الأوروبي بالسيادة الإسرائيلية على المناطق العربية التي احتلتها إسرائيل في عام 1967م، وقرر الإتحاد الأوروبي وضع ملصقات على المنتجات الإسرائيلية القادمة من المستوطنات المتوجهة إلى الإتحاد الأوروبي، وذلك بداية من 2014م، كخطوة هامة من الإتحاد الأوروبي لمقاطعة هذه المنتجات.<sup>(2)</sup>

ولقد لقيت قرارات الإتحاد الأوروبي رفضاً وتنديداً من الجانب الإسرائيلي، حيث أجرى رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتانياهو سلسلة من الاتصالات مع عدد كبير من قادة دول الإتحاد الأوروبي ومع رئيس المفوضية الأوروبية ومع مفوضية العلاقات الخارجية مع الإتحاد الأوروبي كاثرين أشتون

(1) هشام زهير طافش، مرجع سابق ، ص. 94.

(2) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، خطوات الإتحاد الأوروبي ضد الاستيطان الإسرائيلي، الدوحة، 2013:

بغرض إلغاء هذه القرارات، أو تأجيلها وهو ما لم يقتنع به قادة الدول الأوروبية، وبعدها اتخذت إسرائيل عدّة إجراءات ضدّ الإتحاد الأوروبي لعرقلة نشاطاته في الضفة الغربية من مشاريع اقتصادية وصلاحية، وتجدر الإشارة إلى أنّ الإتحاد الأوروبي دائماً ما عارض المستوطنات الإسرائيلية على المناطق الفلسطينية والسورية المحتلة، إلاّ أنّ ذلك لم يمنعه من توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين الجانبين عام 2004 ودون شروط وقف الاستيطان أو إزالة الاحتلال. وكذا عدم دخول أو مشاركة الإتحاد سياسياً في العملية السلمية في المنطقة رغم إمكانيته الضغط على إسرائيل، وبقي يقدم فقط المساعدات المالية والاقتصادية لمسار العملية.

## الفصل الثالث

دور الإتحاد الأوروبي في مسار  
التسوية السلمية للنزاع الفلسطيني -  
الإسرائيلي

**المبحث الأول: الدور الاقتصادي للإتحاد الأوروبي في مسار السلام الفلسطيني -****الإسرائيلي**

يمكن اعتبار الدعم والمساهمة المالية والاقتصادية للإتحاد الأوروبي في مسار السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين من أكثر ما يلاحظ في موضوع الدور الأوروبي في النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، وذلك منذ بدء محادثات السلام في الشرق الأوسط أي منذ مؤتمر مدريد للسلام 1991م، حيث كان أبرز المانحين الاقتصاديين لرعاية محادثات السلام والعمل علة تنفيذ مقرراتها خاصة دعمه للجانب الفلسطيني الهام.

ويعتبر مؤتمر مدريد للسلام الذي انعقد في أوروبا تطوراً بارزاً في الدور الذي سعت إليه أوروبا في عملية السلام في الشرق الأوسط، رغم التعنت والرفض الإسرائيلي في البداية، وبعد توقيع اتفاقية أوسلو تمكن الإتحاد الأوروبي من الحصول على دور في عملية السلام بتمويل العملية السلمية، وتقديم الدعم المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية والاقتصاد الفلسطيني، حيث أشار المجلس الأوروبي المجتمع في كورفو اليونانية في تقريره لسنة 1995 إلى أن الإتحاد الأوروبي أصبح أول كتلة ممولة لعملية السلام من خلال دعمها للسلطة الفلسطينية.<sup>(1)</sup>

**المطلب الأول: الدعم الأوروبي للسلطة الفلسطينية وعملية السلام**

أخذ الإتحاد الأوروبي المبادرة من أجل دور أوروبي أكثر فعالية وأكثر وجود في منطقة الشرق أوسطية ككل، وكذا منطقة حوض المتوسط، وذلك بدافع المصالح التي أملت على أوروبا ضرورة البدء بالحوار من أجل الاستقرار السياسي والأمني<sup>(2)</sup>، فكانت فكرة الشراكة الأورو-متوسطية، التي أعطت الدفع للدور الأوروبي في دعم مسيرة السلام وتقديم الدعم الاقتصادي للسلطة الفلسطينية، ومحاولة ترويض الموقف الإسرائيلي المناهض لأي دور أوروبي، حيث وافقت إسرائيل للمرة الأولى على تعيين ممثل للإتحاد الأوروبي في الشرق الأوسط، والهدف الأوروبي واضح وهو الخوض أكثر في السياسة العالمية، ومحاولة بناء قوة محايدة ومؤثرة في منطقة الشرق أوسطية أمام النفوذ الأمريكي المتزايد.<sup>(3)</sup>

(1) محسن محمد صالح، دور الإتحاد الأوروبي في مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص. 21.

(2) نفس المرجع، ص. 22.

(3) المكان نفسه.

وبعد وصول بنيامين نتانياهو للحكم في إسرائيل سنة 1996، عبر الإتحاد الأوروبي عبر اجتماع فلورنسا الإيطالية في 1996/6/22 على وجوب دعم عملية السلام العادل والدائم، والتأكيد على حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم ومبدأ "الأرض مقابل السلام"<sup>(1)</sup>، وأكد البيان الصادر من الاجتماع أن السلام في الشرق الأوسط هو مصلحة أساسية للإتحاد الأوروبي.<sup>(2)</sup>

لقد ركز الإتحاد الأوروبي بعد اتفاقية أوسلو على تقديم المساعدات التطويرية وبناء المؤسسات لدولة فلسطين مستقبلية، وفي عام 2003 كان أكثر من 80% من المساعدات المقدمة هي مساعدات إنسانية، ودعم الموازنة، ومع محاولة إطلاق عملية السلام بعد مؤتمر باريس للمانحين. ركز الإتحاد الأوروبي على تحقيق أهداف عبر الدعم المقدم منها: مكونات إقامة الدولة، ومساعدة الحكومة الفلسطينية للوفاء بالتزاماتها للشعب الفلسطيني، ولدعم خطة الإصلاح والتنمية (PRDP)، وللاستجابة للوضع السياسي انطلقت آلية جديدة للإتحاد الأوروبي سميت (PEGSE)، والتي بنيت على ما انتهت عليه آلية سابقة، وهي الآلية الدولية المؤقتة. وحاول الإتحاد الأوروبي الالتزام عبر المساعدات التي يقدمها للسلطة الوطنية الفلسطينية على أساس أن السلطة هي نتاج اتفاقيات دولية تؤسس لوجود دولة فلسطينية يلتزم المجتمع الدولي الذي من ضمنه الإتحاد الأوروبي بإنجاحه وبناء مؤسساته (تمويله)، بالإضافة إلى التزام السلطة بهذه الاتفاقيات (أوسلو وخارطة الطريق)، وكل ما يتضمنها من اعترافات والتزامات.<sup>(3)</sup>

كان الإتحاد الأوروبي رائداً في ما يخص المساعدات المالية الدولية للفلسطينيين ، ففي الفترة ما بين 1994 - 2000 قدمت دول الإتحاد الأوروبي نسبة تتجاوز ال 40% من إجمالي المساعدات، في حين قدمت الولايات المتحدة الأمريكية نسبة تقدر ب 15%.

أما الدول العربية فقد انتقلت من 88% في الفترة 1994 - 2000 إلى 30% في الفترة 2000 - 2009، إضافة إلى الهيئات الدولية والمؤسسات المتعددة الأطراف.<sup>(4)</sup>

ولقد أظهرت دراسة أعدها مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية بالتعاون مع معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، والتي أعدها الباحثان جوزيف ديفور Joseph Devoir وعلاء الترتير، أن

(1) محسن محمد صالح، دور الإتحاد الأوروبي في مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص.22.

(2) نفس المرجع، ص - ص. 22-23.

(3) محمد راسم جراد، مرجع سابق، ص - ص. 105-106.

(4) محسن محمد صالح، دور الإتحاد الأوروبي في مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص.35.

المساعدات الخارجية للضفة والقطاع زادت أكثر من 600% بين سنتي 1999 و 2008، وصلت قيمتها مليار دولار، وجاء في الدراسة أن الدعم الذي يقدمه الإتحاد الأوروبي مع الدول الأعضاء في الإتحاد بشكل ما يقارب 54% من التمويل المقدم من أكبر عشرين دولة منذ توقيع اتفاقيات أوسلو إلى سنة 2008.<sup>(1)</sup>

وأظهرت الإحصائيات أن هناك تراجع للدعم المالي الخارجي للسنوات 2009 – 2012، حيث بلغ مجموع الدعم لهذه السنوات ما يقارب (587،4 دولار)، بينما شهدت سنة 2013 ارتفاعاً هاماً، حيث بلغ 358،1 مليون دولار، وفي سنة 2014 بلغ 629،1 (مليار دولار).<sup>(2)</sup>

وقد منحت الدول الأوروبية عبر الآلية الفلسطينية الأوروبية (PEGASE) في 2010 ما قيمته 6،374 مليون دولار، وفي 2011 (7،87 مليون دولار)، وفي سنة 2012 (3،212 مليون دولار)، وبلغ مبلغ المنح في 2013 (7،249 مليون دولار).<sup>(3)</sup>

وتصدرت الولايات المتحدة الأمريكية الدول المانحة للدعم المالي للسلطة الوطنية والشعب الفلسطيني لسنة 2013، وكان ذلك تزامناً مع الضغوط الأمريكية على الطرف الفلسطيني لاستئناف مفاوضات التسوية السلمية.<sup>(4)</sup>

### المطلب الثاني: الدور الأوروبي من خلال الشراكة الأورو – متوسطة

أدركت الدول الأوروبية أن أمنها لم يعد مقتصرًا على بعده الداخلي، كما لم يعد يقتصر على الحدود الجغرافية بين بلدين أو بلدان متجاورة، بل أصبح مفهومًا يتسع ليشمل مجمل المحيط الجيوسياسية، أي أن عدم الاستقرار في الدول المجاورة للإتحاد الأوروبي سوف تتعكس آثاره السلبية بشكل واضح ومباشر عليها، وأدركت أيضا أن المصالح الأوروبية لم تعد متماثلة مع المصالح الأمريكية في المنطقة العربية، وهو ما يظهر في التهميش الأمريكي للدور الأوروبي في مؤتمر مدريد للسلام سنة 1991م، لذلك عملت الدول الأوروبية على البحث عن آليات جديدة تحفظ علاقات الخارجية مع المناطق المجاورة

(1) محسن محمد صالح، دور الإتحاد الأوروبي في مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص - ص 35-36.

(2) محسن محمد صالح، التقرير الإستراتيجي الفلسطيني 2012 – 2013 (المؤشرات السكانية والاقتصادية والتعليمية)، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)، نقلا عن: سلطة النقد الفلسطينية، ص - ص 333-334.

(3) نفس المرجع، ص. 335

(4) المكان نفسه.

لها، "وهو ما جاء في دراسة نشرتها المفوضية الأوروبية في سبتمبر 1993 بعنوان (العلاقات المستقبلية والتعاونية بين الجماعة الأوروبية والشرق الأوسط)".<sup>(1)</sup> والهدف منها دعم التسوية السلمية في المنطقة.<sup>(2)</sup>

بدأ مشروع الشراكة الأورو-متوسطية في التجسيد بداية من مؤتمر أو مشروع برشلونة الذي ضم 38 دولة، 27 منها أعضاء في الإتحاد الأوروبي، أما الدول الـ 11 المتبقية فهي دول الشراكة المتوسطية (الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، المغرب، السلطة الفلسطينية، سوريا، تونس، تركيا وموريتانيا)، وتمثل هذه الشراكة خياراً استراتيجياً أساسياً لجميع أطرافها خاصة الأوروبية والدول ذات التوجه المتوسطي في الإتحاد الأوروبي، وهي: فرنسا، إسبانيا، إيطاليا واليونان التي نجحت في دفع الإتحاد الأوروبي لتبني سياسة اقتصادية موحدة اتجاه بلدان جنوب المتوسط.<sup>(3)</sup>

وتضمن مشروع برشلونة ثلاث محاور أساسية تركزت عليها فكرة المشروع:<sup>(4)</sup>

**أولاً: المحور الأول:** مشاركة سياسية وأمنية: إنشاء منطقة مشتركة للسلام والاستقرار، وتعهد المشاركون في هذا السياق على العمل وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتنمية دولة القانون والديمقراطية والتأكد على احترام التنوع والتعددية في مجتمعاتهم، واحترام حقوق الشعوب في تقرير مصيرهم.

**ثانياً: محور الشراكة الاقتصادية والمالية،** بناء منطقة ازدهار متقاسمة، وتم التركيز هنا على دفع النمو الاقتصادي الاجتماعي وتحسين مستوى وظروف الحياة والعمل على التأسيس التدريجي لمنطقة تجارة حرة بحلول عام 2010.

**أما المحور الثالث:** تركز على الشراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية، وتشجيع التفاهم بين الثقافات، حيث وافق المشاركون على إنشاء شراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية والعمل من أجل التقارب بين الشعوب والثقافات المختلفة.

(1) محسن محمد صالح، دور الإتحاد الأوروبي في مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص. 15.

(2) نفس المرجع، ص- ص. 14-15.

(3) أنور محمد فرج، السياسة الخارجية المشتركة للإتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط، إعلان برشلونة نموذجاً، مجلة الدراسات الدولية، العدد 39، ص. 86. 2008.

(4) نفس المرجع، ص. 87.

ومن أهم الدوافع والمسببات التي أدت إلى المبادرة الأورو - متوسطة، نجد: (1)

أولاً: إدراك أوروبا أنها لا تستطيع حل مشاكلها منفردة، وأنها بحاجة لمساندة الشركاء المتوسطيين، كالهجرة والإرهاب.

ثانياً: وعي أوروبا أن أمنها لا يقتصر على الأمن العسكري فقط، وإنما يشمل الأمن الاقتصادي والثقافي والاجتماعي، لذا توجهت إلى جنوب المتوسط الذي تسوده ما نسبته 40% من الصادرات الأوروبية من دول المنطقة، إضافة إلى سيطرة أوروبا على المنطقة واحتكارها الوساطة في العملية السلمية.

لقد وقعت منظمة التحرير الفلسطينية نيابة عن السلطة الوطنية اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي في فيفري 1997م، ونتج عن هذه الاتفاقية زيادة الدعم الذي يقدمه الإتحاد الأوروبي للقضية الفلسطينية على الصعيدين السياسي والاقتصادي، والذي أدى اعتراف بحق الفلسطينيين أن يكون لهم دولة وشرعية دولية، وعلى اتصال بالجانب الأوروبي.

"وبعد توقيع اتفاقية الشراكة الفلسطينية الأوروبية (1997) أقر الإتحاد الأوروبي برنامج مساعدات للسلطة الفلسطينية، لتعزيز قدرة السلطة على مكافحة الإرهاب في مناطق سيطرتها، والمساهمة في عملية السلام، إضافة إلى تأهيل عناصر الأمن الفلسطينية حتى تتمكن من الرد على العمليات الإرهابية بفعالية وكفاءة". (2)

ويعتبر الإتحاد الأوروبي أكبر المانحين للشعب الفلسطيني حتى قبل اتفاقية الشراكة، حيث منح ما قيمته 88 مليون دولار سنوياً في الفترة ما بين 1995-1999 لدعم العملية السلمية وفقاً لاتفاق أوسلو، وقدم الإتحاد الأوروبي في الفترة ما بين 2000-2005 ما يقارب 250 مليون يورو سنوياً هدفت لإنعاش الاقتصاد وسد العجز في الموازنة المالية السنوية.

(1) عصام حمدان، محمد بني فضل، مرجع سابق، ص - ص. 60-61.

(2) نصر عبد الكريم، العلاقات الأوروبية - الفلسطينية: الدور الاقتصادي الأوربي، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، (بيروت: لبنان، 2010)، ص. 8.

ووصل الدعم إلى 340 مليون أورو في 2006، وإلى 550 مليون أورو في 2007، أما في 2008 فبلغت المساعدات 540 مليون أورو، في حين بلغت 380 مليون أورو عام 2009.<sup>(1)</sup>

ويبلغ إجمالي المساعدات التي يقدمها الإتحاد الأوروبي خلال الفترة (1994-2008) ما قيمته (683,3.230.002)، وتأتي الولايات المتحدة الأمريكية ثانياً والسعودية الثالثة، وتواصل الدعم المالي الأوروبي في السنوات التالية إلى سنة 2014، حيث مثلاً في سنة 2010 بلغ مبلغ المنح الأوروبية 6,374 مليون دولار، بينما في 2013 كان 7,249 مليون دولار.<sup>(2)</sup>

وخلاصة القول أن الشراكة الفلسطينية - الأوروبية حققت نوعاً من الدعم للعملية السلمية عبر الدعم المالي والاقتصادي للسلطة الفلسطينية، عبر الحجم الكبير نسبياً للمساعدات الأوروبية التي تمكن من خلالها الفلسطينيون بإنجاز وتطوير البنى التحتية وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، وكذلك التطور الإيجابي للعلاقات التجارية بين السلطة الفلسطينية والإتحاد، إلا أن ذلك يبقى دائماً فرضية أن الإتحاد الأوروبي هو عملاق اقتصادي، ولكنه قزم سياسي، فدوره الاقتصادي ودعمه للفلسطينيين سيصب في خانة دعم إسرائيل ما دام أن الإتحاد الأوروبي يرفض الضغط على إسرائيل للتقيد أكثر بالقرارات الدولية والمواثيق الأممية، وأن تغير التزاماتها تجاه عملية السلام.

### المطلب الثالث: البعد الإستراتيجي للدور الاقتصادي تجاه عملية السلام

اهتم الأوروبيون كثيراً بالمنطقة العربية والشرق أوسطية اهتماماً كبيراً، وهذا يرجع إلى العلاقات التاريخية منذ زمان بعيد التي تربط المنطقتين، والتقارب الجغرافي كذلك، ما يجعل ويدفع الإتحاد الأوروبي إلى تفعيل سياسته ودبلوماسيته تجاه المنطقة وللمحافظة على مصالحه اقتصادياً وأمنياً، والارتكاز على القوة الاقتصادية للدخول في عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط، ومحاولة الإتحاد الأوروبي بناء قوة منافسة للولايات المتحدة الأمريكية خاصة اتجاه النزاع الأساسي في المنطقة.

تطور البعد السياسي الإستراتيجي للإتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية، ولاسيما بعد مشروع مفاوضات السلام بين العرب وإسرائيل في مؤتمر مدريد، الذي مهد لمفاوضات متعددة الأطراف بين إسرائيل والدول العربية، والتي شارك الإتحاد الأوروبي فيها في لجنة التنمية. كما أضاف موضوعات

(1) نصر عبد الكريم، مرجع سابق، ص- ص. 9-10.

(2) المرجع نفسه، ص. 11، نقلا عن: قاعدة بيانات نظام رصد المساعدات للشعب الفلسطيني، وزارة التخطيط.

وقضايا جديدة تحظى باهتمام مختلف الأطراف في مؤتمر برشلونة عام 1995م التي شملت القضايا المطروحة للنقاش مثل المشاركة السياسية والاقتصادية والمالية والمجالات الاجتماعية، وحل المشاكل الأمنية والسياسية.<sup>(1)</sup>

لم ينظر الإتحاد الأوروبي قط لسياسته تجاه القضية الفلسطينية كسياسة مستقلة بذاتها، بل كان ينظر إليها بوصفها جزءاً من سياسة أشمل قد تتسع لتشمل المنطقة العربية أو الشرق الأوسط بشكل عام. والإتحاد الأوروبي أكد في عدة مؤتمرات وإعلانات تأييده للموقف والنزاع في المنطقة، إلا أنها بقيت مجرد إعلانات لم يطبق منها شيء على أرض الواقع.

لقد شكل الإتحاد الأوروبي من خلال مؤتمر برشلونة خطوة انطلاق مهمة لتحقيق شراكة أوروبية متوسطة، وتعزيز سياسته المتوسطة بهدف دعم موقفه السياسي الإقليمي الهادف للحد من التوسع الأمريكي في هذه المنطقة الإستراتيجية التي تعتبر المجال الحيوي للإتحاد الأوروبي. رداً على المشروع الأمريكي الإسرائيلي (الشرق الأوسط الكبير)، الذي يهدف إلى السيطرة على مقدرات المنطقة العربية وجعل إسرائيل كيان فاعل وأساسي في تقرير مصير المنطقة العربية. فمذ توقيع اتفاق الشراكة الأوروبية- المتوسطية بين الإتحاد الأوروبي والسلطة الفلسطينية سعى الإتحاد الأوروبي لزيادة نفوذه من التدخل في العملية السلمية. "وجاء في المادة 49 من الاتفاق الخاص بالتعاون الدولي بتعهد الفريقين بدعم سياسة السلام في الشرق الأوسط لقناعتها بأن السلام يجب أن يتعزز عبر التعاون الإقليمي".<sup>(2)</sup>

ورغم أن الإتحاد الأوروبي هدف إلى مساعدة الشعب الفلسطيني اقتصادياً من خلال الاتفاقية، إلا أنه راعى مصالح إسرائيل الأمنية، حيث دعا السلطة الوطنية الفلسطينية إلى التعاون والتنسيق مع الجانبين الأوروبي والإسرائيلي في هذا المجال الحساس، والذي يهم خاصة إسرائيل بالدرجة الأولى.<sup>(3)</sup>

خاصة مع زيادة الانفلات الأمني، وتزايد العمليات الاستهدافية، والصراع الفلسطيني الداخلي بين فتح وحماس، إضافة إلى فوز حماس في الانتخابات التشريعية 2006م، والتي تعتبرها الإتحاد الأوروبي حركة إرهابية قبل أن يعود ويعترف بشرعية الانتخابات التي فازت بها حماس.

(1) هشام زهير طافش، مرجع سابق، ص-ص. 38-39.

(2) عصام حمدان محمد بني فضل، مرجع سابق، ص-ص. 70-71.

(3) المرجع نفسه، ص. 71.

ويعتبر الإتحاد الأوروبي أن أفضل وسيلة لحماية إسرائيل هي تحسين الوضع الاقتصادي الفلسطيني كي يشعروا بفوائد السلام التي سوف تعود عليهم من جراء استمرار العملية السلمية ليستمر تأييدهم لها، وإضعاف حركة حماس المعارضة لعملية السلام، إلا أن هذا الهدف تعثر نتيجة التعنت الإسرائيلي ورفضها تطبيق الاتفاقيات الموقعة وحصارها مناطق السلطة الفلسطينية ما أدى إلى إضخام جهود الإتحاد الأوروبي وتفويض العملية السلمية.<sup>(1)</sup>

وقد قدم الإتحاد الأوروبي خطة إستراتيجية قبل انعقاد مؤتمر أنابوليس دعى فيها إلى استمرار التعاون مع الشركاء العرب، والتعهد بالمساعدة طبقاً لنتائج أنابوليس، وإنشاء قوة أمنية عصرية وديمقراطية في الدولة الفلسطينية بالتعاون الكامل مع المنسق الأمني الأمريكي كما وسع الإتحاد الأوروبي برامجه ونشاطاته بشكل يساهم في وحدة تواصل الدولة الفلسطينية بين الضفة وقطاع غزة والعمل على إيجاد حل لقضية القدس وحل عادل لقضية اللاجئين.<sup>(2)</sup>

### المبحث الثاني: الدور السياسي الأوروبي في عملية السلام

#### المطلب الأول: الدور الأوروبي في عملية السلام منذ قيام اللجنة الرباعية إلى 2014

لعبت دول الإتحاد الأوروبي دوراً داعماً لعملية التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، وذلك رغم الهيمنة الأمريكية على مسار المفاوضات فكان مؤتمر مدريد سنة 1991م، البداية للحضور الدائم للإتحاد الأوروبي في مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، سواء بمشاركته كإتحاد، أو من خلال الدول الأعضاء، وكان حضور الإتحاد الأوروبي في مؤتمر مدريد وحتى في اتفاقيات أوسلو 1993م، حضوراً شكلياً أي كعضو مراقب فقط. بعد ذلك استفادت الدول الأوروبية من توقيع اتفاقيات أوسلو في أكثر من مجال منها قيام الإتحاد الأوروبي بتمويل العملية السلمية، وتعزيز الموقف الأوروبي بتوقيع اتفاقيات الشراكة الاقتصادية مع أطراف النزاع، وعلى أعقاب وصول بنيامين نتانياهو للحكم في إسرائيل سنة 1996، نشطت الدبلوماسية الأوروبية لإنقاذ عملية السلام بعدما شعرت أن المفاوضات السلمية في

(1) عصام حمدان، محمد بني فضل، مرجع سابق، ص. 72.

(2) الموقف الأوروبي من مبادرات التسوية السلمية للقضية الفلسطينية 1974-2012، مرجع سابق، ص. 22.

خطر، وعبر عن ذلك وزير الخارجية البريطانية مالكوم ريفكند، أنه يجب عدم السماح لعملية السلام في الشرق الأوسط بالفشل وأنه لا نقاش حول الدولة الفلسطينية، وتوسيع المستوطنات.<sup>(1)</sup>

"وفي اجتماع للمجلس الأوروبي في برلين في 24-2-1999/3 أكدت دول الإتحاد الأوروبي اقتناعها بإنشاء دولة فلسطينية ذات سيادة... وهو أفضل ضمان لأمن إسرائيل..."<sup>(2)</sup>

وفي أواخر سنة 2001، تم تشكيل اللجنة الرباعية ووضع خارطة الطريق لإرضاء العرب، وإقرار الإتحاد الأوروبي بدوره الثانوي أمام الولايات المتحدة الأمريكية، وعرف موقع وزارة الخارجية البريطانية للجنة الرباعية بأنها عبارة عن تجميع غير رسمي مؤلف من الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وروسيا، وهدفها كان تطبيق توصيات ميتشل وخطة عمل تينيت وأملها بذلك وضع نهاية للانتفاضة واستئناف عملية السلام.<sup>(3)</sup>

وفي 14/4/2005 عُين جيمس ولفنسون ممثلاً خاصاً للجنة الرباعية الدولية، وفي 27/6/2005 تم تعيين رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بليز مبعوثاً خاصاً في اللجنة الرباعية.<sup>(4)</sup>

وأعلن الإتحاد أن الإتحاد طالب إسرائيل بالالتزام في أسرع وقت ممكن بقرار مجلس الأمن رقم 1402، ولكن ذلك عقب احتلال إسرائيل للضفة الغربية في نهاية مارس 2002، وحصار الرئيس عرفات.<sup>(5)</sup>

وفي قمة أوروبية عقدت بمدينة بروكسل البلجيكية صدر عنها بيان في 21/3/2003، دعت فيه الدول الأوروبية كل من إسرائيل والفلسطينيين إلى التحلي بأكثر اعتدال والعودة إلى التفاوض السلمي، وكما رحبوا بتعيين محمود عباس رئيساً للوزراء في السلطة الفلسطينية، كما عارض الإتحاد الأوروبي جدار الفصل العنصري، حيث صوتت فرنسا واسبانيا في مجلس الأمن لصالح قرار يدين إسرائيل لبنائها

(1) محسن محمد صالح، دور الإتحاد الأوروبي في مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص - ص. 20-21.

(2) الموقف الأوروبي من مبادرات التسوية السلمية للقضية الفلسطينية 1947-2012، مرجع سابق، ص.17.

(3) نفس المرجع، ص.19.

(4) الموقف الأوروبي من مبادرات التسوية السلمية للقضية الفلسطينية 1947-2012، مرجع سابق، ص.19.

(5) نفس المرجع، ص.28.

الجدار ودعوه لوقف بنائه وإلغاء قرار البناء، واعتبرت دول الإتحاد أن بناء الجدار الفاصل يقضي على جهود السلام في المنطقة.<sup>(1)</sup>

وسقط مشروع القرار بالفيتو الأمريكي، ومن ثم طرح الإتحاد الأوروبي مشروعاً بديلاً على الجمعية لعامة يقتصر على دعوة إسرائيل إلى وقف بناء الجدار وحظي القرار بدعم 144 دولة، ولكن الإتحاد الأوروبي امتنع عن التصويت لصالح قرار يحيل مسألة الجدار إلى محكمة العدل الدولية، كما أيد الإتحاد الأوروبي خطوات إسرائيل أحادية الجانب للانسحاب من غزة، وأعلن خافيير سولانا أثناء زيارته لإسرائيل في 2005/7/22 عن سعي الإتحاد الأوروبي لتشجيع إسرائيل على إتمام خطتها على المستوى السياسي والاقتصادي والأمني، معتبراً ذلك خطوة مهمة في قيام دولة فلسطينية، وقال توني بلير رئيس الوزراء البريطاني السابق في كلمته الافتتاحية خلال مؤتمر لندن 2005 لتفعيل عملية السلام أن الهدف الذي يسعى إليه الجميع هو تحقيق حل الدولتين، وأكد البيان الختامي على إصلاح السلطة الفلسطينية ومواصلة دعمها الاقتصادي ووقف الهجمات الفلسطينية.<sup>(2)</sup>

وخلال الانتخابات التشريعية الفلسطينية دعم الإتحاد الأوروبي مقاطعة الانتخابات تزامناً مع رفض دعم فكرة حكومة وحدة وطنية، ولم يجرؤ الإتحاد الأوروبي على إتباع خطى روسيا التي بادرت إلى فتح حوار مع حماس الذي يعتبر أهم الشروط لتحقيق السلام، وفي تلك الفترة بادرت الدول الأوروبية الأعضاء في الإتحاد إلى إنشاء علاقات ثنائية مع إسرائيل رغم اعتدائها في الأراضي الفلسطينية خاصة التحول الفرنسي في مسار سياسته التقليدية تجاه النزاع، فأوروبا تدعم قيام الدولة الفلسطينية لكن إعلاناً فقط لا شيء على أرض الواقع.<sup>(3)</sup>

وما يؤكد ذلك الارتقاء بمستوى العلاقات بين أوروبا وإسرائيل، كما تم إقراره في ديسمبر 2008، ودفع باتجاه هذا الارتقاء كل من ساركوزي وبرنارد كوشنير، وكان ذلك في ظل إدانة أوروبا لسياسة

(1) محسن محمد صالح، دور الإتحاد الأوروبي في مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص. 29.

(2) المرجع نفسه، ص، ص. 30-31.

(3) ألن جريش، خلفيات السياسة الخارجية الأوروبية اتجاه القضية الفلسطينية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، (بيروت: لبنان، 2010)، ص، ص. 5-6.

الاستيطان وإدانتها لحصار غزة، ونفس الشيء للإبقاء على نقاط التفتيش، وكذا الاستمرار في بناء الجدار العازل تمت أيضاً إدانته من طرف أوروبا، والأمر نفسه لسياسة تهويد القدس.<sup>(1)</sup>

وفي 2007، انعقد مؤتمر أنابوليس وضم اللجنة الرباعية، بالإضافة إلى الدول العربية، وحدد الإتحاد الأوروبي في بيان له في 2007/1/22 إطار التسوية على أنه "إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ عام 1967م، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية قابلة للحياة تعيش جنب إلى جنب مع إسرائيل، وباقي الدول المجاورة لها في أمن وسلام. وحدد الإتحاد الأوروبي الأسس التي يقوم عليها السلام، وهي: الأرض مقابل السلام، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والمبادرة العربية، وخريطة الطريق، والاتفاقيات السابقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وأعلن الإتحاد الأوروبي أنه سيدعم السلطة الفلسطينية لبناء دولة فلسطينية في المستقبل القريب. ووصف خافيير سولانا نتائج أنابوليس بالإنجاز الباهر، وقال: إن الخطة الإستراتيجية التي تبناها الإتحاد هي لجعل دول الإتحاد أكثر خلاقاً وإيجابياً وطموحاً أكثر.<sup>(2)</sup>

وفي 2008/11/3 زار وفد برلماني أوروبي قطاع غزة، حيث دعا المجتمع الدولي للضغط على إسرائيل للإفراج عن المعتقلين، وفي 2008/12/8، قرر الإتحاد الأوروبي تعزيز علاقاته مع إسرائيل، ومع الحفاظ على التوازن في عملية السلام، وأعلن خافيير سولانا في 2009/11/29 الدعم الأوروبي للمبادرة العربية للسلام، وأن الإتحاد يدعم خيار حل الدولتين، والعودة إلى العملية السياسية في القريب لإنهاء النزاع. فيما دعا خافيير سولانا مجلس الأمن للاعتراف بالدولة الفلسطينية، وأن القرار يجب أن يتضمن ترسيم الحدود وقضية اللاجئين والسيادة على القدس.<sup>(3)</sup>

وفي اجتماع لوزراء خارجية الإتحاد الأوروبي في بروكسل، ظهر خلاف وتباين في مواقف دول الإتحاد تجاه وضع مدينة القدس خلال مناقشته الورقة السورية التي تنص على أن شرقاً القدس عاصمة لدولة فلسطين، وأصدروا بيان عبروا فيه قلقهم من وضع القدس.<sup>(4)</sup>

(1) ألن جريش، خلفيات السياسة الخارجية الأوروبية اتجاه القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص. 5-6.

(2) محسن محمد صالح، دور الإتحاد الأوروبي في مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص. 21-22.

(3) المرجع نفسه، ص. 33 - 34.

(4) نفس المرجع، ص. 34 - 35.

وفي خطاب للرئيس الأمريكي باراك أوباما في 2011/5/19، الذي طرح من خلاله خطة سلام في المنطقة وتقوم على عاملين أساسيين: (1)

1- "إقرار فلسطين بدولة يهودية للشعب اليهودي، حيث يقوم السلام الدائم هي دولتين لشعبين مسالمين وتستند حدود الدولة الفلسطينية وإسرائيل على خطوط 1967 م، مع تبادلات مشتركة متفق عليها.

2- ترك الأمور بكيفية أو بأخرى للتفاوض بين الأطراف سواء ما تعلق منها بالأراضي والحدود والقدس واللاجئين، وحتى الفترة الزمنية التي يجب أن تنتهي فيها كل هذه الموضوعات".

ورحبت وزير الخارجية للإتحاد الأوروبي كاثرين آشتون بمبادرة أوباما خاصة وأنها تستند إلى حدود 1967، كما أعلنت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل Angela Merkel تأييدها لخطاب أوباما، واعتبرتها مخرجاً للتقدم إلى الأمام في اتفاق السلام، كما أعلن وزير الخارجية البريطاني وليام هيغ William Hague عن دعمه لموقف الرئيس الأمريكي، وقال أنه يدعم بشكل خاص الرسالة الواضحة التي مفادها أن حدود إسرائيل وحدود فلسطين يجب أن تكون على أساس خط عام 1967، ومتفق عليه من الجانبين. (2)

وفي 2012-11-22، أعلن الإتحاد الأوروبي دعمه لسعي فلسطين في الحصول على صفة دولة غير عضو في الأمم المتحدة معتبراً أن ذلك يشكل خطوة مهمة لكي تصبح طموحات الشعب الفلسطيني أقوى وأكثر فعالية، وكّد البرلمان الأوروبي دعمه الشديد لحل الدولتين على أساس حدود 1967 وأن تكون القدس عاصمة للدولتين، وحث البرلمان الأوروبي الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي للعب دور أكثر فاعلية في الجهود الهادفة لسلام عادل ودائم بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي: معلناً دعمه لجهود الممثل الأعلى للسياسة الخارجية في الإتحاد كاثرين آشتون لخلق فرصة

(1) محسن محمد صالح، دور الإتحاد الأوروبي في مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص. 22.

(2) نفس المرجع، ص، ص. 22 - 23.

صادقة لإعادة وإطلاق العملية السلمية وأعاد البرلمان دعوته لرفع الحصار على قطاع غزة والبدء بعمليات الإعمار بعد حرب على غزة.<sup>(1)</sup>

وبعد الجهود الأمريكية بقيادة وزير الخارجية الأمريكي وزياراته المتعددة إلى إسرائيل والضفة الغربية، تم التوصل إلى قرار استئناف المفاوضات بعد استجابة القيادة الفلسطينية ممثلة برئيس محود عباس والحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنباهو، و بالتالي تم استئناف المفاوضات في جويلية 2013 على أن تستمر ستة أو تسعة أشهر، والذي تزامن أيضا مع قبول عضوية فلسطين الأمم المتحدة كعضو مراقب، قرر الإتحاد الأوروبي الإمتناع عن التعامل مع أي مؤسسة إسرائيلية تتعامل مع الإستيطان، فأوروبا تعتبر و تدرك أن لا إمكانية للتوصل إلى إتفاق وحل دائم دون الضغط بشكل أو من الأشكال على إسرائيل و يعتبر القرار الأوروبي المهم استجابة للرأي العام الأوروبي الذي عبر من خلال استطلاعات الرأي أنه يعتبر اسرائيل خطرا على السلام والأمن العالمي.<sup>(2)</sup>

إن أوروبا لم تلعب الدور الذي كان يجب أن تلعبه تجاه النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي وذلك بالنظر إلى سياسة أوروبا تجاهه، واضطرار أوروبا للعب أدوار ثانوية نظرا لصعوبات تواجهها وواجهتها سابقا في وضع سياستها الخارجية إما في المنطقة العربية أو في إطار بحثها عن مكانة في النظام الدولي، فالسياسة الأوروبية تتراجع باستمرار، فرغم اختلاف موقفها مع السياسة الأمريكية في قضايا النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي إلا أن أوروبا توفر الغطاء للسياسة الأمريكية والحاق سياستها بالسياسة الأمريكية، وهذا يرجع لعدك أسباب منها المحددات التي تم التطرق إليها في الفصل الأول و علاقات أوروبا مع أمريكا.

يضاف أيضا القدرات المحدودة لأوروبا رغم المصالح الأوروبية الإستراتيجية في المنطقة العربية إلا أن دورها في عملية السلام و النزاع في الشرق الأوسط يعتبر محدود، و عبارة عن مجرد إعلان لمبادئ و مواقف و تقديم ضمانات و مساعدات إقتصادية دون خطة واضحة، وكذلك أوروبا وقوتها في العالم مقارنة بأمريكا لا تمثل منافس قوي ومؤثر إما إقتصاديا أو عسكريا أو سياسيا ما يشكل ضعف دورها أمام الزعامة و النفوذ الأمريكي.<sup>(3)</sup>

(1) البرلمان الأوروبي يعلن دعمه للفلسطينيين في الأمم المتحدة، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا، من الموقع التالي:

[www.wafainfo.pd/parlement%20euroien.html](http://www.wafainfo.pd/parlement%20euroien.html)

(2) محسن محمد صالح، التقرير الإستراتيجي الفلسطيني 2012-2013 (المشهد الإسرائيلي-الفلسطيني)، مركز الزيتونة للدراسات و الإستشارات، بيروت، لبنان، ص 109.

(3) مجدان محمد، مرجع سابق، ص 285.

وقد لخص تصريح للمبعوث الأوروبي السابق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط (خافيير موراتينوس) عندما قال أنه إذا تم بالفعل الوصول إلى صيغة ملائمة للسلام في الشرق الأوسط، فإن أمريكا سيكون عليها بالطبع التدخل، وفي الواقع فإن تدخل أمريكا لازم في كل الأحوال لحل الأجزاء الصعبة لأنه الطرف الوحيد الذي بإمكانه الوصول إلى حل لمثل هذه المشكلات.

### المطلب الثاني: التمثيل الأوروبي في اللجنة الرباعية

تدرك الدول الأوروبية الكبرى في الإتحاد الأوروبي والمحرك للسياسة الخارجية الأوروبية كفرنسا وبريطانيا وألمانيا، مركزية اهتمام العالم العربي بالقضية الفلسطينية، لذلك حرصت أن لا يكون موقفها الداعم لإسرائيل استفزازياً للعرب، وعملت على إرضاء الطرفين، ففي خضم التحضير لغزو العراق، تم تشكيل اللجنة الرباعية في أواخر سنة 2001، ووضع خطة خارطة الطريق لإرضاء العرب، مع إقرار الإتحاد الأوروبي بلعب دور مكمل للولايات المتحدة الأمريكية وتابع لها.<sup>(1)</sup>

كان الهدف من اللجنة الرباعية حسب وزارة الخارجية البريطانية العمل على تطبيق توصيات ميتشل وخطة عمل تينت، وأملها بذلك وضع نهاية للعنف المصاحب للانتفاضة واستئناف عملية السلام.<sup>(2)</sup>

في سنة 2002، قامت اللجنة الرباعية بإعداد خطة خارطة الطريق، حيث هيأت هجمات 2001/9/11، التي تعرضت لها مدينتي نيويورك وواشنطن، المناخ السياسي الملائم لميلاد هذه الخطة، حيث نشأت ظروف دولية مواتية لشن الولايات المتحدة الأمريكية الحرب ضد الإرهاب في العالم، في حين استغل أرييل شارون الوضع لشن حرب على الفلسطينيين ما دفع إلى إطلاق مبادرات أوروبية لإنهاء الأزمة في الشرق الأوسط، وفي خطاب للرئيس الأمريكي جورج بوش في 2002/6/24 أطلق فيه شعار "دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل"، وكان إرضاء ومجاملة للجانب العربي وللاتحاد الأوروبي، الذي سارع لإعداد وصياغة خاصة لخارطة الطريق للجنة الرباعية، والتي أعيد صياغتها وفق المنظور الأمريكي المنسقة إسرائيلياً.<sup>(3)</sup>

وأصدرت اللجنة الرباعية خطة خارطة الطريق في بيان لوزارة الخارجية الأمريكية في 30 أبريل 2003، وجاء في نص الوثيقة: "... إن الهدف هو تسوية نهائية وشاملة للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني بحلول

(1) محسن محمد صالح، دور الإتحاد الأوروبي في مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص. 37.

(2) المكان نفسه.

(3) محسن محمد صالح، دور الإتحاد الأوروبي في مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص. 38.

2005، ...<sup>(1)</sup> ورحب بها الإتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة في بيانين وزاريين للمجموعة الرباعية ونصت الخطة أن تكون مباحثات مباشرة بين الطرفين، وترتكز على الحل القائم على أساس حل الدولتين للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، وإنهاء الاحتلال الذي بدأ عام 1967"، وأن تعتمد الخطة على أساس مرجعية قمة سلام مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام وقرارات الأمم المتحدة 242 و 338 و 1397 والاتفاقيات التي تم التوصل إليها سابقاً، ومبادرة ولي العهد السعودي "الأمير عبد الله"<sup>(2)</sup>، وإن تكون التسوية على ثلاث مراحل، الوصول إلى إقامة دولة فلسطينية بحلول سنة 2005.

وأصدرت اللجنة الرباعية بياناً في 2005/5/9، بعد اجتماعها في موسكو، أكدت من جديد التزامها بحل الدولتين وبالانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة والضفة الغربية، وعبرت اللجنة الرباعية عن دعمها للمبعوث الخاص الأممي فك الارتباط في قطاع غزة والضفة الغربية، وعبرت اللجنة الرباعية عن دعمها لتحركات محمود عباس لإشاعة الديمقراطية.<sup>(3)</sup>

وحاول الإتحاد الأوروبي لعب دوراً أكثر فاعلية، وبالذات بعد خطة فك الارتباط مستغلاً وجوده كعنصر مركزي في خريطة الطريق، وكراعي لعملية السلام، وتبني الإتحاد الأوروبي جملة من المواقف التي تحسب إسرائيلياً تحابي الفلسطينيين ومنها:<sup>(4)</sup>

- التركيز على ربط خطة فك الارتباط بخارطة الطريق، وما يطلق عليه التواصل بين اجزاء الضفة الغربية وقطاع غزة.
- اعتبار أن أحداث تنمية اقتصادية في قطاع غزة لا يمكن ضمن السياسات الإسرائيلية والحصار على غزة
- التركيز على بناء دولة قابلة للحياة عبر الدعم الاقتصادي للمشاريع في القطاع والضفة الغربية.
- اعتبار السياسة الاستيطانية الإسرائيلية المبنية على توسيع المستوطنات انتهاك خارطة الطريق وتفويض للعملية السلمية، ما أكدّه خبراء أوروبيون مكلفون من قبل البرلمان الأوروبي.

(1) نص وثيقة خريطة الطريق للسلام في الشرق الأوسط، من مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا مرجع سابق.

(2) المكان نفسه.

(3) المكان نفسه.

(4) الوضع الدولي وأثره على القضية الفلسطينية، 2005، من الموقع:

<file:///C:/users/user/download/documents/palestine2005.pdf.20>

أصدرت اللجنة الرباعية بيان عقب اجتماعها في 2006/5/9، بحثت فيه آليات دعم الشعب الفلسطيني والضغط على حماس لتستجيب للمطالب الدولية واللجنة الرباعية والاعتراف بإسرائيل. وفي 2007/2/19، رفضت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس طلب من بعض الدول الأوروبية منها فرنسا لتوسيع مهام المبعوث الخاص للجنة الرباعية إلى الشرق الأوسط، لتشمل مفاوضات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وقالت رايس أن واشنطن مصممة على مواصلة الإمساك بملف السلام الإسرائيلي الفلسطيني.<sup>(1)</sup>

وفي البيان الصادر عن المفوضية الأوروبية بتاريخ (7 أبريل 2006م) تبني الإتحاد الأوروبي مطالب اللجنة الرباعية، وبعد رفض حماس المطالب، اتخذ وزراء خارجية دول الإتحاد في 17 أبريل 2006 قرار قضي بفرض حصار اقتصادي ومالي على الشعب الفلسطيني، وتكتف أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية بقطع المساعدات عن الشعب الفلسطيني، بل كلفا على إفشال الحكومة الفلسطينية الجديدة من خلال منع وصول المساعدات العربية إليها ومنع البنوك من التعامل مع الحكومة التي تقودها حماس، وعملت أوروبا وأمريكا على حشد جميع الدول والحكومات الحليفة لهما في العالم العربي والإسلامي لضمان فاعلية وشمولية الحصار المفروض على الحكومة التي تقودها حماس.<sup>(2)</sup>

### المطلب الثالث: العوائق التي تحول دون قيام دور سياسي أوروبي فاعل في النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي

تختلف الأسباب وتتعدد التحاليل حول موضوع أسباب عدم تأثير الدبلوماسية الأوروبية في النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي وفي المنطقة الشرق أوسطية والعربية ككل، فالتفوق الأمريكي في السياسة الدولية خاصة النفوذ الكبيرة للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، إضافة إلى المعوقات الداخلية من خلافات داخل دول الإتحاد الأوروبي في توجهات سياستها الخارجية. ونشوء ثلاث توجهات بقيادة كل من فرنسا وألمانيا وبريطانيا، ويمكن تلخيص تلك الأسباب في العلاقة بين أوروبا مع إسرائيل وكذا النفط العربي.

(1) محسن محمد صالح، دور الإتحاد الأوروبي في مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص.39.

(2) المرجع نفسه، ص.40.

أولاً: العلاقات الأوروبية- الإسرائيلية وتأثير اللوبي الصهيوني في صناعة القرار الأوروبي يعد السبب أو المحدد الأساسي الذي يواجهه الدور الأوروبي في أداء دوره تجاه تسوية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، حيث يوجد في الإتحاد ثلاثة تيارات مختلفة في طريقة التعامل مع إسرائيل: (1)

- التيار الأول: يمثله كل من فرنسا وإيطاليا وإيرلندا، وهو تيار يحلّ المسؤولية لإسرائيل في الأزمة التي تعرفها عملية السلام، ويدعوا إلى دور أوروبي فاعل، وما يدعم ذلك أن مبادرات الشراكة الأورو متوسطة تقريباً هي أتت من هذا التيار.
- التيار الثاني: يمثله بريطانيا، وهو موقف تابع للولايات المتحدة الأمريكية، ومتطلع إلى دور أمريكي في عملية التسوية.
- التيار الثالث: يمثله دول معروفة بمواقفها المؤيدة لإسرائيل، وهي: هولندا، بلجيكا وألمانيا، وهذه الأخيرة معروفة بتوجهها السياسي لشرق أوروبا وترك الشرق الأوسط وأمريكا.

عانت أوروبا من التهميش الأمريكي والإسرائيلي، وذلك منذ مؤتمر مدريد للسلام في 1991م، حيث اكتفت أوروبا بسياسة الإعلانات والتحديات دون المرور إلى التطبيق والضغط على إسرائيل من أجل ان ترضخ وتعيد صياغة موقفها في مفاوضات السلام. (2)

اكتفت أوروبا بدور اقتصادي في عملية التسوية خاصة في مدريد إلى 2000م، ومن بعد سنة أخذت العلاقات الأوروبية الإسرائيلية تزيد وتتفعل خاصة مع اتفاقيات الشراكة و أخذ الموقف الأوروبي بتغيير اتجاه النزاع وكان أوروبا أصبحت بعد أحداث 11 سبتمبر تعتبر فلسطين إحدى جبهات الصراع الحضاري بين الغرب والإسلام. (3)

لقد وافق وزراء الخارجية الإتحاد الأوروبي على رفع مستوى العلاقات مع إسرائيل في 2008، وتعهد الإتحاد الأوروبي بمساعدة إسرائيل على الاندماج في وكالات الأمم المتحدة، وإدراج خبراء حفظ السلام إسرائيليين في الإتحاد، وقد قرر الوزراء التخلي عن خطة العمل المقترحة لعملية السلام في 2009

(1) حسن طلال مقلد، المعوقات التي تواجه العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية، م 27، ع 3، 2011. ص ص. 274-237.

(2) ألين جريش، مرجع سابق، ص. 5.

(3) المرجع نفسه، ص. 6.

استجابة للضغوط الإسرائيلية، وحتى الموقف الفرنسي تغير وأصبح يتسم بالتناقض، خاصة بعد صعود ساركوزي في 2007 وتولييه لسدة الحكم، الذي خلال ترأس فرنسا للإتحاد الأوروبي ورفقة الوزير برنارد كوشنير تم تبني الإتحاد الأوروبي لهذه السياسة (رفع أو الارتقاء في العلاقات مع إسرائيل).<sup>(1)</sup>

ويلعب عامل النفط دوراً مهماً في صناعة السياسة الخارجية الأوروبية تجاه المنطقة العربية، حيث يستهلك الإتحاد الأوروبي (عندما كان 26 عضواً) نحو مليار من مكافئ النفط، أو 15% من الاستهلاك العالمي واحتياطات أوروبية محدودة جداً وتستورد أوروبا ما يناهز 70% من استهلاكها (في حدود سنة 2009) من النفط و40% من الغاز، حسب المفوضية الأوروبية مع إمكانية ارتفاع هذه النسب بحلول 2020، وتعتمد أوروبا على منطقة الشرق الأوسط التي تستورد منها النفط ما يقارب 24% من نفطها، ما يجعلها حريصة على أمن هذه المنطقة التي تحتوي على 62% من الاحتياط العالمي، و41% من احتياطي الغاز، وتولي أوروبا خاصة إستراتيجيتها للعراق من أجل التزويد بالنفط العراقي.<sup>(2)</sup>

وأصدرت المفوضية الأوروبية في 2002م كتاب بعنوان "نحو إستراتيجية أوروبية لتأمين الإمدادات النفطية"، ويولي الإتحاد الأوروبي اهتمامه إلى المنطقة، خاصة مع الحجم الكبير للعلاقات التجارية مع البلدان العربية (20% من الواردات و30% من الصادرات)، وقد بينت الصدمة النفطية عام 1973 أهمية البعد الاقتصادي في القرار السياسي للدولة الأوروبية.<sup>(3)</sup>

إنّ ما تقوم به أوروبا من السياسات إزاء الصراع في الشرق الأوسط، ليس إلا توزيع أدوار ما بين ضفتي الأطلسي، حيث وصل الأمر إلى درجة أنّ الدعوات الأوروبية لم يكن لها أي مصداقية في مجلس الأمن، ولا تتخذ مواقف الند من السياسات الأمريكية، ونجد أنّ تصويت دول الإتحاد الأوروبي في مجلس

(1) ألين جريش، مرجع سابق، ص ص. 6 - 7.

(2) حسين طلال مقلد، المعوقات التي تواجه العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي، مرجع سابق .

(3) المرجع نفسه .

الأمن إما معترض أو متحفظ أو ممتنع عن التصويت على القرارات التي تصدر ضد سياسات إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة.<sup>(1)</sup>

إن الإتحاد الأوروبي لم يمارس أي دور سياسي فاعل في دفع قضية السلام في الشرق الأوسط واقتصر دوره على بعض التصريحات التي صدرت منه، وذلك يرجع لأسباب عديدة.

عجز الإتحاد الأوروبي عن وضع تعريف واضح لمصالحه في الشرق الأوسط، وعن صياغة سياسة خارجية واضحة نظراً للانقسامات الداخلية كما ذكر آنفاً، فالإتحاد الأوروبي حاول الجمع بين التيارات الثلاثة المختلفة لزيادة مستوى التدخل الأوروبي في عملية التسوية وهي: (أولاً: جهة فرنسا وإيطاليا وإسبانيا، ثانياً: تيار بريطانيا ذو التوجه المتحفظ إزاء التدخل في النزاع في الشرق الأوسط، وتيار ألمانيا ذو التوجه لأوروبا الشرقية).<sup>(2)</sup>

إن هذا التجاذب في السياسات الأوروبية اتجاه النزاع العربي الإسرائيلي يشكّل عنصر ضغط وتقييد أما بلورة سياسة أوروبية خارجية متماسكة، وترجم ذلك على مستوى القرارات الأوروبية المدنية للأعمال الخارقة للقوانين الدولية في الأراضي المحتلة، وعمليات التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، والمثال على ذلك التصويت الأممي لانضمام فلسطين إلى الأمم المتحدة كعضو مراقب، بينما صوتت فرنسا وإسبانيا وباقي دول الإتحاد الأوروبي لصالح القرار، رغم أن الإتحاد الأوروبي أصدر بيان قبل ذلك أكد فيه أن: " الإتحاد الأوروبي يكرر أن المستوطنات والجدار الفاصل شُيّدوا على أرض محتلة، وأن استمرار هذه البيوت وطرد السكان هي أعمال غير قانونية بموجب القانون الدولي،

(1) آلان جريشن، مرجع سابق، ص. 6.

(2) محمد هشام محمد إسماعيل، موقف الإتحاد الأوروبي اتجاه القضية الفلسطينية في الفترة من 1993 إلى 2009، (قطر: معهد الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011)، ص. 8 - 9.

وتشكل عائقاً أمام عملية السلام وتهديداً بجعل حل الدولتين أمراً مستحيلاً<sup>(1)</sup>. ما يبرر الاختلافات الداخلية بين دول الإتحاد.

بالعودة إلى العلاقات الأوروبية- الإسرائيلية ووقفها حجر عثرة أمام الدور الأوروبي السياسي الفاعل في عملية التسوية السلمية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي، حيث نجد أن الإتحاد الأوروبي قد ندد تكررًا ومرارًا بالممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، إلا أنه لم يعلق أحكام اتفاقية الشراكة، فكثيرًا ما اعتبر الإتحاد الأوروبي الممارسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين بالمخالفة للقانون الدولي، والمثال على ذلك بناء الجدار العازل الإسرائيلي داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة وموقف الإتحاد الأوروبي منه الذي صوت لقرار يدين العمل الإسرائيلي، وأيضاً حث الإتحاد الأوروبي إسرائيل على فتح المعابر في غزة لتدفق المساعدات، ولكن إلى جانب التصريحات المتكررة استخدم الإتحاد بعض الوسائل الأخرى لدعم علاقاته مع إسرائيل، ما يدعم القول بالتناقضات البارزة للمواقف الأوروبية حيال القضية الفلسطينية.<sup>(2)</sup>

ومن جهة أخرى ففي ديسمبر 2010م، حثت كاترين أشتون مجموعة من القادة السابقين في الإتحاد الأوروبي على فرض عقوبات على إسرائيل لاستمرارها في بناء المستوطنات ، ولم يحظ بأي رد فعل من الجانب الأوروبي.<sup>(3)</sup>

(1) بيان الإتحاد الأوروبي إلى مجلس الأمن، نيسان 2012، نقلاً عن: فلسطين في الأمم المتحدة ... تصويت للسلام والعدالة، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، مرجع سابق.

(2) المرجع نفسه.

(3) إلينا لازارو، ماريا جيانيو، جيرا سيموس تسوراباص، حدود الترويج للمعيارية: الإتحاد الأوروبي في مصر وإسرائيل/فلسطين، مجلة السياسة الدولية، شتاء 2013.

## المبحث الثالث: مدى قدرة الإتحاد الأوروبي على منافسة الولايات المتحدة الأمريكية والتأثير على عملية السلام

مع تطور عملية التكامل والاندماج الأوروبي للإتحاد الأوروبي وتوقيع معاهدة ماستريخت المنشأة للإتحاد الأوروبي عام 1993، ظهر نقل ملحوظ على دور الإتحاد الأوروبي على الصعيدين الإقليمي والدولي، بحيث جعله يتمتع بقوة اقتصادية وقوة سياسية وبقدر من الاستقلالية عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، فإن إستراتيجية الولايات المتحدة، بعد تفكك الإتحاد السوفيتي تقوم على أساس منع ظهور منافس جديد للولايات المتحدة، والإبقاء على قدر من الهيمنة على صنع القرار الدولي، وهذا ما دفع الإتحاد الأوروبي إلى تفعيل دوره على الصعيد الدولي، إضافة إلى وضع سياسة جديدة تهدف إلى إعادة الانتشار الأوروبي في المنطقة العربية.

### المطلب الأول: التوافق الأوروبي - الأمريكي

تشكل العلاقات الأطلسية بين أمريكا والإتحاد الأوروبي عاملاً أساسياً في منظومة العلاقات الدولية. فعلى الرغم من التحدي الناتج عن صعود بعض القوى مثل الصين وروسيا، ما تزال كل من أمريكا والإتحاد يشكلان الفاعلين الأساسيين للاقتصاديين على الساحة الدولية ويمتد تأثيرهما إلى مختلف مؤسسات النظام العالمي بما فيها المجال العسكري.

ويشكل الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة أضخم شريكين تجاريين في العالم حيث تشكل نسبة التجارة بينهما 40% من التجارة العالمية ويبلغ حجم التبادل التجاري بين الجانبين أكثر من مليون دولار في اليوم، وتعد الولايات المتحدة ثاني أكبر مستورد من الإتحاد الأوروبي بعد الصين بنسبة 12% من حجم صادرات الإتحاد الكلية.<sup>(1)</sup>

وتعود أيضاً العلاقات الأوروبية إلى عدة أبعاد أخرى وهي:<sup>(2)</sup>

- البعد التاريخي: ويقصد به أن الولايات المتحدة الأمريكية أنقذت أوروبا ثلاث مرات خلال القرن الماضي، وبالتحديد خلال الحربين العالمية الأولى والثانية والحرب الباردة.

(1) حسين طلال مقلد، المعوقات التي تواجه العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي، مرجع سابق، ص. 239.

(2) هشام زهير طافش، مرجع سابق، ص-ص. 67-68.

- البعد الإستراتيجي: وهو يشير إلى القدرات الإستراتيجية الهائلة للولايات المتحدة في مواجهة أوروبا مما يضطر الأخيرة إلى قبول الزعامة الأمريكية أملاً أن تحظى على بعض المكاسب من ذلك القبول.
  - العولمة: وقد أنشأت علاقات تجارية ضخمة بين الطرفين.
  - البعد المتعلق بشأن المصالح القومية في الشرق الأوسط، وهو ما ينعكس على توافق المصالح الأوروبية والأمريكية تجاه الشرق الأوسط، فكلاهما ينطلق من حماية إسرائيل واستمرار تدفق النفط على الغرب.
  - البعد المتعلق بالتوافق الإستراتيجي - الأوروبي، عبر المشروع الشرق الأوسطي، الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، ومشروع الشراكة الأوروبية- المتوسطية الذي يقوده الإتحاد الأوروبي والمشروعين يكملان بعضهما البعض.
  - البعد المؤسسي: ويقصد به وجود شبكة من الروابط المؤسسية بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، كحلف الأطنطي ومجموعة الدول الثمانية.
  - التوافق بين النظم السياسية والقانونية الأوروبية والأمريكية، ما يعني كليهما قد أنشأ نظماً ديمقراطية على أسس من ثقافة ما بعد الحداثة.
- وهناك توافق أوروبي كبير خاصة في المجال الأمني والسياسي، من توافق الرؤى الإستراتيجية والأمريكية على إقرار وتعزيز الخلل الإستراتيجي القائم على الشرق الأوسط لصالح إسرائيل. ويشكل التوافق بين الرؤيتين الأوروبية والأمريكية إلى درجة من التنسيق والتعاون على أساس: (1)
- عدم السماح بهزيمة إسرائيل على أي حرب تخوضها أو تشنها.
  - عدم السماح بأن تصدر عن مجلس الأمن قرارات طبقاً للفصل السابع، على أساس أن ما يجري في الشرق الأوسط يهدد الأمن والسلم الدوليين فتجبر إسرائيل على تنفيذها.
  - عدم السماح بتحويل النزاع العربي الإسرائيلي إلى درجة يتعدد اللاعبين الدوليون وتدخل القوى دولية لا تلتزم بهذه الثوابت.
  - عدم السماح بعزل إسرائيل عن المجتمع الدولي من الناحية السياسية والاقتصادية والدبلوماسية.

(1) هشام زهير طافش، مرجع سابق، ص. 68.

- عدم السماح بقيام تكتل اقتصادي أو تحالف عسكري إقليمي يهدد إسرائيل.

قال رومانو برودي رئيس المفوضية الأوروبية في خطاب له في 2008 في الإسكندرية، أن الإتحاد الأوروبي يتبع سياسة في البحر الأبيض المتوسط أسماها (سياسة الاقتراب)، وعرفها أنها سياسة تجهيز المسرح للاستقرار والأمن الدائمين، ويخلق ذلك الظروف الملائمة للتعاون والتفاهم، أما الولايات المتحدة فإنها توفر (الأمن الصلب) من خلال محاولات إعادة الهيكلة السياسية وخرائط الطريق والغزو المسلح ويكمل الدوران ببعضهما.<sup>(1)</sup>

وتعرف مواقف دول الإتحاد الأوروبي تناقضا واختلافاً تجاه النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي بين تيار يسعى إلى لعب دور أوروبي مباشر وأكثر فعالية في العملي السلمية، وتيار آخر يرغب بأداء دور محدود تابع للدور الأمريكي، ووصل هذا الخلاف إلى المفوضية الأوروبية، بحيث اعتبر بريتان Leon Brittan، مفوض التجارة في المفوضية أن الوقت لم يحن بعد لقيام أوروبا بدور وساطة في عملية السلام في الشرق الأوسط، الأمر الذي أدى إلى رد فعل قوي من قبل فرنسا على هذا التصريح.<sup>(2)</sup>

ويدرك الإتحاد الأوروبي أن تعثر عملية السلام في الشرق الأوسط سيكون عثرة أو عقبة أمام مشروع برشلونة، وهو ما فسر إقدام الإتحاد الأوروبي على تمويل صيغة الحكم الذاتي ومشاريع عملية التسوية السلمية، وبحث السياسيين الأوروبيين عن دور سياسي أمام الإدارة الأمريكية، حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية ذات تأثير شديد في الموقف الأوروبي من النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي لسببين أساسيين: "حجم المصالح الإستراتيجية المشتركة بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وكذا العلاقة الخاصة التي تربط الولايات المتحدة بإسرائيل"، فقد حرص الموقف الأوروبي على التحصين وراء الخطوط التي يرى أن تجاوزها يلحق الضرر بعلاقاته الإستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك في إطار إدراكه لثلاث حقائق جوهرية في النزاع:<sup>(3)</sup>

- 1- أن إسرائيل باتت في قضية داخلية أمريكية، وبالتالي فمن الممكن تفسير المواقف الأوروبية التي تعتبر إسرائيل غير ودية تجاهها وكأنها مواقف موجهة ضد الولايات المتحدة.
- 2- أن نفوذ اللوبي الصهيوني على عملية صنع القرار الأمريكي وصل إلى درجة مخيفة.

(1) هشام زهير طافش، مرجع سابق، ص. 69.

(2) محسن محمد صالح، دور الإتحاد الأوربي في مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص- ص. 17-18.

(3) المرجع نفسه، ص- ص. 18-19.

3- أن مصالح مشروع اليمين الأمريكي المحافظ للهيمنة على المنطقة مما يعطي العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية زخماً غير مسبوق ما نتج عنه تهميش أمريكي - إسرائيلي للدور الأوروبي في منطقة الشرق الأوسط.

لقد كشفت حرب العراق ومؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط تشتت الموقف الأوروبي، وعدم قدرة الإتحاد الأوروبي على اختراق السيطرة الأمريكية على المنطقة، رغم الإرادة الأوروبية الواضحة في لعب دور أكثر فعالية، ولم تحظى إلا بدور المساعدات الإنسانية وما شابه تحت الوصاية الأمريكية، ما تمت ترجمته من خلال مشاريع الشراكة الأوروبية في منطقة المتوسط واتخاذ سياسة المساعدات الاقتصادية ونشر مبادئ الديمقراطية وغيرها من الأمور، وبعد تشجيع مبادرات التكامل الإقليمي أحد أبرز الأهداف الصريحة لسياسة الإتحاد الأوروبي الخارجية، فقد تشددت كل من الإستراتيجية الأمنية الأوروبية لعام 2003 وتقرير عام 2008 الخاص بتنفيذها على ضرورة تعزيز المنظمات الإقليمية على اعتبارها إحدى ركائز العالم الأكثر تنظيمًا وشملت الإستراتيجية الأوروبية إقامة العلاقات مع دول البحر الأبيض المتوسط وسياسة الحوار الأوروبية.<sup>(1)</sup>

"يساعد الدور الأوروبي على احتواء كل توتر محتمل قد يحدث أحياناً في العلاقات العربية الأمريكية على إطار المفاوضات، وذلك بدفع الولايات المتحدة إلى التحرك تجاوباً مع هذا الدور الذي يمنع حدوث فراغ سياسي أو جمود دبلوماسي، وبذلك يستطيع الدور الأوروبي أن يصبح محفزاً للسياسة الأمريكية."<sup>(2)</sup>

### المطلب الثاني: الموقف الأمريكي من الدور الأوروبي في عملية السلام

يقول "ألكسندر الديك" إن المدخل الفعلي لفهم المتغيرات الدولية التي همشت الموقف الأوروبي في السياسة الدولية، ووضوح الهيمنة الأمريكية، يكمن في فهم المتغيرات التي حدثت بعد الانهيار السوفيتي، "ويقول حسن إبراهيم أيضاً أن المصالح الأوروبية والأمريكية ليست في النهاية شيئاً واحداً، وأن شهوة الولايات المتحدة الجامعة للقوة والنفوذ هي حتى في مناطق النفوذ التقليدية لحلفائها الأوروبيين"، وهذا ما نتج عن النظام الدولي الجديد بعد حرب الخليج الثانية ليرسخ النفوذ الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط،

(1) إلينا لازريو، ماريا جيلينو، جيراسيموس تسوارا، مرجع سابق.

(2) محمد هشام محمد اسماعيل، مرجع سابق، ص 7.

والهيمنة على النزاع العربي الإسرائيلي والاستفراد بها وإبعاد الأطراف الأخرى خاصة دول الإتحاد الأوروبي.<sup>(1)</sup>

كانت العلاقة بين أوروبا والولايات المتحدة ضمن حلف الناتو علاقة متموّزة، وكانت في فلك واحد خاصة الدعم الذي توجهه صاحبة العضوية في مجلس الأمن (بريطانيا وفرنسا) للولايات المتحدة الأمريكية عند التدخلات العسكرية لإضفاء الشرعية الدولية على سياساتها الخارجية.<sup>(2)</sup>

إن السياسة الخارجية الأمريكية اتجهت القضية الفلسطينية تستند إلى مجموعة من الثوابت الإستراتيجية، التي ضمنّت لها بالتفاعل مع متغيرات أخرى، السيطرة على مسرح الشرق الأوسط، وضبط حركة الأغلبية، وإدراجهم في إستراتيجياتها للسيطرة الكونية، والجهود التي تبذلها أمريكا في البحث عن حل ما للقضية الفلسطينية ألحقت الأضرار بحلقات محيطة أخرى من جراء تطبيقاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية، التي أوجدت مسرّحاً موائياً لهدفها المركزي: تجريد تحدي القضية الفلسطينية، وضمن وجود نفوذ دولة إسرائيل.<sup>(3)</sup>

لقد صرّح وزير الدفاع الأمريكي، وذلك قبل أحداث 11 سبتمبر أن أوروبا لا تمثل كياناً موحداً، وأنها مجرد مساحة جغرافية تضم دولاً صغيرة ومتوسطة عاجزة خلال سنوات وعقود عن الاتفاق في إطار دولة وكيان واحد.<sup>(4)</sup>

وهذا التصريح إذا دل على شيء يدل على الرؤى الأمريكية للإتحاد الأوروبي، التي ترى أنه منقسم ومشتت ما يخدم المصالح الأمريكية في توجيه سياسات هذه الدول، وأن عدم توفر الإتحاد الأوروبي على بنية دفاعية أمنية مشتركة مستقلة عن القيادة الأمريكية لحلف الشمال الأطلسي يؤثر بشكل مباشر على موقع الإتحاد في السياسة الدولية ومنها في منطقة الشرق الأوسط.

(1) مخلد مبيضين، محددات السياسة الأوروبية تجاه عملية التسوية الإسرائيلية- الفلسطينية بعد معاهدة ماستريخت، مجلة المنارة، المجلد 13، العدد 4، 2007، ص. 32.

(2) نفس المرجع، ص. 32.

(3) نور الدين عواد، السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه القضية الفلسطينية، (الركن الأخضر، 2011)، على الموقع:

[www.grehc.com/htm/20الخارجية%20لأمريكية%20تجاه%20القضية%20الفلسطينية%20الركن%20الأخضر](http://www.grehc.com/htm/20الخارجية%20لأمريكية%20تجاه%20القضية%20الفلسطينية%20الركن%20الأخضر)

سياسة. %

(4) مخلد مبيضين، مرجع سابق، ص. 34.

وكان الموقف الأوروبي في التدخل في الشرق الأوسط قبل أحداث 11 سبتمبر 2001م يطبع عليه طابع التحفظ والبقاء في الظل، نظراً لرغبة (الولايات المتحدة الأمريكية) بعدم تدخل أممي أو أوروبي أو روسي في موضوع النزاع العربي - الإسرائيلي، وكذلك حالة الضعف العربي الذي لا يستطيع الضغط على الإتحاد الأوروبي.<sup>(1)</sup>

مع تولي إدارة بوش الابن رئاسة البنتاغون أخذت تميل للتخفيف من تدخلها في قضايا النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، اعتباراً منها لفشل تجربة إدارة كلينتون على كامب دافيد 2000م، ما أدى إلى جمود عملية السلام وتبني الإدارة الأمريكية لطروحات شارون بعدم التفاوض مع الفلسطينيين في ظل المقاومة التي تعتبرها إسرائيل حركات إرهابية وخطر على أمنها، فالولايات المتحدة الأمريكية لا تخفي انزعاجها من كل دور أوروبي محتمل في العملية السلمية ل يمر عبر القنوات الأمريكية، والحجة الأمريكية في التضييق على دول الإتحاد الأوروبي والآخرين بأن كثرة الطباخين تفسد الطبخة، بمعنى أنها وحدها تستطيع الوصول للتسوية السلمية بحكم خبرتها وقبولها أطراف النزاع، وترى في الدور الأوروبي الذي يشكل عصباً لها دوراً منافساً لها، وذلك لبحثه عن موقع له في الشرق الأوسط، وبالتالي في العملية السلمية، ومحاولة الاستمرار في هيمنتها على أوروبا والإمساك بقرارها الإستراتيجي عندما أضخمت الفجوة بين جانبي الأطلسي مرشحة الاتساع والفجوة بين الإتحاد الأوروبي والعرب مرشحة للتضييق أو التقارب.<sup>(2)</sup>

فقد أرادت الولايات المتحدة الأمريكية تحجيم الدور الأوروبي في الشرق الأوسط على أساس أنها القادرة وحدها على إيجاد حل لهذه القضية، وأن تقتصر الدور الأوروبي على دور الممول لعملية السلام، مما يجعل الموقف الأوروبي متمرداً بعض الشيء في اتخاذ المبادرات السلمية.<sup>(3)</sup>

(1) مخلد مبيضين، مرجع سابق، ص 34.

(2) المرجع نفسه، ص 35.

(3) المكان نفسه.

خاتمة

## الخاتمة

تبين من خلال الدراسة أن الإتحاد الأوروبي سعى ليكون له دوراً فعالاً في عملية السلام في الشرق الأوسط، وفي النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي كبداية لإنجاح سياسته في منطقة الشرق الأوسط ككل وإعادة بعثها أمام النفوذ الأمريكي إلا أن هناك عدة عوامل كما تقدم ذكره شكلت قيوداً أمام هذا الدور، وأما توحيد السياسة الخارجية الأوروبية، منها الوزن المحدد نسبياً لقوة أوروبا وتباين واختلاف المصالح والسياسات الوطنية، وكذلك بسبب تأثير أمريكا وتهميشه للدور الأوروبي، كلها تتعكس سلباً على وحدة السياسات والمواقف الأوروبية المؤثرة اتجاه النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي وبسبب الحدود والقيود المفروضة على الدور الأوروبي في هذا النزاع، فإن هذا الدور يبقى مقتصرًا على مرحلة البحث عن تسوية سلمية هي نتيجة لتوازنات القوى القائمة فعلاً، وتعبيراً عن خريطة القوى التي تم رسمها مسبقاً، وبقي دور أوروبا يقتصر على المشاركة في تقديم الضمانات المطلوبة والمساعدات الاقتصادية والمالية للتامين والحفاظ على النتيجة التي وصلت إليها عملية التسوية السلمية تحت الرعاية الأمريكية، وبدا واضحاً أن أقصى ما يمكن أن تقوم به أوروبا في عملية السلام إضافة إلى الحضور الشرفي لحفلات توقيع الاتفاقيات، هو تقديم المساعدات الاقتصادية لأطراف عملية السلام، واكتفت أوروبا بلعب دور مكمل للدور الأمريكي وتبني سياسة الإعلانات.

يمكن استخلاص بعض النقاط عموماً لسياسة الإتحاد الأوروبي اتجاه النزاع الفلسطيني، وتتمثل

في:

- لم يضع الإتحاد الأوروبي سياسة مستقلة بذاتها تجاه الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، بل كان دوماً ينظر إليه بوصفها جزءاً من سياسة أشمل قد تتسع لتشمل المنطقة العربية أو الشرق الأوسط بشكل عام. ولكن الدول العربية و الإتحاد الأوروبي مصلحة مشتركة في أن يلعب الإتحاد دوراً

متزايداً في عملية التسوية السياسية للنزاع، عكس إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية اللتان لهما مصلحة مشتركة واضحة في تحجيم الدور الأوربي وتهميشه.

– للإتحاد الأوربي دوراً سياسياً محدوداً، بحيث لا يتدخل إلا في حالات تراجع الدور الأمريكي الذي يعاني من هوة كبيرة بين الطموحات المعلنة والدور الفعلي الذي يؤديه، وقد يفسر هذا الأمر بالقيود المؤسساتية والإجرائية للسياسات الأوروبية الخارجية والأمنية، كما لا يمكننا أن نغفل دور التباين بين الدول الأعضاء حول الموقف من النزاع وخاصة التباينات بين مراكز النفوذ الكبرى المتمثلة في: بريطانيا، ألمانيا وفرنسا، (فبريطانيا ترفض حتى فكرة أن يكون الإتحاد الأوربي هو الأساس في تنسيق السياسات الخارجية الأوروبية، وتخشى سيطرة فرنسا عليها، وتصر على عدم معارضة السياسات الأمريكية، أما ألمانيا فلها علاقة وطيدة بإسرائيل، وتتجه لانخراط تحت سياسة الإتحاد الأوربي، أما فرنسا فتتأرجح بين اتجاه الهوية الأوروبية والاستقلالية الخاصة بها).

– إن الإتحاد الأوربي يضطلع بدور اقتصادي نشط على صعيد دعم عملية التسوية السلمية بقيادة أمريكية، كما يقدم الدعم الاقتصادي للشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية، ويملك علاقات تجارية واقتصادية هامة مع إسرائيل، ما يعني تعاظم الأهمية الاقتصادية للإتحاد الأوربي دولياً وإقليمياً، لكنه لا يوظف ذلك الدور الاقتصادي للضغط السياسي على الجانب الإسرائيلي للقبول بأن يكون طرفاً فاعلاً في عملية التسوية السلمية.

– يتضح أن أوروبا في سعيها لتوحيد سياساتها ولزيادة دورها في المنطقة العربية والنزاع الإسرائيلي الفلسطيني لم تستطع أن تعزل نفسها عن السياسة الأمريكية، بل ظل سلوكها متأثر بالموقف الأمريكي الذي يرفض أن يتجاوز الدور الأوربي في إطار المواقف والتصريحات العامة، بحيث أن أي محاولة لتطوير سياسة مستقلة عن السياسة الأمريكية يواجه بمعارضة شديدة تفقده أي فعالية.

## الخاتمة

- إن أوروبا لم تستطيع التقدم بأي مبادرة عملية اتجاه النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي، بل ظلت تكتفي بإعلان مبادئ وتصريحات عامة، وبقيت باستمرار وراء خط أمريكي أحمر، وخاصة عندما تكون أمريكا تتشط في المنطقة، بحيث أن معظم البيانات والتصريحات والمبادرات الأوروبية تجاه الوضع في المنطقة نجدها جميعها مبنية بصورة متوازنة مع منهج التسوية الأمريكي.

- تأكد أن الدور الأوروبي الجماعي اتجاه النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي دور غير فعال، ويخضع لقيود وضغوط تعود لمحددات داخلية وخارجية، ومحدودية قدراتها عسكرياً لحماية مصالحها في المنطقة العربية أمام الولايات المتحدة الأمريكية، ومحدودية دورها السياسي لإيجاد تسوية للصراع في المنطقة، وقد عبر المبعوث الأوروبي الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط (موراتينوس)، عن الضغط وعن محدودية دور أوروبا في النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي عندما قال: "إذا تم بالفعل الوصول إلى صيغة ملائمة للسلام في الشرق الأوسط فإن أمريكا سيكون عليها بالطبع التدخل، وفي الواقع فإن تدخل أمريكا لازم في كل الأحوال لحل الأجزاء الصعبة، لأنه الطرف الوحيد الذي بإمكانه الوصول إلى حل لمثل هذه المشكلات، أما بالنسبة للإتحاد الأوروبي فنحن نعلم جيداً حدودنا".

الملاحق

## وثيقة إعلان الاستقلال الفلسطيني

المجلس الوطني الفلسطيني "الدورة 19" الجزائر 15 نوفمبر 1988م

بسم الله الرحمن الرحيم

على أرض الرسالات السماوية إلى البشر، على أرض فلسطين ولد الشعب العربي الفلسطيني،  
نما وتطور، وأبدع وجوده الإنساني والوطني عبر علاقة عضوية التي لا انفصام فيها ولا انقطاع بين  
الشعب والأرض والتاريخ.

بالثبات الملحمي في المكان والزمان، صاغ شعب فلسطين هويته الوطنية، وارتقى بصموده في  
الدفاع عنها إلى مستوى المعجزة، فعلى الرغم مما أثاره سحر هذه الأرض القديمة وموقعها الحيوي على  
حدود التشابك بين القوى والحضارات، من مطامح ومطامع وغزوات كانت تؤدي إلى حرمان شعبها من  
إمكانية تحقيق استقلاله السياسي، إلا أن ديمومة التصاق الشعب بالأرض هي التي منحت الأرض  
هويتها، ونفخت في الشعب روح الوطن، مطعماً بسلالات الحضارة، وتعدد الثقافات، مستلهماً نصوص  
تراثه الروحي والزمني، واصل الشعب العربي الفلسطيني عبر التاريخ تطوير ذاته في التوحد الكلي بين  
الأرض والإنسان، وعلى خطى الأنبياء المتواصلة على هذه الأرض المباركة، أعلى على كل مؤذنة صلاة  
الحمد للخالق، ودق مع جرس كل كنيسة ومعبد ترنيمة الرحمة والسلام.

ومن جيل إلى جيل، لم يتوقف الشعب العربي الفلسطيني عن الدفاع الباسل عن وطنه، ولقد  
كانت ثورات شعبنا المتلاحقة تجسيدا بطولياً لإرادة الاستقلال الوطني.

ففي الوقت الذي كان فيه العالم المعاصر يصوغ نظام قيمة الجديدة كانت موازين القوى المحلية والعالمية تستثني المصير الفلسطيني من المصير العام، فاتضح مرة أخرى أن العدل وحده لا يسير عجالات التاريخ.

وهكذا انفتح الجرح الفلسطيني الكبير على مفارقة جارحة، فالشعب الذي حرم من الاستقلال وتعرض وطنه لاحتلال من نوع جديد، قد تعرض لمحاولة تعميم الأكذوبة القائلة "إن فلسطين هي أرض بلا شعب" وعلى الرغم من هذا التزييف التاريخي، فإن المجتمع الدولي في المادة 22 من ميثاق عصبة الأمم لعام 1919، وفي معاهدة لوزان لعام 1923 قد اعترف بأن الشعب العربي الفلسطيني شأنه شأن الشعوب العربية الأخرى، التي انسلخت عن الدولة العثمانية هو شعب حر مستقل.

ومع الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب العربي الفلسطيني بتشريده وبحرمانه من حق تقرير المصير، أثر قرار الجمعية العامة رقم 181 عام 1947م، الذي قسم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، فإن هذا القرار ما زال يوفر شروطاً للشرعية الدولية تضمن حق الشعب العربي الفلسطيني في السيادة والاستقلال الوطني.

إن احتلال القوات الإسرائيلية الأرض الفلسطينية وأجزاء من الأرض العربية واقتلاع غالبية الفلسطينيين وتشريدهم عن ديارهم، بقوة الإرهاب المنظم، ولخضاع الباقين منهم للاحتلال والاضطهاد ولعمليات تدمير معالم حياتهم الوطنية، هو انتهاك صارخ لمبادئ الشرعية ولميثاق الأمم المتحدة ولقراراتها التي تعترف بحقوق الشعب العربي الفلسطيني الوطنية، بما فيها حق العودة، وحق تقرير المصير والاستقلال والسيادة على أرض وطنه.

وفي قلب الوطن وعلى سياجه، في المنافي القريبة والبعيدة، لم يفقد الشعب العربي الفلسطيني إيمانه الراسخ بحقه في العودة، ولا إيمانه الصلب بحقه في الاستقلال، ولم يتمكن الاحتلال والمجازر والتشريد من طرد الفلسطيني من وعيه ومن ذاته، فقد واصل نضاله الملحمي، وتابع بلورة شخصيته الوطنية من خلال التراكم النضالي المتنامي، وصاغت الإرادة الوطنية إطارها السياسي، منظمة التحرير الفلسطينية، ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، باعتراف المجتمع الدولي، متمثلاً بهيئة الأمم المتحدة ومؤسساتها والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى، وعلى قاعدة الإيمان بالحقوق الثابتة، وعلى قاعدة الإجماع القومي العربي، وعلى قاعدة الشرعية الدولية، قادت منظمة التحرير الفلسطينية معارك شعبها العظيم، المنصهر في وحدته الوطنية المثلى، وصموده الأسطوري أمام المجازر والحصار في الوطن وخارج الوطن.

وتجلت ملحمة المقاومة الفلسطينية في الوعي العربي وفي الوعي العالمي، بصفتها واحدة من أبرز حركات التحرر الوطني في هذا العصر.

إن الانتفاضة الشعبية الكبرى، المتصاعدة في الأرض المحتلة مع الصمود الأسطوري في المخيمات داخل وخارج الوطن، قد رفعت الإدراك الإنساني بالحقيقة الفلسطينية وبالحوقوق الوطنية الفلسطينية إلى مستوى أعلى من الاستيعاب والنضج، وأسدت ستار الختام على مرحلة كاملة من التزييف ومن خمول الضمير، وحاصرت العقلية الإسرائيلية الرسمية التي أدمنت الاحتكام إلى الخرافة والإرهاب في نفيها الوجود الفلسطيني.

مع الانتفاضة، وبالتراكم الثوري النضالي لكل مواقع الثورة يبلغ الزمن الفلسطيني إحدى لحظات الانعطاف التاريخي الحادة وليؤكد الشعب العربي الفلسطيني مرة أخرى حقوقه الثابتة وممارستها فوق أرضه الفلسطينية.

واستناداً إلى الحق الطبيعي والتاريخي والقانوني للشعب العربي الفلسطيني في وطنه فلسطين وتضحيات أجياله المتعاقبة دفاعاً عن حرية وطنهم واستقلاله وانطلاقاً من قرارات القمم العربية، ومن قوة الشرعية الدولية التي تجسدها قرارات الأمم المتحدة منذ عام 1947، وممارسة من الشعب العربي الفلسطيني لحقه في تقرير المصير والاستقلال السياسي والسيادة فوق أرضه.

فإن المجلس الوطني يعلن، باسم الله وباسم الشعب العربي الفلسطيني قيام دولة فلسطين فوق أرضنا الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

إن دولة فلسطين هي للفلسطينيين أينما كانوا فيها يطورون هويتهم الوطنية والثقافية، ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق، وتضمن فيها معتقداتهم الدينية والسياسية وكرامتهم الإنسانية، في ظل نظام ديمقراطي برلماني يقوم على أساس حرية الرأي وحرية تكوين الأحزاب ورعاية الأغلبية حقوق الأقلية واحترام الأقلية قرارات الأغلبية، وعلى العدل الاجتماعي والمساواة وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق أو الدين أو اللون أو بين المرأة والرجل، في ظل دستور يؤمن سيادة القانون والقضاء المستقل وعلى أساس الوفاء الكامل لتراث فلسطين الروحي والحضاري في التسامح والتعايش السمح بين الأديان عبر القرون.

إن دولة فلسطين دولة عربية هي جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، من تراثها وحضارتها، ومن طموحها الحاضر إلى تحقيق أهدافها في التحرر والتطور والديمقراطية والوحدة، وهي إذ تؤكد التزامها بميثاق جامعة الدول العربية، وإصرارها على تعزيز العمل العربي المشترك، تناشد أبناء أمتها مساعدتها على اكمال ولادتها العملية، بحشد الطاقات وتكثيف الجهود لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

وتعلن دولة فلسطين التزامها بمبادئ الأمم المتحدة وأهدافها وبالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتزامها كذلك بمبادئ عدم الانحياز وسياسته.

## الملاحق

وإذ تعلن دولة فلسطين أنها دولة محبة للسلام ملتزمة بمبادئ التعايش السلمي، فإنها ستعمل مع جميع الدول والشعوب من أجل تحقيق سلام دائم قائم على العدل واحترام الحقوق، تتفتح في ظلها طاقات البشر على البناء، ويجري فيه التنافس على إبداع الحياة وعدم الخوف من الغد، فالغد لا يحمل غير الأمان لمن عدلوا أو تابوا إلى العدل.

وفي سياق نضالها من أجل إحلال السلام على أرض المحبة والسلام، تهييب دولة فلسطين بالأمم المتحدة التي تتحمل مسؤولية خاصة اتجاه الشعب العربي الفلسطيني ووطنه، وتهيب بشعوب العالم ودوله المحبة للسلام والحرية أن تعينها على تحقيق أهدافها، ووضع حد لمأساة شعبها، بتوفير الأمن له، وبالعامل على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.

كما تعلم في هذا المجال، أنها تؤمن بتسوية المشاكل الدولية والإقليمية بالطرق السلمية.

## قرار مجلس الأمن الدولي رقم (242) صدر في 1967/11/22

تبنى مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة هذا القرار، في جلسته رقم 1382، بإجماع الأصوات.

إقرار مبادئ سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط:

إن مجلس الأمن: إذ يعرب عن قلقه المتواصل بشأن الوضع الخطر في الشرق الأوسط، وإذ يؤكد عدم القبول بالاستيلاء على أراضٍ بواسطة الحرب، والحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش فيه بأمن، وإذ يؤكد أيضاً أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة قد التزمت بالعمل وفقاً للمادة (2) من الميثاق.

1- يؤكد أن تحقيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، ويستوجب تطبيق كلاً من المبادئ التالية:

- أ - سحب القوات المسلحة من أراضٍ (الأراضي) التي احتلتها في النزاع.
- ب- إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب، واحترام واعتراف بسيادة وحدة أراضي كل دولة في المنطقة، واستقلالها السياسي، وحققها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة، ومعتزف بها، وحررة من التهديد وأعمال القوة.

3- يؤكد أيضاً الحاجة :

- أ- ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.
- ب- تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

ج- ضمان المناعة الإقليمية، والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة، عن طريق إجراءات بينها إقامة مناطق مجردة من السلاح.

يطلب من السكرتير العام أن يعين ممثلاً خاصاً إلى الشرق الأوسط؛ لإقامة اتصالات مع الدول المعنية؛ بهدف المساعدة في الجهود؛ للوصول إلى تسوية سلمية ومقبولة، على أساس النصوص والمبادئ الواردة في هذا القرار.

يطلب من السكرتير العام أن يبلغ المجلس بمدى تقدم جهود المبعوث الخاص، في أقرب وقت ممكن.

المصدر:

مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا.

### خريطة الطريق

أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية في 30 نيسان (ابريل) 2003 النص الرسمي الكامل لخريطة الطريق لسلام الشرق الأوسط، وذلك بعد أن تم تسليم نسختين منها إلى المسؤولين الإسرائيليين والفلسطينيين، وفيما يلي نص تلك الخريطة:

ما يلي هو خريطة طريق مدفوعة بتحقيق الهدف ومرتكزة على الأداء، ذات مراحل واضحة وجداول زمنية ومواعيد محددة كأهداف، ومعالم على الطريق تهدف إلى تحقيق التقدم عبر خطوات متبادلة من قبل الطرفين في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية، ومجال بناء المؤسسات، برعاية المجموعة الرباعية (الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وروسيا).

إن الهدف هو تسوية نهائية وشاملة للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني بحلول عام 2005، كما طرحت في خطاب الرئيس بوش في الرابع والعشرين من يونيو (حزيران)، ورحب بها الإتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة في بيانين وزاريين للمجموعة الرباعية في السادس عشر من يوليو (تموز) والسابع عشر من سبتمبر (أيلول).

لن يتم تحقيق الحل القائم على أساس دولتين للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني إلا من خلال إنهاء العنف والإرهاب، وعندما يصبح لدى الشعب الفلسطيني قيادة تتصرف بحسم ضد الإرهاب وراغبة وقادرة على بناء ديمقراطية فاعلة تركز على التسامح والحرية، ومن خلال استعداد إسرائيل للقيام بما هو ضروري لإقامة دولة فلسطينية ديمقراطية، وقبول الطرفين بشكل واضح لا لبس فيه هدف تسوية تفاوضية على النحو المنصوص أدناه.

## الملاحق

وستقوم الرابعية بالمساعدة وتيسير وتطبيق الخطة، بدءاً بالمرحلة 1، بما في ذلك مباحثات مباشرة بين الطرفين كما يتطلب الأمر، وتضع الخطة جدولاً زمنياً واقعياً للتنفيذ، ولكن ولكونها خطة تركز على الأداء سيتطلب التقدم وسيعتمد على جهود الطرفين المبذولة بنية حسنة، وامتنالها لكل مكن الالتزامات المذكورة أدناه، وإذا ما قام الطرفان بتأدية واجباتها بسرعة، فإن التقدم ضمن كل مرحلة والانتقال من مرحلة إلى التالية قد يتم بصورة أسرع مما هو مذكور في الخطة، أما عدم الامتثال بالالتزامات فسيعيق التقدم.

وستؤدي تسوية تم التفاوض بشأنها بين الطرفين، إلى انبثاق دولة فلسطينية مستقلة، ديمقراطية، قادرة على البقاء، تعيش جنباً إلى جنب بسلام وامن مع إسرائيل وجيرانها الآخرين، وسوف تحل التسوية النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، وتنتهي الاحتلال الذي بدأ عام 1967، بناء على الأسس المرجعية لمؤتمر قمة سلام مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وقرارات الأمم المتحدة 242 و338 و1397، والاتفاقات التي تم التوصل إليها سابقاً بين الطرفين، ومبادرة ولي العهد السعودي الأمير عبد الله، التي تبنتها قمة الجامعة العربية في بيروت، والداعية إلى قبول إسرائيل كجار يعيش بسلام وامن، ضمن تسوية شاملة. إن هذه المبادرة عنصر جوهري في الجهود الدولية للتشجيع على سلام شامل على جميع المسارات، بما في ذلك المسارات السوري الإسرائيلي واللبناني الإسرائيلي.

وستعقد الرابعية اجتماعات منتظمة على مستوى رفيع لتقييم أداء الطرفين فيما يتعلق بتطبيق الخطة، ويتوقع من الطرفين أن يقوموا، في كل مرحلة، بالالتزامات بشكل متواز، إلا إذا حدد الأمر على غير ذلك.

المرحلة 1: إنهاء الإرهاب والعنف، وتطبيع الحياة الفلسطينية، وبناء المؤسسات الفلسطينية، من الوقت الحاضر حتى أيار (مايو) 2003.

## الملاحق

في المرحلة 1، يتعهد الفلسطينيون على الفور بوقف غير مشروط للعنف حسب الخطوات المذكورة أدناه، وينبغي أن ترافق هذا العمل إجراءات داعمة تباشر بها إسرائيل، ويستأنف الفلسطينيون والإسرائيليون التعاون الأمني على أساس خطة عمل تينيت لإنهاء العنف والإرهاب والتحريض، من خلال عمل أجهزة أمنية فلسطينية فعالة أعيد تنظيمها، ويباشر الفلسطينيون إصلاحاً سياسياً شاملاً إعداداً للدولة، بما في ذلك وضع مسودة دستور فلسطيني، وانتخابات حرة نزيهة ومفتوحة تقوم على أساس تلك الإجراءات. وتقوم إسرائيل بجميع الخطوات الضرورية للمساعدة في تطبيع حياة الفلسطينيين، وتتسحب إسرائيل من المناطق التي تم احتلالها منذ 28 أيلول (سبتمبر) 2000 ويعيد الطرفان الوضع إلى ما كان قائماً آنذاك، مع تقدم الأداء الأمني والتعاون، كما تجمد إسرائيل جميع النشاط الاستيطاني انسجاماً مع تقرير لجنة ميتشل.

في بداية المرحلة 1:

تصدر القيادة الفلسطينية بياناً جلياً لا لبس فيه يعيد تأكيد حق إسرائيل في الوجود بسلام وامن، ويدعو إلى وقف إطلاق نار فوري غير مشروط لإنهاء النشاط المسلح وجميع أعمال العنف ضد الإسرائيليين في أي مكان، وتنتهي جميع المؤسسات الفلسطينية التحريض ضد إسرائيل.

تصدر القيادة الإسرائيلية بياناً جلياً لا لبس فيه يؤكد التزامها برؤية الدولتين (المتضمنة) دولة فلسطينية مستقلة، ذات سيادة، وقادر على البقاء، تعيش بسلام وامن إلى جانب إسرائيل، كما أعرب عنها الرئيس بوش، ويدعو إلى وقف فوري للعنف ضد الفلسطينيين في كل مكان، وتنتهي جميع المؤسسات الإسرائيلية التحريض ضد الفلسطينيين.

الأمن:

\* يعلن الفلسطينيون نهاية واضحة لا لبس فيها للعنف والإرهاب وبياشرون جهوداً واضحة على الأرض لاعتقال، وتعطيل، وتقييد نشاط الأشخاص والمجموعات التي تقوم بتنفيذ أو التخطيط لهجمات عنيفة ضد الإسرائيليين في أي مكان.

\* تبدأ أجهزة امن السلطة الفلسطينية التي تمت إعادة تشكيلها وتركيزها عمليات مستديمة، مستهدفة وفعالة تهدف إلى مواجهة كل الذين يتعاطون الإرهاب وتفكيك القدرات والبنية التحتية الإرهابية، ويشمل هذا الشروع في مصادرة الأسلحة غير المشروعة وتعزيز سلطة أمنية خالية من أي علاقة بالإرهاب والفساد.

\* لا تتخذ الحكومة الإسرائيلية أي إجراءات تقوض الثقة، بما في ذلك الترحيل والهجمات ضد المدنيين، ومصادرة و/أو هدم منازل وأماكن فلسطينية، كإجراء عقابي أو لتسهيل (نشاطات) البناء الإسرائيلي، وتدمير المؤسسات والبنية التحتية الفلسطينية، وغيرها من الإجراءات التي حددتها خطة تينيت.

\* يبدأ ممثلون عن الرباعية، معتمدين على آليات موجودة وموارد على الأرض، بمراقبة غير رسمية ويجرون مشاورات مع الطرفين حول إنشاء آلية مراقبة رسمية وتنفيذها.

\* تطبيق، كما تمت الموافقة سابقاً، خطة قيام الولايات المتحدة بإعادة بناء وتدريب واستئناف التعاون الأمني بالعمل مع مجلس إشراف من الخارج (الولايات المتحدة ومصر والأردن). ودعم الرباعية جهود تحقيق وقف إطلاق نار دائم وشامل.

\* تم دمج جميع منظمات الأمن الفلسطينية في ثلاثة أجهزة تكون مسئولة أمام وزير داخلية يتمتع بالصلاحيات والسلطة.

\* تستأنف قوات الأمن الفلسطينية التي أعيد تنظيمها/تدريبها ونظراؤها في الجيش الإسرائيلي تدريجياً التعاون الأمني وغيره من المشاريع تطبيقاً لخطة تيني، بما في ذلك الاجتماعات المنتظمة على مستوى عال بمشاركة من مسئولين أميركيين عن الأمن.

\* تقطع الدول العربية التمويل الحكومي والخاص وكل أنواع الدعم والأخرى عن الجماعات التي تدعم العنف والإرهاب وتقوم بهما.

\* يقوم جميع المانحين الذين يقدمون دعماً مالياً للفلسطينيين بتسليم تلك الأموال عن طريق حساب الخزانة الوحيد التابع لوزارة المالية الفلسطينية.

\* مع تقدم الأداء الأمني الشامل قدماً، يقوم الجيش الإسرائيلي بالانسحاب تدريجياً من المناطق المحتلة منذ 28 أيلول (سبتمبر) 2000 ويعيد الجانبان الوضع إلى ما كان قائماً قبل 28 أيلول (سبتمبر) 2000. وبعد نشر قوات الأمن الفلسطينية في المناطق لتي تخليها القوات الإسرائيلية.

بناء المؤسسات الفلسطينية:

- إجراء فوري بشأن عملية موثوقة لوضع مسودة دستور للدولة الفلسطينية، وتوزع اللجنة الدستورية، بأسرع وقت ممكن، مسودة دستور فلسطيني، يقوم على أساس إقامة ديمقراطية برلمانية قوية وحكومة برئيس وزراء يتمتع بالسلطات، كي تتم مناقشتها /التعليق عليها علناً، وتقترح اللجنة الدستورية مسودة وثيقة ل طرحها بعد الانتخابات للحصول على موافقة المؤسسات الفلسطينية الملائمة عليها.
- تعيين رئيس وزراء او حكومة انتقالية مع سلطة تنفيذية/هيئة اتخاذ القرارات تتمتع بالسلطات
- تسهل حكومة إسرائيل بشكل تام سفر المسؤولين الفلسطينيين لحضور جلسات المجلس التشريعي

## الملاحق

والحكومة، وإعادة التدريب الأمني الذي يتم الإشراف عليه دولياً، والنشاطات الانتخابية وغيرها من نشاطات الإصلاح.

- مواصلة تعيين الوزراء الفلسطينيين المتمتعين بسلطة تولي إصلاح أساسي، وإنهاء الخطوات الأخرى لتحقيق فصل حقيقي للسلطات، بما في ذلك أي إصلاحات قانونية فلسطينية ضرورية لهذا الغرض.
- تشكيل لجنة انتخابية فلسطينية مستقلة، ويقوم المجلس التشريعي الفلسطيني بمراجعة وتنقيح قانون الانتخاب.

• الأداء الفلسطيني حسب معايير المعالم القانونية والإدارية والاقتصادية التي وضعها فريق العمل الدولي الخاص بالإصلاح الفلسطيني.

- يجري الفلسطينيون انتخابات حرة ومفتوحة ونزيهة، بأسرع وقت ممكن، وعلى أساس الإجراءات السالفة الذكر وفي سياق حوار مفتوح واختيار شفاف للمرشحين/حملة انتخابية تركز على عملية حرة متعددة الأحزاب.

• تسهل الحكومة الإسرائيلية قيام فريق العمل الخاص بالمساعدة وتسجيل الناخبين وتحرك المرشحين والمسؤولين عن عملية الاقتراع، ودعم المنظمات غير الحكومية المشتركة في العملية الانتخابية.

- تعيد الحكومة الإسرائيلية فتح الغرفة التجارية الفلسطينية وغيرها من المؤسسات الفلسطينية المغلقة في القدس الشرقية بناء على التزام بأن هذه المؤسسات تعمل بشكل تام وفقاً للاتفاقيات السابقة بين الطرفين.

الاستجابة الإنسانية:

- تتخذ إسرائيل إجراءات لتحسين الوضع الإنساني، وتطبق إسرائيل والفلسطينيون بالكامل جميع توصيات

تقرير برتيني لتحسين الأوضاع الإنسانية، وترفع منع التجول وتخفف من القيود المفروضة على تحرك الأشخاص والسلع، وتسمح بوصول كامل وآمن وغير معاق للموظفين الدوليين والإنسانيين.

• تقوم لجنة الارتباط المؤقتة بمراجعة الوضع الإنساني وإمكانيات النمو الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويطلق جهد رئيسي للحصول على مساعدات من المانحين، بما في ذلك (مساعدات) للجهد الإصلاحي.

• تواصل الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية عملية تصفية الحسابات وتحويل الأموال، بما فيها المتأخرات، وفقاً لآلية رصد شفافة تم الاتفاق عليها.

المجتمع المدني:

دعم مستمر من المانحين، بما فيه زيادة التمويل من خلال المنظمات غير الحكومية، لمشاريع مباشرة، شعبية، وتنمية القطاع الخاص، ومبادرات المجتمع المدني.

المستوطنات:

• تفكك إسرائيل على الفور المواقع الاستيطانية التي أقيمت منذ شهر آذار (مارس) 2001.

• انسجاماً مع توصيات تقرير لجنة ميتشل، تجمد الحكومة الإسرائيلية جميع النشاطات الاستيطانية (بما في ذلك النمو الطبيعي للمستوطنات).

المرحلة 2: الانتقال، حزيران (يونيو) 2003 - كانون الأول (ديسمبر) 2003

تتصب الجهود في المرحلة الثانية على خيار إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات حدود مؤقتة وخاصيات السيادة، على أساس الدستور الجديد، كمحطة متوسطة نحو تسوية دائمة للوضع القانوني وكما سبق

وأشير، يمكن إحراز هذا الهدف عندما يصبح للشعب الفلسطيني قيادة تعمل بشكل حاسم ضد الإرهاب، ومستعدة وقادرة على بناء ديمقراطية تتم ممارستها قائمة على أساس التسامح والحرية، ومع توفر مثل هذه القيادة، والمؤسسات المدنية والهيكلية الأمنية التي تم إصلاحها، سيحصل الفلسطينيون على دعم نشط من الرباعية والمجتمع الدولي الأوسع لإقامة دولة مستقلة قادرة على البقاء.

وسيمت التقدم في المرحلة الثانية على أساس قرار إجماعي من الرباعية حول ما إذا كانت الظروف مواتية للتقدم، مع اخذ أداء الطرفين بعين الاعتبار، وتبدأ المرحلة الثانية، التي تعزز وتدعم الجهود لتطبيع حياة الفلسطينيين وبناء المؤسسات الفلسطينية بعد الانتخابات الفلسطينية، وتنتهي بالإقامة المحتملة لدولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة في عام 2003. وأهدافها الرئيسية هي أداء امني شامل مستمر وتعاون امني فعال، وتطبيع مستمر للحياة الفلسطينية وبناء المؤسسات، ومواصلة البناء وتعزيز الأهداف المعلنة في المرحلة 1، وإقرار دستور فلسطيني ديمقراطي، واستحداث منصب رئيس الوزراء بصورة رسمية، وتعزيز الإصلاح السياسي، وإقامة دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة.

• مؤتمر دولي، تعقده الرباعية، بالتشاور مع الطرفين، فوراً في أعقاب انتهاء انتخابات فلسطينية ناجحة، لدعم التعافي الاقتصادي الفلسطيني وإطلاق عملية تؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات حدود مؤقتة.

• سيكون مثل هذا الاجتماع شاملاً، مرتكزاً على هدف سلام شرق أوسطي شامل (بما في ذلك بين إسرائيل وسوريا، وإسرائيل ولبنان)، وعلى المبادئ التي تم ذكرها في مقدمة هذه الوثيقة.

• تعيد الدول العربية العلاقات التي كانت قائمة مع إسرائيل قبل الانتفاضة (المكاتب التجارية....الخ).

• إعادة إحياء التعاطي المتعدد الأطراف في قضايا تشمل موارد المنطقة المائية والبيئة والنمو الاقتصادي والملاجئين وضبط التسلح.

- يصاغ الدستور الجديد لدولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة بشكله النهائي، وتتم الموافقة عليه من قبل المؤسسات الفلسطينية الملائمة، وينبغي أن تتلو الانتخابات الإضافية، إن تطلبها الأمر، الموافقة على الدستور الجديد.
- تشكيل حكومة إصلاح تتمتع بالسلطات وفيها منصب رئيس وزراء رسمي، انسجاماً مع مسودة الدستور.
- استمرار الأداء الأمني الشامل، بما في ذلك التعاون الأمني الفعال على الأساس المنصوص عليه في المرحلة 1.

- إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات حدود مؤقتة عبر عملية تفاوض إسرائيلي فلسطيني، يطلقها المؤتمر الدولي، وكجزء من هذه العملية، تطبيق الاتفاقات السابقة، لتعزيز أقصى حد من التواصل الجغرافي، بما في ذلك إجراءات إضافية بشأن المستوطنات تتزامن مع إقامة دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة.
- دور دولي معزز في مراقبة الانتقال، مع دعم نشط ومستديم وعملي من الرباعية.
- يشجع أعضاء الرباعية على الاعتراف بالدولة الفلسطينية، بما في ذلك عضوية محتملة في الأمم المتحدة.

المرحلة 3: اتفاق الوضع الدائم وإنهاء النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، 2004-2005

- التقدم نحو المرحلة الثالثة، استناداً إلى حكم المجموعة الرباعية الاجتماعي، مع الأخذ بعين الاعتبار تصرفات الفريقين ومراقبة المجموعة الرباعية. أهداف المرحلة الثالثة هي تعزيز الإصلاح واستقرار المؤسسات الفلسطينية، والأداء الأمني الفلسطيني المتواصل، والفعال والمفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية التي تهدف إلى التوصل إلى اتفاق الوضع الدائم في عام 2005.

\* المؤتمر الدولي الثاني: تعقده المجموعة الرباعية، بالتشاور مع الطرفين، مطلع عام 2004، للمصادقة

## الملاحق

على اتفاق يتم التوصل إليه حول الدولة الفلسطينية المستقلة ذات الحدود المؤقتة والإطلاق الرسمي لعملية تحظى بدعم فعال، متواصل، وعملياتي من قبل المجموعة الرباعية، تؤدي إلى حل دائم لقضايا الوضع النهائي في عام 2005، بما في ذلك الحدود، والقدس، والللاجئون، والمستوطنات، ودعم التقدم نحو تسوية شرق أوسطية شاملة بين إسرائيل ولبنان، وإسرائيل وسوريا، تتم بأسرع وقت ممكن.

\* استمرار التقدم الشامل الفعال حول الأجندة الإصلاحية التي وضعها فريق العمل استعداداً لاتفاق الوضع النهائي.

\* استمرار الأداء الأمني المتواصل والفعال، والتعاون لأمني المتواصل والفعال على الأساس الذي وضع في المرحلة الأولى.

\* جهود دولية لتسهيل الإصلاح واستقرار المؤسسات الفلسطينية والاقتصاد الفلسطيني، استعداداً لاتفاق الوضع النهائي.

\* يتوصل الفريقان إلى اتفاق وضع نهائي وشامل ينهي النزاع الإسرائيلي الفلسطيني عام 2005، عن طريق تسوية يتم التفاوض حولها بين الفرقاء على أساس قرارات مجلس الأمن 242 و 338 و 397، التي تنهي الاحتلال الذي بدأ عام 1967، وتتضمن حلاً متفقاً عليه، عادلاً، ومنصفاً، وواقعياً لقضية الللاجئين، وحلاً لتفاوضيا لوضع القدس يأخذ بعين الاعتبار الاهتمامات السياسية والدينية للجانبين، ويصون المصالح الدينية لليهود، والمسيحيين، والمسلمين على صعيد العالم، ويحقق رؤيا دولتين، إسرائيل، ودولة ذات سيادة، مستقلة، ديمقراطية وقابلة للحياة هي فلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن.

\* قبول الدول العربية إقامة علاقات طبيعية كاملة مع إسرائيل وامن لجميع دول المنطقة في إطار سلام عربي إسرائيلي شامل.

### إعلان أنابوليس

عقد في أنابوليس بولاية ميرلند الأمريكية يوم الثلاثاء، المصادف 27 من تشرين الثاني نوفمبر، مؤتمر أنابوليس، بمشاركة رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت والعديد من زعماء العالم.

البيان المشترك الذي تلاه الرئيس الأميركي جورج بوش في مؤتمر أنابوليس

أنابوليس - ميرلند

27 نوفمبر/ تشرين الثاني 2007

الرئيس بوش: إن ممثلي حكومة دولة إسرائيل، وممثلي منظمة التحرير الفلسطينية، والممثلين (على التوالي) برئيس الوزراء إيهود أولمرت، والرئيس محمود عباس بصفته رئيساً للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ورئيساً للسلطة الفلسطينية، اجتمعوا في أنابوليس "ميرلند"، تحت رعاية الرئيس جورج دبليو بوش رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وبدعم من المشاركين في هذا المؤتمر الدولي، وقد توصلنا إلى التفاهم المشترك التالي:

"إننا نعبر عن إصرارنا وعزمنا على وضع حد لسفك الدماء والمعاناة وعقود من الصراع بين شعبينا، وعلى بدء عهد جديد من السلام، القائم على الحرية والأمن والعدل والكرامة والاحترام والاعتراف المتبادل، وعلى نشر ثقافة السلام واللاعنف، وعلى التصدي لأعمال الإرهاب والتحريض سواء ارتكبها فلسطينيون أو إسرائيليون.

سعيًا لتحقيق هدف حل دولتين (إسرائيل وفلسطين) تعيشان جنباً إلى جنب بأمن وسلام :

• فإننا نوافق على إطلاق المفاوضات الثنائية فوراً وبحسن نية، من أجل التوصل إلى معاهدة سلام تحل

## الملاحق

جميع القضايا العالقة، بما في ذلك كافة القضايا الجوهرية، دون استثناء، كما نصت على ذلك اتفاقيات سابقة.

• إننا نوافق على الدخول في مفاوضات مكثفة ومستمرة ومتواصلة، ونتعهد ببذل كل جهد مستطاع؛ من أجل التوصل إلى اتفاق قبل نهاية العام 2008.

• لتحقيق هذا الغرض، ستجتمع لجنة توجيه بقيادة مشتركة من قبل رئيس وفد كل طرف من الطرفين، وبصورة مستمرة كما هو متفق عليه، لجنة التوجيه سوف تضع خطة عمل مشتركة، ونقوم وتشرف على عمل طواقم المفاوضات؛ لمعالجة كافة القضايا، على أن يرأسها ممثل رفيع المستوى من كل طرف.

• ستعقد لجنة التوجيه أول جلسة لها يوم 12 ديسمبر / كانون أول 2007.

• الرئيس عباس ورئيس الوزراء أولمرت، سيواصلان لقاءاتهما مرة كل أسبوعين؛ لمتابعة سير ومجرى المفاوضات؛ بهدف تقديم كل مساعدة ممكنة لدفع تلك المفاوضات إلى الأمام.

يلتزم الطرفان أيضاً بالشروع -فوراً- في تنفيذ الالتزامات المترتبة على كل منهما بموجب خريطة الطريق، القائمة على العمل من أجل التوصل إلى حل دائم يتمثل بوجود دولتين، ويضع حداً للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، بناء على قرار الرباعية الدولية من يوم 30 أبريل/نيسان 2003 - ما يسمى خريطة الطريق- كما يتفق الطرفان على تشكيل آلية أمريكية فلسطينية إسرائيلية، بقيادة الولايات المتحدة؛ بغية متابعة تطبيق خريطة الطريق.

يلتزم الطرفان كذلك بمواصلة تنفيذ الالتزامات المترتبة على خريطة الطريق، إلى أن يتوصلا إلى معاهدة سلام، وستقوم الولايات المتحدة بالمراقبة والحكم فيما يتعلق بوفاء كلا الجانبين بالتزاماتهما بموجب خريطة الطريق.

## الملاحق

---

وما لم يتفق الطرفان على غير ذلك، فإن تطبيق معاهدة السلام المستقبلية، سوف يكون خاضعاً لتطبيق خريطة الطريق، كما تقضي بذلك الولايات المتحدة.

وفي الختام نعبر عن عميق تقديرنا لرئيس الولايات المتحدة وإدارته، وللمشاركين في المؤتمر الدولي على دعمهم لعملية السلام الثنائية بيننا.

المصدر:

مركزالمعلومات الوطني الفلسطيني-وفا.

### قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (194)

نص القرار:

إن الجمعية العامة وقد بحثت في الحالة في فلسطين من جديد:

1- تعرب عن عميق تقديرها للتقدم الذي تم بفضل المساعي الحميدة المبذولة من وسيط الأمم المتحدة الراحل في سبيل تعزيز تسوية سلمية للحالة المستقبلية في فلسطين، تلك التسوية التي ضحى من أجلها بحياته. وتشكر للوسيط بالوكالة ولموظفيه جهودهم المتواصلة، وتقانيهم للواجب في فلسطين.

2- تنشئ لجنة توفيق مكونة من ثلاث دول أعضاء في الأمم المتحدة، تكون لها المهمات التالية:

أ- القيام- بقدر ما ترى أن الظروف القائمة تستلزم- بالمهمات التي أوكلت إلى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين بموجب قرار الجمعية العامة رقم 186 (د إ - 2) الصادر في 14 أيار (مايو) سنة 1948. ب- تنفيذ المهمات والتوجيهات المحددة التي يصدرها إليها القرار الحالي، وتلك المهمات والتوجيهات الإضافية التي قد تصدرها إليها الجمعية العامة أو مجلس الأمن.

ب- بالقيام "بناء على طلب مجلس الأمن" بأبي مهمة تكلفها حالياً قرارات مجلس الأمن إلى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين، أو إلى لجنة الأمم المتحدة للهدنة. وينتهي دور الوسيط- بناء على طلب مجلس الأمن من لجنة التوفيق- في القيام بجميع المهمات المتبقية التي لا تزال قرارات مجلس الأمن تكلفها إليه في فلسطين.

3- تقرر أن تعرض لجنة من الجمعية العامة مكونة من الصين وفرنسا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، اقتراحاً بأسماء الدول الثلاث التي ستتكون منها لجنة التوفيق، على الجمعية العامة؛ لموافقتها قبل نهاية القسم الأول من دورتها الحالية.

## الملاحق

4- تطلب من اللجنة أن تبدأ عملها فوراً حتى تقيم في أقرب وقت علاقات بين الأطراف ذاتها، وبين هذه الأطراف واللجنة.

5- تدعو الحكومات والسلطات المعنية إلى توسيع نطاق المفاوضات المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن الصادر في 16 تشرين الثاني (نوفمبر) سنة 1948، وإلى البحث عن اتفاق بطريق مفاوضات تجرى إما مباشرة أو مع لجنة التوفيق؛ بغية إجراء تسوية نهائية لجميع المسائل المعلقة بينها.

6- تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق؛ لاتخاذ التدابير؛ بغية معاونة الحكومات والسلطات المعنية؛ لإحراز تسوية نهائية لجميع المسائل المعلقة بينها.

7- تقرر وجوب حماية الأماكن المقدسة "بما فيها الناصرة" ومواقع الأبنية الدينية في فلسطين، وتأمين حرية الوصول إليها وفقاً للحقوق القائمة، والعرف التاريخي، ووجوب إخضاع الترتيبات المعمول بها لهذه الغاية لإشراف الأمم المتحدة الفعلي. وعلى لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة- لدى تقديمها إلى الجمعية العامة في دورتها العادية الرابعة اقتراحاتها المفصلة بشأن نظام دولي دائم لمنطقة القدس- أن تتضمن توصيات بشأن الأماكن المقدسة الموجودة في هذه المنطقة، ووجوب طلب اللجنة من السلطات السياسية في المناطق المعنية تقديم ضمانات رسمية ملائمة فيما يتعلق بحماية الأماكن المقدسة في باقي فلسطين، والوصول إلى هذه الأماكن وعرض هذه التعهدات على الجمعية العامة للموافقة.

8- تقرر أنه نظراً إلى ارتباط منطقة القدس بديانات عالمية ثلاث؛ فإن هذه المنطقة بما في ذلك بلدية القدس الحالية يضاف إليها القرى والمراكز المجاورة التي يكون أبعداً شرقاً أبو ديس وأبعداً جنوباً بيت لحم وأبعداً غرباً عين كارم "بما فيها المنطقة المبنية في موتسا" وأبعداً شمالاً شعفاط، يجب أن تتمتع بمعاملة خاصة منفصلة عن معاملة مناطق فلسطين الأخرى، ويجب أن توضع تحت مراقبة الأمم المتحدة الفعلية.

## الملاحق

تطلب من مجلس الأمن اتخاذ تدابير جديدة بغية تأمين نزع السلاح في مدينة القدس في أقرب وقت ممكن. تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق لتقدم إلى الجمعية العامة في دورتها العامة الرابعة اقتراحات مفصلة بشأن نظام دولي دائم لمنطقة القدس، يؤمن لكل من الفئتين المتميزتين الحد الأقصى من الحكم الذاتي المحلي المتوافق مع النظام الدولي الخاص لمنطقة القدس.

إن لجنة التوفيق مخولة صلاحية تعيين ممثل للأمم المتحدة، يتعاون مع السلطات المحلية فيما يتعلق بالإدارة المؤقتة لمنطقة القدس.

9- تقرر وجوب منح سكان فلسطين جميعهم أقصى حرية ممكنة للوصول إلى مدينة القدس بطريق البر والسكك الحديدية وبطريق الجو، وذلك إلى أن تتفق الحكومات والسلطات المعنية على ترتيبات أكثر تفصيلاً، وتصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بأن تعلم مجلس الأمن فوراً بأي محاولة لعرقلة الوصول إلى المدينة من قبل أي من الأطراف، وذلك كي يتخذ المجلس التدابير اللازمة.

10- تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بالعمل لإيجاد ترتيبات بين الحكومة والسلطات المعنية، من شأنها تسهيل نمو المنطقة الاقتصادية، بما في ذلك عقد اتفاقات بشأن الوصول إلى المرفأ والمطارات، واستعمال وسائل النقل والمواصلات.

11- تقرر وجوب السماح بالعودة- في أقرب وقت ممكن- للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب وفقاً لمبادئ القانون الدولي والإنصاف أن يعرض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات والسلطات المسؤولة.

## الملاحق

وتصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بتسهيل إعادة اللاجئين وتوطينهم من جديد، وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك دفع التعويضات، وبالمحافظة على الاتصال الوثيق بمدير إغاثة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين، ومن خلاله بالهيئات والوكالات المتخصصة بالمناسبة في منظمة الأمم المتحدة.

12- تفوض لجنة التوفيق صلاحية تعيين الهيئات الفرعية واستخدام الخبراء الفنيين العاملين تحت إمرتها، ما ترى أنها بحاجة إليه لتؤدي بصورة مجدية وظائفها والتزاماتها الواقعة على عاتقها بموجب نص القرار الحالي. ويكون مقر لجنة التوفيق الرسمي في القدس، ويكون على السلطات المسؤولة عن حفظ النظام في القدس اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتأمين سلامة اللجنة. ويقدم الأمين العام عدداً محدداً من الحراس لحماية موظفي اللجنة ودورها.

13- تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بأن تقدم إلى الأمين العام بصورة دورية تقارير عن تطور الحالة كي يقدمها إلى مجلس الأمن وإلى أعضاء منظمة الأمم المتحدة.

14- تدعو الحكومات والسلطات المعنية جميعاً إلى التعاون مع لجنة التوفيق، وإلى اتخاذ جميع التدابير الممكنة؛ للمساعدة على تنفيذ القرار الحالي.

تبنت الجمعية العامة هذا القرار في جلستها المنعقدة رقم 186 بـ 35 صوتاً مع القرار مقابل 15 ضده وامتناع 8 كالاتي:

مع القرار: الأرجنتين، أستراليا، بلجيكا، البرازيل، كندا، الصين، كولومبيا، الدانمارك، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، السلفادور، أثيوبيا، فرنسا، اليونان، هايتي، هندوراس، أيسلندا، ليبيريا، لوكسمبورغ، هولندا،

## الملاحق

---

نيوزيلندا، نيكاراغوا، النرويج، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، سيام، السويد، تركيا، جنوب إفريقيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فنزويلا .

ضد القرار: أفغانستان، روسيا البيضاء، كوبا، تشيكوسلوفاكيا، مصر، العراق، لبنان، باكستان، بولندا، المملكة العربية السعودية، سوريا، أوكرانيا، الاتحاد السوفييتي، اليمن، يوغسلافيا.

امتناع: بوليفيا، بورما، تشيلي، كوستاريكا، غواتيمالا، الهند، إيران، المكسيك.

المصدر: مركز المعلومات الوطني الفلسطيني-وفا.

# قائمة المراجع

### الكتب:

- 1- أحمد وهبان وليلى مرسي ، حلف شمال الأطلسي والعلاقات الأوربية- الأمريكية، بين التحالف والمصلحة 1945 - 2000، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، ط1، 2001 .
- 2- حسن نافعة،الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2004 .
- 3- محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والعلاقات الأمريكية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2001 .
- 4- نادية محمود عبد العزيز، أوروبا والوطن العربي، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، يناير 1986.
- 5- بال دانوي وزدر سلولانتشوفسكي ،المنظمات والعلاقات الأورو- أطلسية،مركز دراسات الوحدة العربية، معهد ستوكهولم، 2004.
- 6- عبد الفتاح الرشدان، العرب والجماعة الأوربية في عالم متغير،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط 1، 1998.
- 7- صدام مريري الجميلي ، الإتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد ، لبنان ، دار المنهل العربي، ط1، 2009 .
- 8- محسن محمد الصالح، القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، بيروت، مركز الزيتون للدراسات والاستشارات، ط2، 2012 .
- 9- عيسى صوفان القروي، فلسطين وأكذوبة بيع الأرض، فلسطين، مركز بيت المقدس للدراسات التوثيقية، ط1، 2004 .
- 10- صالح صائب الجبوري، محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014 .
- 11- علي الحاج، سياسات الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، 2005.
- 12- رفيق شاعر الننتشة، إسماعيل أحمد ياغي، عبد الفتاح أوعلية، تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والإستشارات.

## قائمة المراجع

- 13- حسن نافعة، أوروبا في مطلع قرن جديد: القضايا و الآفاق، مؤسسة عبد الحميد شومان ، عمان ، 2002 .
- 14- محمود برهام المشاعلي، الموسوعة السياسية والاقتصادية ، القاهرة: دار الأحمدي للنشر، ط1، يناير 2007.
- 15- مارتن غرينيش وتيري أوكلهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، ط2، 2008.

### التقارير:

- 1- تقرير حول الموقف الأوروبي من مبادرات التسوية السلمية للقضية الفلسطينية 1947 - 2012، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات الاستشارات، 2012 .
- 2- محسن محمد صالح، دور الإتحاد الأوروبي في مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، 2010 .
- 3- محسن محمد صالح، التقرير الإستراتيجي الفلسطيني 2012 - 2013، المؤشرات السكانية والاقتصادية والتعليمية، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2014 .

### المجلات:

- 1- حسين طلال مقلد، محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية: [damascusuniversity.sy/may/aw/images/stories/619-665PDF](http://damascusuniversity.sy/may/aw/images/stories/619-665PDF) ، 2009
- 2- الأصفهاني نبيه، أوروبا المتحدة وتحديات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة ، مجلة السياسة الدولية، عدد 148، 2002 .
- 3- أنور محمد فرج، السياسة الخارجية المشتركة للإتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط، إعلان برشلونة نموذجًا، مجلة الدراسات الدولية، العدد 39، 2009.
- 4- إلينا لازارو، ماريا جيانيو، جيرا سيموس تسوراباص، حدود الترويج للمعيارية، الإتحاد الأوروبي في مصر وإسرائيل/فلسطين، مجلة السياسة الدولية، شتاء 2013.

## قائمة المراجع

3- جواد الحمد، السياسة الخارجية الأوروبية و المحدد الأمريكي، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 31، ربيع 2005.

4- محمد قدرى سعيد، امريكا وأوروبا وجها لوجه، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، 2004/03/21.

7- أحمد سعيد نوفل، توجهات الإتحاد الأوروبي نحو القضية الفلسطينية، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 25، خريف 2003 .

5- مخيمر أسامة فاروق، الموقف الأوروبي من التطورات في عملية السلام، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد 47، يناير 2010.

9- مطانيوس حبيب، الإتحاد الأوروبي وحل أزمة الشرق الأوسط، دراسات إستراتيجية، جامعة دمشق، مجلد 13، عدد 17، تموز 2004 .

10- الجرباوي علي، الأجندة الخارجية للإصلاح "الحالة الفلسطينية"، مجلة المستقبل العربي، مجلد 30، عدد 325، يناير 2007 .

11- شحادة مهدى، أوروبا في الشرق الأوسط: مقاربة خجولة، شؤون الشرق الأوسط، العدد 132، ربيع 2009 .

12 \_ مخلد مبيضين، محددات السياسة الأوروبية تجاه عملية التسوية الإسرائيلية-الفلسطينية بعد معاهدة ماستريخت، مجلة المنارة، المجلد 13، العدد 4، 2007.

14- عمرو حمزاوي، توسع الاتحاد الأوروبي: التحديات والفرص، السياسية الدولية، العدد 157 .

15- محمد مجدان، تحديات قيام سياسة خارجية أوروبية موحدة ومؤثرة، سياسة أوروبا تجاه الصراع العربي الإسرائيلي نمودجا، مجلة المفكر، ع 11، 2014، ص ص 274-294.

16- حسن طلال مقلد، المعوقات التي تواجه العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية، م 27، ع 3، 2011. ص ص 237-274.

الجرائد اليومية:

## قائمة المراجع

- 1- أمجد أبو العز، الاتحاد الأوروبي في فلسطين ممولا عملاقاً وقزماً سياسياً، وكالة معا الإخبارية، 2013 في
- 2- شعبان، "نحو إعادة النظر في علاقة الاتحاد الأوروبي بالقضية الفلسطينية، نبض فلسطين"، 2013، في :  
[www.al\\_monitor.com/Pulse/ar/originals/2013/11/europePalestia](http://www.al_monitor.com/Pulse/ar/originals/2013/11/europePalestia) -1  
[ndisrael-peace-talks.gt](http://www.ndisrael-peace-talks.gt)

3- جريدة الشرق الأوسط.

### المذكرات:

- 1- عصام حمدان محمد بني فضل، دور الاتحاد الأوروبي في التنمية السياسية تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة (2007/1991)، رسالة ماجستير، فلسطين ، 2009.
- 2- محمد راسم جراد، الآليات الأوروبية لدعم السلطة الوطنية الفلسطينية وارتباطاتها السياسية (2006-2010)، رسالة ماجستير، فلسطين، جامعة بيرزيت، 2011.
- 3- محمد هشام محمد إسماعيل، موقف الإتحاد الأوروبي اتجاه القضية الفلسطينية في الفترة من 1993 إلى 2009، رسالة ماجستير، قطر، معهد الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011.
- 4- دلال عبد الحافظ سلامة، الدور الأوروبي في عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية ما بين الدور الاقتصادي والسياسي، فلسطين، جامعة بيروت، 2005.

### المواقع الإلكترونية:

- 1- محمد أحمد مطاوع، اتجاهات تبلور للسياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية في:

## قائمة المراجع

www.siyassa.org.eg/asiyassa/Ahra/2004/7/1 File 3 bm.

2- محمد أحمد مطاوع، تطور سياسة دفاعية أمنية مشتركة في أوروبا، في:

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221179&eid=725>

3- محمد عبد العاطي، "الموقف الأوروبي من قيام الدولة الفلسطينية"، مقال منشور على الجزيرة

نت، على الموقع التالي:

<http://www.aljazeera.net/R/exeres/e7A41237-AFRE3-4B6D-9D40-98F4DA423C2.htm>

4- البرلمان الأوروبي يعلن دعمه للفلسطينيين في الأمم المتحدة، مركز المعلومات الوطني

الفلسطيني - وفا، من الموقع التالي: )

[www.wafainfo.pd/parlement%20euroien.html](http://www.wafainfo.pd/parlement%20euroien.html).

<file:///C:/users/user/download/documents/palestine2005.pdf.20>

5- نور الدين عواد، السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه القضية الفلسطينية، (الركن الأخضر،

2011)، على الموقع:

[www.grehc.com/htm/الركن%20الأخضر%20القضية%20تجاه%20الأمري](http://www.grehc.com/htm/الركن%20الأخضر%20القضية%20تجاه%20الأمري)

[كية%20الخارجية%20سياسة](#)

7- الاتحاد الأوروبي على الساحة الدولية"، 3 أبريل 2009، في

[Boho.the.blogspot.com/2009/04/blog\\_post.html](http://Boho.the.blogspot.com/2009/04/blog_post.html)

8- هاشم حمدان، مستقبل العلاقات بين حماس والإتحاد الأوروبي، على الرابط:

[www.arab48.com](http://www.arab48.com). (10/12/2015).

9- جابر بن احمد، بريطانيا والحصار على غزة، الجزيرة نت، على الرابط:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/FA10C6888-E27D-4075-95AC->

[CA62F848B253.htm](http://www.aljazeera.net/NR/exeres/FA10C6888-E27D-4075-95AC-CA62F848B253.htm)، (10/12/2015).

## قائمة المراجع

- 10-مصطفى عبد الحميد، الانتخابات الفلسطينية 2006، الجزيرة نت، على الرابط:  
<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/FA10c688-E27k-A62F846B252%FuxcndOmcF2htm>، (13/12/2015).
- 13-على حسان، الإتحاد الأوروبي والمساعدات الاقتصادية، موقع العرب، على الرابط  
<http://www.arabs8.com/display.x?cid=548cid=345B-BLARO?ciA=4028>،  
(14/12/2013).
- 14- حداد عبد المالك، الحصار لإسقاط حماس، الشهاب نت  
<http://www.chihab.net/modules.php?name=news&file=article&side=1355>،  
(15/12/2015).
- 15- عبد الله حبش، الموقف الأوروبي اتجاه القدس، فتح نت  
<http://www.fateh.net/public/nadwt%20quds%20mehwar%206.htm#%07%61%E4%09+=CB%tb%07%B5/> (15/12/2015).  
<http://www.alghad.jo/index.php?article=4206> (17/12/2015).
- 16-محمد إدريس، تخفيف مؤقت للحصار الإسرائيلي على غزة، على الرابط  
<http://www.swissinfo.org/ara/front/detail.html?sitesect=105&sid=8648131&key=1201012123000&tyst> .
- 17-حمادة معتصم، موقف الإتحاد الأوروبي، على الرابط:  
[http://Palestine-info/arabic/books/beet\(maqdes/maqdes129htm\)](http://Palestine-info/arabic/books/beet(maqdes/maqdes129htm))  
(18/12/2015).
- 18- خضور رسلان، السياسات الاقتصادية للإتحاد الأوروبي اتجاه الدول المتوسطية، على  
الرابط:  
<http://www.elmokhtar.net/modulesphp?namenews&file=print&sid=123>.  
(19/12/2015).
- 19- عواد سمير، الحصار المالي على الشعب الفلسطيني، على الرابط:  
<http://elyousfi.jeeran.com/indexphp.article=4206reakting.gtml>.
- 20- اليازمي، الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، على الرابط:  
<http://www.omano.net/forum/sgowthread.phpN?=59490> (20/12/2013).

## قائمة المراجع

21- ميغيل أنجيل موراتينوس، فرانكو فيراني، برناد كوشنير، غزة بعد المأساة، وزارة الشؤون

الخارجية الأوروبية، على الرابط:

<http://www.diplomatie.gov.fr/ar/article1115.html?long=ar>.

22- عبد الحكيم حلاسة، حول الحماية الدولية للفلسطينيين، مركز التخطيط الفلسطيني، على

الرابط:

<http://www.oppc.pna.net/mag%20mag2/p7-2htm>.

23- جوزيف ديفوير، تتبع الدعم الخارجي للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية في الضفة

الغربية وقطاع غزة خلال الفترة 1999-2008، مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية، على

الرابط:

<http://www.ndc.ps/uploads/file/researches/traking%20donar%20fund%20Ar.PD4html>.

### الندوات و الدراسات:

1- ألين جريش، خلفيات السياسة الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية، بيروت: لبنان، مركز

الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010.

2- نصر عبد الكريم، العلاقات الأوروبية - الفلسطينية: الدور الاقتصادي الأوروبي، مركز

الزيتونة للدراسات والاستشارات، (بيروت: لبنان، 2010).

3- أمين حطيط، العلاقات والاتفاقيات العسكرية والأمنية الأوروبية الإسرائيلية ومدى تأثيرها

على السياسات الخارجية الأوروبية، مؤتمر السياسة الخارجية الأوروبية تجاه القضية

الفلسطينية، الجلسة الثالثة، الورقة الأولى، لبنان، بيروت، نوفمبر 2010.

4- أسامة حمدان، "الموقف الأوروبي من التعامل مع حركات المقاومة الفلسطينية: حركة

حماس نموذجاً"، ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر السياسة الخارجية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية،

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، بيروت، 4 نوفمبر 2010.

المراجع باللغة الأجنبية:

، Mai 1994، Paris، Editions du Seuil،l'Union Européenne Fontaine Pascale.

1-

Que Sais ،Europe، l'Union Politique de l ،Jean Claude Masclet -2

Presse universitaire de france1995. ، Paris،Je ? No1527

Partenariat ، la Relation Union Européenne-OTAN،3- Chantal Lavallée

،Stratégique ou mise sous tutelle de la défense Européenne

[www.hei.uval.ca/fileadmin/...MRI Essai Chantal Lavallée.pdf](http://www.hei.uval.ca/fileadmin/...MRI_Essai_Chantal_Lavallee.pdf).

4- L'Europe en mouvement a la construction d'une Communauté

1995.، Luxembourg، Office de la Publication Officielle de CE،Européenne

le Partenariat Stratégique entre l'Union ،5-Daniel Collard -3

2001. ، N°2،Européenne et la Russie. Défense nationale

l'Elargissement de l'Union ،6- Sylvie Hell & Goël Maurice -4

2001.، la documentation française. Paris،Européenne

2001.،Documentation Française

ISRAEL and occupied Palestinian ،7 svensson-mccarty.Anna- lenna

sur :،territories

<http://www.stolorure.org.il/files/UATReport> ، (18/12/2015).-

## قائمة المراجع

---

# فهرس الموضوعات

شكر وعران

إهداء

1 ..... مقدمة

## 12..... الفصل الأول: الإتحاد الأوروبي

13..... المبحث الأول: نشأة الإتحاد الأوروبي

13..... المطلب الأول: نشأة الإتحاد و تطوره

18..... المطلب الثاني: مؤسسات الإتحاد الأوروبي

23..... المطلب الثالث: مكونات القوة الأوروبية وعناصرها

30..... المبحث الثاني: السياسة الخارجية الأوروبية

30..... المطلب الأول: ظهور السياسة الخارجية الأوروبية وعوامل قيامها

32..... المطلب الثاني: السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة وأهدافها

37..... المطلب الثالث: صنع السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة وتنفيذها

38..... المبحث الثالث: محددات السياسة الخارجية الأوروبية

38..... المطلب الأول: المحددات الأوروبية

41..... المطلب الثاني: المحددات الدولية

## 45.. الفصل الثاني: المواقف السياسية من النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي

46..... تمهيد

47..... المبحث الأول: التطور التاريخي للسياسة الخارجية الأوروبية حيال الصراع العربي الإسرائيلي

- المطلب الأول: من 1917 إلى 1957 ..... 47
- المطلب الثاني: من 1957 إلى 2000..... 56
- المبحث الثاني: مواقف الإتحاد الأوروبي من حركات المقاومة الفلسطينية والسياسات الإسرائيلية ..... 62
- المطلب الأول: موقف الإتحاد الأوروبي من حركات المقاومة الفلسطينية..... 62
- المطلب الثاني: موقف الإتحاد الأوروبي من نتائج الانتخابات الفلسطينية 2006م ..... 65
- المطلب الثالث: موقف الإتحاد الأوروبي من الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة ..... 67
- المطلب الرابع: موقف الإتحاد الأوروبي من العدوان الإسرائيلي على غزة ..... 73
- المبحث الثالث: موقف الإتحاد الأوروبي من قضايا الحل النهائي ..... 77
- المطلب الأول: موقف الإتحاد الأوروبي من قيام الدولة الفلسطينية ..... 83
- المطلب الثاني: موقف الإتحاد الأوروبي من قضية القدس..... 85
- المطلب الثالث: موقف الإتحاد الأوروبي من قضية اللاجئين والاستيطان ..... 88

### الفصل الثالث: دور الإتحاد الأوروبي في مسار التسوية السلمية للنزاع

- الفلسطيني - الإسرائيلي ..... 90**
- المبحث الأول: الدور الاقتصادي للإتحاد الأوروبي في مسار السلام الفلسطيني - الإسرائيلي ..... 91
- المطلب الأول: الدعم الأوروبي للسلطة الفلسطينية وعملية السلام ..... 91
- المطلب الثاني: الدور الأوروبي من خلال الشراكة الأورو - متوسطة..... 94
- المطلب الثالث: البعد الإستراتيجي للدور الاقتصادي تجاه عملية السلام ..... 97
- المبحث الثاني: الدور السياسي الأوروبي في عملية السلام ..... 99

## فهرس الموضوعات

99.....	المطلب الأول: الدور الأوروبي في عملية السلام منذ قيام اللجنة الرباعية إلى 2014
103.....	المطلب الثاني: التمثيل الأوروبي في اللجنة الرباعية
106.....	المطلب الثالث: العوائق التي تحول دون قيام دور سياسي أوروبي فاعل في النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي
110.....	المبحث الثالث: مدى قدرة الإتحاد الأوروبي على منافسة الولايات المتحدة الأمريكية والتأثير على عملية السلام
110.....	المطلب الأول: التوافق الأوروبي - الأمريكي
114.....	المطلب الثاني: الموقف الأمريكي من الدور الأوروبي في عملية السلام
117.....	الخاتمة
121.....	الملاحق
147.....	قائمة المراجع
156.....	فهرس الموضوعات